USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

RASHEED رشيد
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية - الأردن

تقرير الظل

استعراض التقدم المحرز في الأردن

للأهداف الفرعية ٤ و٥ و٦ و١٠ من الهدف ١٦ من

أهداف التنمية المستدامة

٢٠١٨

رشيد للنزاهة والشفافية / رشيد (الشفافية الدولية – الأردن) هو منظمة مجتمع مدني غير ربحية، تأسست نهاية عام ٢٠١٣، ويعتبر الفرع الوطني الوحيد «لمنظمة الشفافية الدولية» في الأردن. ويهدف رشيد الى الارتقاء بمستوى النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتعزيز وعي الأفراد من شتى القطاعات بأهمية الشفافية والمساءلة والابلاغ عن الفساد، إضافة إلى تعزيز الأطر القانونية والتنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية، وذلك من خلال التواصل والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والعمل على توسع دائرة البيانات والمعلومات المتاحة للمواطن.

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٩/١/١٦٧)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

تم إعداد هذا التقرير بفضل الدعم السخي من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية رشيد للنزهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.

الملخص التنفيذي والنتائج الرئيسية

ما زالت جهود مكافحة الفساد تتربع على سلم أولويات الأردن منذ العقد الماضي بضغط من القادة السياسيين والمواطنين على حد سواء، إلا أن الاحتجاجات التقشفية التي اجتاحت البلاد خلال شهري أيار وحزيران من العام ٢٠١٨، إضافة إلى وجود مجتمع مدني نشط وتواجد مستمر ومتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي كلها عوامل جعلت من مكافحة الفساد في الأردن ليس أولوية فحسب، بل ضرورة أيضًا. منذ عام ٢٠٠٨ قامت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بوضع وتنفيذ سلسلة من الاستراتيجيات الوطنية ضد الفساد[١] كان آخرها وهي الثالثة من نوعها في مطلع عام ٢٠١٧،[٢] وتكمل الأهداف المفصلة في هذه الاستراتيجيات وثيقة الأردن ٢٠٢٥ نحو تحقيق مسار تنموي مرن وعادل، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي حددتها الأمم المتحدة.[٣]

هذا وقد حدثت تطورات هامة خلال العامين الماضيين في مجال مكافحة الفساد وفي تطوير الخطط الرامية إلى تعزيز مسائلة المؤسسات العامة وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومة. وكان قد تم في العام ٢٠١٦ الموافقة على قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد رقم ١٣، والذي عمل على توسيع سلطات الهيئة، بما فيها ملاحقة كل من يرتكب فعل فساد بالإضافة إلى حالات الفساد المحددة التي يحق للهيئة مقاضاتها.[٤] كما عمل القانون على إنشاء نيابة عامة ضمن المجلس القضائي تتولى النظر بقضايا الهيئة وتقرر الحد الأدنى من العقوبات المفروضة على المحكومين بالإضافة إلى تأسيس برنامج حماية شهود العيان والذي يتولى مسؤولية ضمان عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهوية شهود العيان والخبرين وحمايتهم.[٥] كما نص القانون على منح الهيئة الحق بإنشاء حساب أمانات المصالحات والتسويات لدى البنك المركزي حيث يتم حفظ الأموال المستردة إلى حين تسليمها لمستحقيها.[٦]

إضافة إلى ما ذكر، تم تبني تعليمات جديدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطبق على المؤسسات المالية المرخصة وعلى مهن وأعمال غير مالية محددة وذلك في العام ٢٠١٨[٧] حيث عمل هذا الإجراء على موائمة التشريعات ذات الصلة بالمعايير الدولية. هذا وتم أيضا في العام ٢٠١٨ اقتراح تعديلات جديدة على قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تعطي الهيئة الحق بمتابعة والتحقق من حالات الزيادة غير الطبيعية في الثروة. علاوة على ذلك، تضع التعديلات العمليات الانتخابية تحت إشراف الهيئة كما أنها تنص صراحة على أن العقوبات المتعلقة بالفساد، بالإضافة إلى استرداد الموجودات التي يتم تحصيلها من الفساد، لا تخضع لقوانين التقادم.[٨] وجنبا إلى جنب هذا التشريع الجديد، تم وضع الخطط بموجب الإستراتيجية الوطنية ٢٠١٧–٢٠٢٥ لتنفيذ مشاريع متابعة توفر منصة لتبادل المعلومات الالكترونية بين مختلف مؤسسات الدولة لكشف وتتبع حالات الفساد.[٩] ومن المتوقع أن يتم جمع المعلومات من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة حول أصول المتهمين وزوجاتهم وأولادهم القاصرين والتي يمكن استخدامها في الكشف عن حالات الفساد.[١٠]

وفي مجال تعزيز مسائلة المؤسسات العامة، أصبحت المعلومات المتعلقة بالمناقصات الحكومية ومنذ مطلع العام ٢٠١٨ في متناول الجميع من خلال قاعدة البيانات الالكترونية المركزية التابعة لدائرة العطاءات العامة. فضلا عن ذلك، التزمت وحدة الإنجازات الحكومية في رئاسة الوزراء بإطلاق موقعا مركزيا للمواطنين وأعضاء البرلمان والمانحين والمستثمرين يتيح لهم متابعة أداء الحكومة. وتقوم قاعدة البيانات هذه بمتابعة الأداء، وعلى الأخص من خلال تتبع تنفيذ الخطط الحكومية في مختلف الدوائر العامة، بالإضافة إلى خطط أخرى تهدف إلى إطلاق وتعزيز نظام للشكاوي والمتابعة والذي بدوره سوف يتعامل مع الشكاوى الواردة وتحويلها إلى القضاء. وقد تتضمن هذه الشكاوي المخالفات التي ترتكب ضد المواطنين وضد الخدمات الحكومية المقدمة، وما زال العمل جاريا على الموقع المركزي في حين تم إحراز تقدما ملموسا في نظام الشكاوي، حيث كان قد بدئ العمل على الموقع الالكتروني وعلى التطبيق في العام ٢٠١٧.

كما التزم الأردن في تقرير شراكة الحكومة المفتوحة للعام ٢٠١٧ بمراجعة الإطار التشريعي وتحديد الفجوات واقتراح حزمة جديدة من التشريعات والتعديلات، وسوف يعمل هذا التشريع تحديدا على موائمة سياسات الحصول على المعلومة بالممارسات الدولية الفضلى. ولتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومة عمليا، سيتم الشروع بسياسة مصادر البيانات المفتوحة من خلال بوابة الكترونية لتسهيل الوصول إلى البيانات التي في حوزة الحكومة، ولقد تم إطلاق البوابة ويتوفر عليها حاليا البيانات الخاصة بثلاث دوائر حكومية.

وهذا وقد لعبت منظمات المجتمع المدني الأردنية دورا هاما في ضمان تحقيق الأردن لأهداف التنمية التي وضعها لنفسه، ووفقا لعدد من منظمات المجتمع المدني يتمحور تأثير المجتمع المدني في نطاقين اثنين: رفع الوعي العام بأهمية الشفافية في المؤسسات العامة والخاصة، وعقد ورش العمل حول الوعي القانوني وتوفير التمثيل القانوني لضمان المساواة في العدالة. وبدورها قامت رشيد(الشفافية الدولية – الأردن)، الأردن بواجبها من حيث نشر التقارير التي تتابع التقدم الذي يحرزه الأردن وتقديم التوصيات الكفيلة بمكافحة الفساد بفاعلية.

بالرغم مما سبق، يمكن عمل المزيد في مجالات عديدة لتعزيز النزاهة والمسائلة، إذ يفيد أعضاء منظمات المجتمع المدني الأردنية أن حالات الفساد والرشوة ما زالت شائعة على كافة المستويات وفي مختلف القطاعات بما فيها الخاصة والعامة وحتى في المجتمع المدني ذاته. لذلك يتوجب عمل المزيد لضمان قدرة مؤسسات مكافحة الفساد على القيام بدورها على أكل وجه. كذلك يمكن عمل المزيد لتمكين منظمات المجتمع المدني التي تتابع تقدم الأردن في اتخاذ إجراءات مكافحة الفساد على أداء واجبها.[11] وفقا لممثلين عن هذه المنظمات فإن الخطوة الأولى هنا تتمثل في ضمان قدر أكبر من الشفافية في إجراءات وموافقات الحكومة المتعلقة بالحصول على التمويل، وربما تمتد هذه الإجراءات لتشمل إصدار بيانات منتظمة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة حول الموافقات، وكذلك إعطاء منظمات المجتمع المدني استقلالية أكبر في اختيار وتحديد أهدافها وغاياتها وأنشطتها، والتأكد من أن كافة الطلبات المرفوضة مرفقة بالأسباب التي أدت إلى الرفض.[12] ثانيا، يتوجب على منظمات المجتمع المدني العمل على تطوير التعاون والتنسيق بينها لضمان وصول وتبادل المعرفة على مستوى المملكة.[13] وفيما يتعلق بالحصول على المعلومة، يفيد ممثلو منظمات المجتمع المدني أنه لا بد من صون وتعزيز[14] حق المواطن في الحصول على المعلومة بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. غير ذلك، وفي مجال حرية التعبير، لا بد من التنويه إلى أنه وفي السنوات الماضية أصبحت الرقابة التي تفرضها الحكومة على المؤسسات الإعلامية والرقابة الذاتية التي تفرضها هذه المؤسسات على نفسها شائعة بشكل كبير وذلك بحجة الحفاظ على النظام العام.[15]

ثمة أيضا فرصة للتحسين في مجالات تشريعية محددة، إذ بموجب القوانين السارية يتوجب فقط على الشركات المساهمة والشركات الأجنبية التي تعمل في الأردن نشر حساباتها السنوية وتقاريرها المالية لاطلاع المواطنين عليها،[16] ما يؤكد الحاجة إلى المزيد من الشفافية في القطاع الخاص من خلال نشر التقارير، إذ تسهم شروط نشر التقارير في تعزيز مسائلة القطاع العام وأيضا من خلال إفصاح المسؤولين عن مصالحهم وأصولهم ودخولهم. إضافة إلى ما سبق، لا بد من تطوير حزمة من القوانين تعالج شفافية الضغط ووضع آليات رقابة صارمة لتدقيق انتقال الأسلحة وغيرها من الأصول ذات العلاقة بسوق الأسلحة إلى خارج الأردن.[17]

أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

وضعت أهداف التنمية المستدامة أجندة تنموية دولية طموحة لغاية العام ٢٠٣٠، وتشتمل على ١٧ هدفا و ١٦٩ هدفا فرعيا، وتغطي الأهداف ثلاث مجالات تنموية: الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. سوف تتم متابعة التقدم العالمي نحو هذه الأهداف من خلال حزمة من المؤشرات، والتي لم يتم الانتهاء من بعضها بعد، في حين أن البيانات اللازمة لقياس التقدم أمام بعض المؤشرات لم تقم منظمات الأمم المتحدة بالعمل على جمعها سابقا. وأما على المستوى الوطني، على الدول دمج الأهداف الدولية ضمن عمليات التخطيط والسياسة الوطنية، وإعداد الأهداف الفرعية الوطنية والمؤشرات بما يتناسب وأوضاعها الخاصة.

سوف تقوم الدول الأعضاء خلال السنوات القادمة بالإبلاغ عن التقدم الوطني الذي تحرزه في أهداف التنمية ال ١٧ أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى وبشكل طوعي. وبينما سيتم الإبلاغ المفصل عن التقدم الوطني المحرز في الهدف ١٦ خلال العام ٢٠١٩، تفرض مخاطر النزاهة في إطار أهداف التنمية المستدامة مراقبة التقدم الوطني في مجال الفساد منذ البداية. وسوف تغطي التقارير الوطنية الطوعية أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى للعام ٢٠١٨ كافة الأهداف، بالرغم من أن تركيز هذا العام ينصب على الهدف ٦ (المياه والصرف الصحي)، و الهدف ٧ (الطاقة المستدامة) والهدف ١١ (المدن) والهدف ١٢ (الاستهلاك المستدام) والهدف ١٥ (النظم البيئية والتنوع الحيوي) والهدف ١٧ (الشراكة) ما يتيح المجال لتتبع تأثير الفساد على هذه القطاعات.

المنهجية

يغطي هذا الاستبيان أربعة أهداف فرعية للهدف ١٦، والتي تتعلق تحديدا بمكافحة الفساد:

* ١٦,٤ – بحلول عام ٢٠٣٠ الحد بشكل ملموس من انتقال الأموال والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة.
* ١٦,٥ – الحد بشكل ملموس من الفساد والرشوة بكافة أنواعها.
* ١٦,٦ – إنشاء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمسائلة وشفافة على كافة الأصعدة.
* ١٦,١٠ – ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

تم إجراء البحث المتعلق بهذا التقرير في الفترة ما بين تموز وتشرين الأول من العام ٢٠١٨ من خلال المراجعة القانونية، والبحث المكتبي على الانترنت، بالإضافة إلى مقابلات واتصالات مع الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة. وشملت مصادر الانترنت مواقع الحكومة والهيئات الدولية ذات العلاقة، والمواقع الإخبارية الأردنية والدولية. كما تم دمج معلومات أخرى حصلت عليها رشيد (الشفافية الدولية – الأردن) من خلال مقابلات واتصالات مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ووزارة العدل، ووحدة مكافحة غسل الأموال، ودائرة مراقبة الشركات، ومجلس المعلومات، ومنظمات مجتمع مدني مختارة.

تقرير التقدم الوطني

الهدف الفرعي ١٦,٤: بحلول عام ٢٠٣٠ الحد بشكل ملموس من انتقال الأموال والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة.

فيما يلي التقدم الذي أحرزه الأردن نحو الحد من غسل الأموال، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة، مع التركيز على التقدم المحرز منذ نشر تقرير الظل الأردني حول الهدف ١٦:

- تم توسيع نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام ٢٠١٧ لكي يشمل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في العام ٢٠١٧.[١٨]
- أصدر البنك المركزي الأردني في حزيران ٢٠١٨ تعليمات جديدة للبنوك المرخصة تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي ضمن توافق أفضل مع توصيات مجموعة العمل المالي والتغييرات الحاصلة في الأسواق المحلية والعالمية.[١٩]
- تحدد تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية المرخصة ومهن وأعمال غير مالية محددة للعام ٢٠١٨ كل من الأشخاص الأجانب والمحليين المعرضين سياسياً، وتفرض إجراء العناية الواجبة لكل من التصنيفين.[٢٠]
- تم اقتراح تعديلات جديدة على قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تعطي الهيئة الحق بمتابعة والتحقق من حالات الزيادة غير الطبيعية في الثروة. علاوة على ذلك، تضع التعديلات العمليات الانتخابية تحت إشراف الهيئة من خلال إضافة الجرائم المنصوص عليها في قانون انتخابات مجلس النواب إلى قائمة الأفعال التي تعتبر أعمال فساد. كما تنص التعديلات صراحة على أن العقوبات المتعلقة بالفساد، بالإضافة إلى استرداد الموجودات التي يتم تحصيلها من الفساد، لا تخضع لقوانين التقادم.[٢١]
- خضعت وحدة مكافحة غسل الأموال إلى تقييم وطني عمل على مراجعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وكان قد تم التخطيط لهذا التقييم في العام ٢٠١٧ وتم تنفيذه خلال شهر حزيران وتموز من العام ٢٠١٨.[٢٢] سوف يتم نشر هذا التقييم لاطلاع المواطنين.
- ارتفع وبشكل مستمر عدد التقارير والإشعارات المتعلقة بعمليات مالية يشتبه ارتباطها بغسل الأموال والتي وصلت إلى وحدة مكافحة غسل الأموال منذ العام ٢٠١٤.[٢٣]
- أصبحت التعديلات التي أدخلت على قانون الشركات نافذة في شهر كانون الأول ٢٠١٧ في حين يتم حاليا إعداد مسودة للتعليمات المتعلقة بتنفيذ القانون، ويهدف القانون والتعليمات المرافقة له إلى تعزيز حوكمة الشركات المساهمة العامة والخاصة والتي يزيد رأسمالها عن ٥٠٠,٠٠٠ دينار. وحسب دائرة مراقبة الشركات سوف يعمل هذا الإجراء على تعزيز النزاهة والشفافية لدى الشركات في الأردن.[٢٤]

الهدف الفرعي ١٦,٥: الحد بشكل ملموس من الفساد والرشوة بكافة أشكالها.

فيما يلي تقدم الأردن نحو الحد من غسل الأموال، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة، مع التركيز على التقدم المحرز منذ نشر تقرير الظل الأردني حول الهدف ١٦:

- حددت إستراتيجية مكافحة الفساد الوطنية للأعوام ٢٠١٧–٢٠٢٥ الخطط اللازمة لتنفيذ مشروع المتابعة، والذي سيوفر منصة لتبادل المعلومات الالكترونية بين مختلف المؤسسات والدوائر الحكومية لكشف وتتبع قضايا الفساد.[٢٥]
- أعدت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مواد توعية ومحاضرات وندوات حول النزاهة والحد من الفساد للشباب في المدارس، وفي المراكز الشبابية والجامعات، بالإضافة إلى إنتاج مواد تدريبية للمشرفين التربويين وأساتذة الجامعات والعمداء.[٢٦]
- تقوم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بتنفيذ برنامج يعمل على تعزيز الوعي من خلال الوعظ الديني للقادة الدينيين المسلمين والمسحيين في الأردن.[٢٧]

الهدف الفرعي ١٦,٦: إنشاء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمسائلة وشفافة على كافة الأصعدة.

فيما يلي تقدم الأردن نحو الحد من غسل الأموال، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة، مع التركيز على التقدم المحرز منذ نشر تقرير الظل الأردني حول الهدف ١٦:

* تم وضع الخطط في إستراتيجية مكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٧–٢٠٢٥ نحو زيادة الربط الالكتروني وتبادل المعلومات بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وباقي مؤسسات الدولة الرقابية. ولتحقيق هذا الهدف أسست الهيئة مشروع المتابعة لجمع المعلومات، خاصة المتعلقة بأصول المتهمين بقضايا فساد، وزوجاتهم وأولادهم القصر، وذلك من خلال المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والتي يمكن الاستفادة منها لكشف قضايا الفساد.[٢٨]

- نفذت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد عددا من ورش العمل التدريبية للمسؤولين في القطاع العام بواقع ٢١ محاضرة حول النزاهة والحد من الفساد وذلك في عدد من الوزارات والدوائر الحكومية، وسبعة لقاءات مع مؤسسات حكومية منذ بلورة إستراتيجية ٢٠١٧.[٢٩]
- وفرت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد المواد وورش العمل التدريبية حول معايير النزاهة ومكافحة الفساد لمعهد الإدارة العامة لدعم برامج المعهد الرامية إلى بناء القدرات وتدريب الموظفين الجدد.[٣٠] ويتولى معهد الإدارة العامة مسؤولية تدريب الموارد البشرية وبناء القدرات في القطاع العام.
- نشرت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد خلال العام ٢٠١٧ تقرير «دعم رفع مستوى الحوكمة والإدارة» بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد سلط التقرير الضوء على الفجوات في نظام اللوازم والمناقصات الحكومية الموحد، مما قد يسمح بحصول حالات الفساد.[٣١] ويحتوي التقرير على توصيات من شأنها سد هذه الفجوات، كما شرعت الهيئة بالعمل على هذه التوصيات من خلال عدة برامج تضمنتها إستراتيجية ٢٠١٧–٢٠٢٥.
- منذ مطلع العام ٢٠١٨ أصبحت المعلومات حول اللوازم الحكومية في متناول يد المواطنين من خلال قاعدة البيانات المركزية لدى دائرة اللوازم العامة joneps.gov.jo.
- وفق البيانات المتوفرة لدى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد فإن استخدام آليات الإبلاغ لشهود العيان والمتهمين بقضايا فساد في زيادة مستمرة مع مرور السنين.[٣٢]
- تم وضع الخطط لإطلاق وتعزيز نظام شكاوي وآلية للمتابعة للتعامل مع الشكاوي بشكل جدي ومنظم وتحويل هذه الشكاوي إلى القضاء. سوف يعمل نظام تسجيل الشكاوي هذا على معالجة الشكاوي المتعلقة بالمخالفات التي تقع ضد المواطنين وضد الخدمات العامة ومزوديها. وما زال العمل جاريا على الموقع المركزي في حين تم إحراز تقدما ملموسا في نظام الشكاوي، حيث كان قد بدأ العمل على الموقع الالكتروني والتطبيق في العام ٢٠١٧.[٣٣]

الهدف الفرعي ١٦,١٠: ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

فيما يلي تقدم الأردن نحو الحد من غسل الأموال، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة، مع التركيز على التقدم المحرز منذ نشر تقرير الظل الأردني حول الهدف ١٦:

- تضمن التقييم الذاتي للشراكة المفتوحة للحكومة الأردنية، الذي تم العمل فيه في تشرين الأول ٢٠١٧ التزاماً مفصلاً مكرساً لتصميم وتنفيذ إطار تقني يستند إلى أفضل الممارسات لتعزيز حرية الصحافة في الأردن. ووفقا للتقرير ستشرف وزارة شؤون الإعلام على تنفيذ هذا الالتزام، وسيتضمن إطار العمل مجموعة من التعديلات التشريعية التي ستقدم للبرلمان. هذا وقد ذكر التقرير أنه من المتوقع أن يلعب المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تطوير هذا الإطار من أجل اعتماد أفضل الممارسات، وبالتالي ضمانات أكبر لحرية التعبير.[٣٤]
- التزم الأردن بمراجعة إطاره التشريعي وتحديد الثغرات واقتراح حزمة جديدة من التشريعات والتعديلات لعرضها على البرلمان تعمل على مواءمة سياسات الوصول إلى المعلومات في الأردن مع أفضل الممارسات الدولية.[٣٥]
- تعهدت وحدة الإنجازات الحكومية الأردنية في رئاسة الوزراء بإطلاق بوابة إلكترونية مركزية للمواطنين وأعضاء البرلمان والمانحين والمستثمرين لمراقبة أداء الحكومة من خلال متابعة تنفيذ الخطط الحكومية في مختلف الإدارات الحكومية.
- التزمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية بتنفيذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة لتسهيل إمكانية الوصول إلى البيانات التي في حوزة الحكومة والتي لا تعتبر انتهاكاً للسرية والخصوصية. ولتحقيق هذه الغاية، تم إطلاق منصة على الإنترنت حيث تتوفر البيانات الخاصة بثلاثة دوائر حكومية حتى الآن وهي وزارة السياحة والآثار، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الصناعة والتجارة.
- تنفذ الحكومة برنامجاً يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول إلى المعلومات المتعلقة بالوصول إلى المحاكم واستخدام نظام العدالة.[٣٦]
- تم إرسال توجيهات إلى جميع الوحدات الحكومية تطلب منها أن تقدم إلى وزارة المالية حساباتها المالية في الوقت المناسب ليتم نشرها من أجل زيادة مستوى الشفافية المتعلقة بالإفصاح عن الميزانية ونشر البيانات المالية.[٣٧]

بطاقة نتائج الدولة

الأردن

القيمة الاجمالية لأهداف التنمية المستدامة	
نتيجة الهدف 16.4	58%
نتيجة الهدف 16.5	58%
نتيجة الهدف 16.6	58%
نتيجة الهدف 16.10	44%

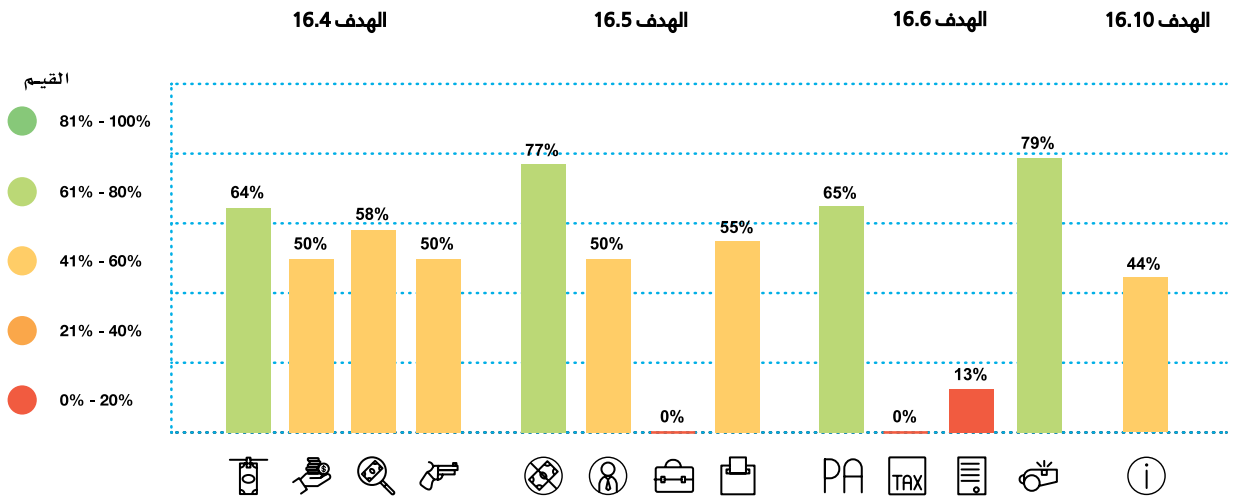

مجال السياسات

الهدف 16.4

- مكافحة غسل الاموال
- الملكية النفعية
- استرداد الأصول
- تجارة الأسلحة

الهدف 16.5

- إطار ومؤسسات مكافحة الفساد
- القطاع الخاص
- الشفافية في ممارسة الضغط السياسي
- الشفافية في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية

الهدف 16.6

- الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة
- الشفافية المالية
- النزاهة في المشتريات العامة
- الإبلاغ عن الفساد

الهدف 16.10

- الوصول إلى المعلومات

* الغرض من بطاقة النتائج هذه ببساطة تقييم ما إذا كان التشريع الخاص بالبلد المعني مشروطًا أم لا والإطار المؤسسي لمكافحة الفساد يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لا تقيم الامتثال للإطار التشريعي أو فعالية تنفيذه.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

بطاقة نتائج الدولة
2017 / 2018
الأردن

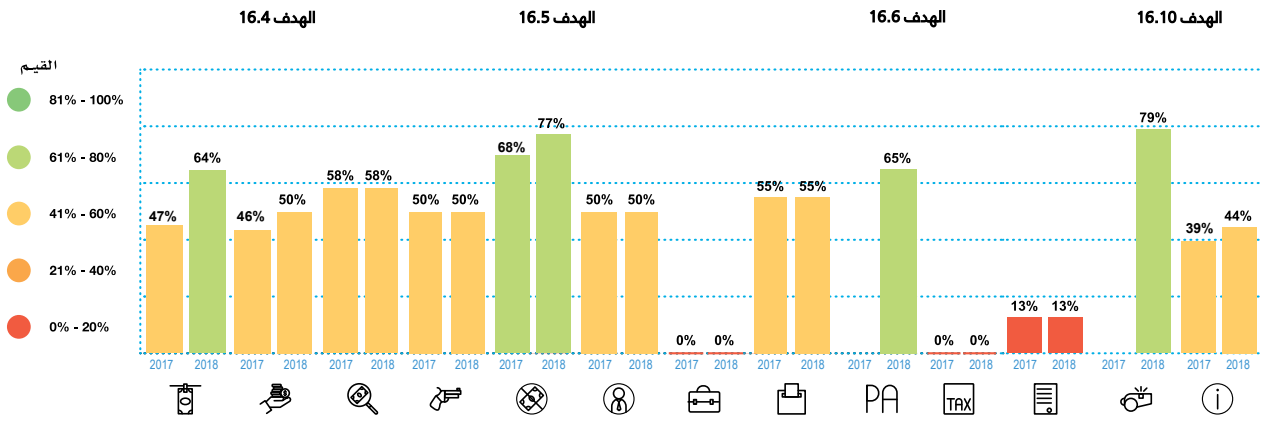

مجال السياسات

الهدف 16.4
- مكافحة غسل الاموال
- الملكية النفعية
- استرداد الأصول
- تجارة الأسلحة

الهدف 16.5
- إطار ومؤسسات مكافحة الفساد
- القطاع الخاص
- الشفافية في ممارسة الضغط السياسي
- الشفافية في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية

الهدف 16.6
- الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة
- الشفافية المالية
- النزاهة في المشتريات العامة
- الإبلاغ عن الفساد

الهدف 16.10
- الوصول إلى المعلومات

* الغرض من بطاقة النتائج هذه ببساطة تقييم ما إذا كان التشريع الخاص بالبلد المعني مشروطًا أم لا والإطار المؤسسي لمكافحة الفساد يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لا تقيم الامتثال للإطار التشريعي أو فعالية تنفيذه.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

التوصيات

حصل تقدم ملحوظ من إعداد تقرير الظل حول الهدف رقم ١٦ الأهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠١٦ وذلك في ضوء التوصيات التي قدمت في تقرير عام ٢٠١٧.

أ– ضم المسؤولين المدنيين العامين ضمن تعريف الأشخاص المعرضين والتأكيد على مطلب تعزيز العناية الواجبة عند الدخول في علاقات عمل مع الأشخاص المعرضين، سواء الأجانب أو المحليين.

ب– مراجعة وتعزيز القوانين التي تحكم عمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، لضمان سلطة الهيئة بالتحقيق في قضايا الفساد المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ت– تعزيز جهود هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في مجالات الوقاية والتثقيف والرفع الوعي والتنسيق مع الهيئات الرقابية الوطنية الأخرى.

ث– توحيد نظام اللوازم الوطني وإعداد نظام مشترك للمناقصات والتموين.

تستجيب التوصيات التالية إلى نتائج تقرير عام ٢٠١٨ وبينما تعكس العديد منها تلك التوصيات التي قدمت عام ٢٠١٧ في تقرير الظل حول الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠١٧، إلا أنه تم إضافة بعض التوصيات الجديدة في ضوء نتائج تقرير عام ٢٠١٨.

الهدف الفرعي ١٦,٤: بحلول عام ٢٠٣٠ الحد بشكل ملموس من انتقال الأموال والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة.

تعتبر التوصيات التالية، والتي تم اقتراحها في تقرير الظل للعام ٢٠١٧ صالحة لغاية إعداد تقرير عام ٢٠١٨.

أ. دمج كافة توصيات مجموعة العمل المالي في الإطار التشريعي الوطني لمكافحة غسل الأموال.

ب. النظر في التوقيع على اتفاق السلطة المختصة متعددة الأطراف المتعلق بتبادل التقارير بين البلدان حول المؤشرات الرئيسية لمجموعات الشركات المتعددة الجنسيات والسلطة المختصة بالاتفاق متعدد الأطراف بهدف التبادل التلقائي للمعلومات الخاصة بالحسابات المالية.

ت. توسيع نطاق متطلب نشر حسابات الشركات والميزانيات العمومية في الصحف ليتعدى الشركات المساهمة العامة والشركات الأجنبية العاملة في الأردن. إضافة إلى ذلك، يجب حث هذه الشركات على نشر حساباتها وميزانياتها على مواقعها الإلكترونية.

ث. تضمين التشريعات المتعلقة بالتراخيص والتسجيل والمراقبة ذات الصلة متطلب إفصاح الشركات وتحديدًا عن أي مالك منتفع، وتسمية جميع السلطات المسموح لها بالوصول إلى هذه المعلومات، بما في ذلك وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي، و جميع هيئات المراقبة الأخرى.

ج. تعديل التشريعات لوضع عبء الإثبات على المدعى عليه، بحيث يتوجب على المدعى عليه إثبات أنه تم الحصول على الأصول بشكل قانوني في الحالات التي تتعلق بأصول منهوبة.

ح. تعديل التشريعات ذات الصلة لمعالجة الاعتراف وإمكانية نفاذ المصادرة الأجنبية غير المقنعة لأوامر المصادرة.

خ. النظر في المصادقة على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وعلى معاهدة تجارة الأسلحة.

د. النظر في تشكيل لجنة برلمانية دائمة تركز بشكل خاص على المسائل العسكرية والدفاعية والأمنية.

ذ. النظر في تعديل التشريعات ذات الصلة لضمان وصول البرلمانيين إلى مدير عام دائرة المخابرات العامة والقائد العام للقوات المسلحة دون أن يتوقف الأمر على مجلس الوزراء.

ر. تضمين سياسات محددة في المستقبل في مجال مكافحة الفساد للإشراف العام على أجهزة الدفاع والمخابرات والأمن العام.

تم إضافة التوصيات الجديدة التالية في ضوء نتائج تقرير العام ٢٠١٨:

أ. نشر التقييم الوطني المشترك لوحدة مكافحة غسل الأموال وصندوق النقد الدولي، والذي يدرس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن في الوقت المناسب.

ب– الاستمرار في ضمان أن الموارد المالية والإدارية المخصصة لهيئات إنفاذ القانون تستطيع مواكبة الحاجة المتزايدة للأمن في المستقبل نظراً للحروب الأهلية المحيطة والزيادة السكانية المفاجئة بسبب اللجوء.

الهدف الفرعي ١٦,٥: الحد بشكل ملموس من الفساد والرشوة بكافة أشكالها.

تعتبر التوصيات التالية، والتي تم اقتراحها في تقرير الظل للعام ٢٠١٧ صالحة لغاية إعداد تقرير عام ٢٠١٨:

أ. أن يتم إدراج مادة في التشريعات ذات الصلة تحدد بوضوح وتجرم الاتجار بالنفوذ كجريمة قائمة بذاتها تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ب. دمج تعريف واضح للإخفاء في التشريعات ذات الصلة، تماشيا مع المادة ٢٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ت. توسيع تعريف عرقلة العدالة في إطار التشريعات ذات الصلة ليتوافق مع المادتين ٢٥أ و٢٥ب من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ث. البناء على التوصيات الجديدة المقترحة من خلال مراجعة القوانين التي تحكم عمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لضمان ممارستها سلطة التحقيق في كافة أنواع الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ج. مواصلة تعزيز جهود هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في مجالات الوقاية والتثقيف ورفع الوعي والتنسيق مع هيئات المراقبة الوطنية الأخرى.

ح. اعتماد إستراتيجية ترتكز على ديوان المحاسبة وتسمح للديوان مواكبة التطور السريع وتوسيع الأدوار لدى الوزارات التي كلف بالإشراف عليها.

خ. إدراج مادة في التشريعات ذات الصلة تضمن أولا الاستقلال التام لديوان المحاسبة وثانيا تمكين الموظفين في الديوان من فرض العقوبات على المؤسسات غير الممتثلة، وثالثا منح هؤلاء الموظفين صلاحيات الشرطة القضائية.

د. دمج متطلبات خاصة في التشريعات القضائية ذات الصلة تتعلق بضمانات المحاكمات العادلة.

ذ. تضمين مادة في قانون مكافحة غسل الأموال تنص على أن رشوة مسؤول أجنبي هي جريمة يعاقب عليها القانون.

ر. تضمين متطلب في التشريعات ذات الصلة حول ضرورة نشر الإفصاح المالي للحملات الانتخابية التي يتم تقديمها من قبل الأحزاب والمرشحين والقوائم إلى لجنة شؤون الأحزاب وإلى الهيئة المستقلة للانتخاب، بحيث تكون هذه المعلومات المالية بمتناول المواطنين.

ز. تعديل التشريعات ذات الصلة لتشمل تعليمات حول ضرورة الاستقلال السياسي للجنة شؤون الأحزاب، بحيث قد يتطلب الأمر مادة تؤكد على استقلاليها المالية والإدارية، ومادة أخرى تنص على خضوع أعضاء اللجنة إلى قوانين الثراء غير المشروع وإلى رقابة ديوان المحاسبة فيما يتعلق بعملهم. وبضوء حصول الأحزاب السياسية على مكانة أفضل في النظام الانتخابي، ربما وجب التفكير في جعل عضوية اللجنة وظيفة بدوام كامل يتقدم إليها أي شخص ليس عضوا في مجلس الأعيان وحظر علية الخوض في الانتخابات.

س. وضع حزمة من القوانين التي تتعامل مباشرة مع شفافية الضغط.

تم إضافة التوصيات الجديدة التالية في ضوء نتائج تقرير العام ٢٠١٨:

أ. التأكد من تحميل التقارير السنوية التي يعدها ديوان المحاسبة على منصات الانترنت وأن يتم الإعلان عن نشرها.

ب. مواصلة التأكد من المتابعة الفاعلة لجميع الأهداف والغايات الواردة في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٧-٢٠٢٥.

ت- وضع آليات متنوعة لتعزيز الشفافية والمسائلة في مؤسسات إنفاذ القانون كإضافة إلى هيئة الشفافية وحقوق الإنسان.

الهدف الفرعي ١٦,٦: إنشاء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمسائلة وشفافة على كافة الأصعدة.

تعتبر التوصيات التالية، والتي تم اقتراحها في تقرير الظل للعام ٢٠١٧ صالحة لغاية إعداد تقرير عام ٢٠١٨:

أ.النظر في تعديل الإطار القانوني من أجل إجبار المسؤولين الكبار وموظفي الدولة على الإفصاح عن مصالحهم على الأقل مرة سنويا.

ب. تضمين متطلبات وعمليات إشهار المنفعة في التشريعات ذات العلاقة، بالإضافة إلى عقوبات عدم الامتثال، ويمكن صياغة هذه المتطلبات والعمليات والعقوبات على غرار تلك المطبقة على الدخل وعلى الأصول، ولا بد وأن تكون وقائية، بحيث يتم توسيع نطاق المطالب الحالية المتعلقة بالإبلاغ عند نشوء حالة ما وحسب قناعة الموظف.

ت. التفكير بتعديل التشريعات ذات العلاقة لتشمل متطلبات نشر المعلومات الواردة في إعلانات الدخل والأصول.

ث. الاستمرار في نشر جميع الوثائق العامة المتعلقة بالموازنة، بما فيها البيانات السابقة للميزانية ومقترح الميزانية التنفيذية والوثائق الداعمة، والميزانية قيد التنفيذ، وميزانية المواطن، والتقارير على مدار العام حول نجاح تنفيذ الموازنة، واستعراض منتصف العام، وتقرير نهاية السنة وتقرير مراجعة الحسابات.

ج. الالتزام بالقانون في نشر جميع وثائق الموازنة الرئيسية وعلى أساس سنوي، بما في ذلك البيانات السابقة للميزانية ومقترح الميزانية التنفيذية والوثائق الداعمة، والميزانية قيد التنفيذ، وميزانية المواطن، والتقارير على مدار العام حول نجاح تنفيذ الموازنة، واستعراض منتصف العام، وتقرير نهاية السنة وتقرير مراجعة الحسابات.

ح. تعديل التشريعات ذات الصلة لتشمل حدود معينة لشراء السلع والخدمات غير المرتبطة بالأشغال العامة.

خ. تضمين شرط في التشريعات ذات الصلة ينص على ضرورة المتقدمين لأي عطاء الإفصاح عن أية ملكية مستفيدة.

د. تعديل التشريعات ذات الصلة لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بإحالة العطاء، وبالتحديد المعلومات المرتبطة باللوازم والمزود وعدد المتقدمين للعطاء، وما هي السلعة أو الخدمة المقدمة بالإضافة إلى قيمة العقد.

ذ. تضمين وسائل حماية إضافية للمخبرين في التشريعات ذات الصلة، مثل الإعفاء من المسؤولية القانونية والحماية من المقاضاة وفقا للقانون.

ر. تعديل التشريعات ذات الصلة لتشمل على وجه التحديد حماية المبلغين الذين يفصحون عن معلوماتهم بشكل علني أو إلى طرف ثالث، مثل وسائل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية إذا اقتضت الضرورة لذلك.
ز. تضمين معلومات على موقع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تتناول أمان الخط الساخن ووسائل تقديم المبلغين للمعلومات عبر الإنترنت، حيث أن ضمان أمن المخبر وإخفاء هويته قد يشعر شهود عيان آخرين بالراحة في تقديم المعلومات.

تم إضافة التوصيات التالية في ضوء نتائج تقرير عام ٢٠١٨:

أ. الاستمرار في تحديث نظام اللوازم الإلكتروني الجديد والإعلان عنه لضمان الدقة والإفصاح للمواطنين.

الهدف الفرعي ١٦,١٠: ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

تعتبر التوصيات التالية، والتي تم اقتراحها في تقرير الظل للعام ٢٠١٧ صالحة لغاية إعداد تقرير عام ٢٠١٨:

أ. النظر بإعادة تشكيل مجلس إدارة تسجيل الجمعيات، خاصة فيما يتعلق بالمساواة في الممثلين من المجتمع المدني والقطاع العام.

ب. النظر في تعديل متطلب مجلس إدارة الجمعيات المتعلق بتقديم إشعار قبل عقد الاجتماعات العامة والحصول على موافقة، بحيث تصبح هذه المتطلبات أقل تعقيداً بالنسبة للمنظمات.

ت. مراجعة مستوى التأثير الإداري والمالي التي يمتلكه العاملون في القطاعين العام والخاص على المؤسسات الإعلامية المستقلة.

ث. إعادة تعريف "صحفي" وفقا للمعايير الدولية والإبقاء على عضوية نقابة الصحفيين مفتوحة لكي تمل كافة وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية.

ج. مراجعة قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تستشهد بمخاوف الأمن العام لضمان عدم وجود تحيز ضد حرية التعبير، ومراجعة عملية عدم محاكمة الصحفيين أمام محكمة أمن الدولة.

ح. Translation error مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية لضمان عدم احتجاز الصحفيين بشكل خاطئ وعدم إطالة أمد التقاضي بما يتوافق مع قانون الصحافة والنشر.

خ. مراجعة القيود المفروضة على نوع المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها بموجب ما ينص عليه قانون ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، والنظر في تعديله ليتناسب مع المعايير الدولية وتحديدًا المواد ١٠ و ١٣ (ح) و ١٣ (ذ).

د. النظر في تعديل التشريعات لتشمل شرط "اختبار الضرر" الذي ينص على رفض الإفصاح فقط عندما يشكل خطرا أو ضررا على المصلحة المحمية وذلك في نطاق المعلومات التالية: الاتفاقيات مع الدول الأخرى، والأمن القومي، والعلاقات الخارجية، والتحقيقات القضائية.

ذ. النظر في تعديل التشريعات لتشمل الأحكام الخاصة بتجاوزات المصلحة العامة الإلزامي والتي تسمح بالإفصاح عن المعلومات عندما يكون الإفصاح في المصلحة العامة حتى عند الإضرار بمصلحة محمية.

ر. تضمين آليات معينة في القانون لحماية صلاحية مجلس مفوضي المعلومات في أداء وظيفته، بما في ذلك صلاحية مراجعة الوثائق السرية وفحص مباني الهيئات العامة.

تم إضافة التوصيات التالية في ضوء نتائج تقرير عام ٢٠١٨:

أ– تعزيز وضمان الشفافية في موافقات تمويل منظمات المجتمع المدني.

ب– مواصلة المتابعة الفعالة لجميع الالتزامات التي تم التعهد بها في التقييم الذاتي للشراكة الحكومية المفتوحة لعام ٢٠١٧.

توصيات عامة:

أ– الاستمرار بمراجعة وتعديل التشريعات اللازمة لضمان الامتثال التام للمعايير الدولية.

ب– توسيع نطاق وتطبيق المطلب حول ضرورة قيام المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة بنشر البيانات الرئيسية للاطلاع العام، مع التركيز على إمكانية الوصول إلى المعلومات.

ج. ضمان الاستقلالية المالية والإدارية لجميع المؤسسات العامة الرئيسية التي تخدم أنشطة مكافحة الفساد.

د. الاستمرار بالعمل على تمكين المجتمع المدني من خلال ضمان عملية شفافة في الموافقة على التمويل.

ه. مراجعة التشريعات لضمان عدم وجود تحيز ضد حرية التعبير.

و– التأكد من أن التقارير والبيانات المتوفرة على نظام الحكومة الإلكترونية الرسمي الأردني محدثة بانتظام لتسهيل انتقال المعلومة بشكل مستمر وفي الوقت المناسب.

١. الخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعملية المتابعة

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١,١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل اتخذت الحكومة خطوات لبلورة خطة عمل لأهداف التنمية المستدامة حول كيفية تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ على المستوى الوطني؟
الاجابة	أنشأ الأردن في العام ٢٠٠٢ اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة (HNCSD) كمنصة وطنية للحوار حول التنمية المستدامة. يرأس اللجنة وزير التخطيط والتعاون الدولي حيث أدارت وزارته في العام ٢٠١٥ وثيقة الأردن ٢٠٢٥، وهي إستراتيجية وطنية تتضمن أجندة ٢٠٣٠ وتهدف إلى تعزيز وتوجيه سياسة اجتماعية واقتصادية مستدامة داخل الأردن لغاية العام ٢٠٢٥. ويدعم أكثر من ٣٠٠ من الخبراء من القطاعات الحكومية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني اللجنة التوجيهية لوثيقة الأردن ٢٠٢٥، وتم تنفيذ العديد من العمليات – مثل الإعلان عن دعوة عامة لتقديم الطلبات وعقد مؤتمر وطني– لتعزيز الانخراط مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشركات. في تموز ٢٠١٧، كان الأردن واحداً من ثلاثة وأربعين بلدا استكملت وقدمت في المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة مراجعة وطنية طوعية والتي عرضت التقدم الذي أحرزه الأردن نحو تحقيق الأهداف التي حددتها خارطة طريق الأردن ٢٠٢٥، والتحديات التي تواجهها والمتوقعة منها، بالإضافة إلى التدابير التي لا يزال يتوجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المحددة.[٣٨] تشمل التحديات الرئيسية التي يواجهها الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ورد في المراجعة الوطنية الطوعية ما يلي: الارتفاع في أسعار النفط والغذاء، وعدم الاستقرار الإقليمي وأثر ذلك على التجارة والسياحة والاستثمار، والنمو السكاني الكبير نتيجة لأزمة اللاجئين الإقليمية.[٣٩]

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	من هي المؤسسة أو المؤسسات الحكومية المسؤولة عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالهدف رقم ١٦؟
الإجابة	تم تكليف اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة والتي يرأسها وزير التخطيط والتعاون الدولي بصفتها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية. تشمل الهيئات الحكومية المشاركة في تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد: وحدة مكافحة غسل الأموال، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ووزارة العدل، ووزارة الصناعة والتجارة، ومجلس المعلومات، ومديرية الأمن العام، من بين آخرين.

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل استطاع المجتمع المدني المساهمة في اختيار المؤشرات الوطنية فيما يتعلق بالهدف ١٦ وهل حصلت مناقشات رسمية حول كيفية دمج الأهداف الفرعية الخاصة بمكافحة الفساد في تنفيذ الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة؟
الاجابة	بينما كان يجري إعداد المراجعة الوطنية الطوعية، تم التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين– كمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتنمية المجتمع والشباب والمنظمات التطوعية والقطاع الخاص ونقابات العمال والمجالس واللجان المحلية وشخصيات الأوساط الأكاديمية ومجتمع العلوم والتكنولوجيا وممثلون من مجتمعات اللاجئين– في ورشات عمل واجتماعات للمساهمة في صياغة المراجعة. على الرغم من أن أهداف الشفافية والمساءلة الحكومية – وكذلك مؤشرات قياس أداء الفساد – قد تم تضمينها في وثيقة الأردن ٢٠٢٥، إلا أن المراجعة الوطنية الطوعية نفسها لا تدخل في تفاصيل كبيرة حول التقدم المحرز نحو الأهداف ١٦.٤ و ١٦.٥ و ١٦.٦ و ١٦.١٠. وبين ما تشدد المراجعة على أهمية حرية التعبير وعلى وسائل الإعلام في تعزيز الاستقرار والسلم، إلا أنه لم يتم ذكر البيانات المتعلقة بالتقدم على مستوى البلد نحو الهدف ١٦,١٠. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الإشارة إلى عدد من الأهداف مثل استقلال القضاء وإمكانية أكبر للوصول إلى العدالة، وإدخال تعديلات على قانون العقوبات، فإن هذه الأهداف لا ترتبط إلا بشكل ثانوي بالأهداف ١٦,٤ و ١٦,٥ و ١٦,٦. يمكن إيجاد أهداف محددة لمكافحة الفساد في ميثاق النزاهة الوطني الأردني والخطة التنفيذية لتعزيز نظام النزاهة الوطني، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٣–٢٠١٧ و٢٠١٥–٢٠٢٥ إذ تم تطوير هذه الوثائق بالتشاور مع شركاء مكافحة الفساد في القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي قدمت جميعها بيانات ومعلومات تم دمجها في الميثاق والخطة التنفيذية والإستراتيجية. يحتوي الميثاق والخطة التنفيذية على بيانات من الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة الفساد (بما في ذلك المجتمع المدني) من خلال أنشطة التوعية والاجتماعات التشاورية والإعلان عن عنوان البريد الإلكتروني ورقم الفاكس لاستلام التوصيات والملاحظات العامة. وتحتوي الإستراتيجية على بيانات تم جمعها من الاجتماعات وورش العمل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مكافحة الفساد والاستبيانات عبر الإنترنت وتقارير التقييم السابقة لمكافحة الفساد. يوصى بإدراج أهداف محددة أكثر لمكافحة الفساد، والتي يمكن إيجادها في الميثاق المذكور والخطة التنفيذية والإستراتيجية، في جميع خطط ومراجعات التنمية المستدامة المستقبلية.

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل كانت عملية إعداد تقارير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهدف ١٦ منفتحة وشاملة لكافة الأطراف؟
الإجابة	لا يوجد أي تقارير تتعلق بتنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٦ متوفرة للمواطن في الوقت الحالي.

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	كيف تقيم جودة التقييم الرسمي والبيانات المتوفرة في تقارير التنفيذ الرسمية للأهداف ١٦,٤، ١٦,٥، ١٦,٦، ١٦,١٠؟
الإجابة	لا يوجد تقييم وطني أو تقارير رسمية وبشكل خاص حول التقدم نحو الأهداف ١٦,٤ و ١٦,٥ و ١٦,٦ و ١٦,١٠ متاحة للمواطنين في الوقت الحالي.

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل هناك أي قضايا فساد أو حوكمة بارزة تم حذفها أو لم يتم تناولها بشكل كافي في التقرير الوطني الرسمي؟
الإجابة	لا يوجد تقييم وطني أو تقارير رسمية وبشكل خاص حول التقدم نحو الأهداف ١٦,٤ و ١٦,٥ و ١٦,٦ و ١٦,١٠ متاحة للمواطنين في الوقت الحالي.

٢. التطورات الأخيرة

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	٢,١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل قامت الدولة بتبني خطة عمل لمكافحة الفساد؟ التقييم ١: تم تبني خطة عمل لمكافحة الفساد. ٠,٥: العملية جارية لإعداد مسودة وتبني خطة عمل لمكافحة الفساد. ٠: لا يوجد خطة عمل لمكافحة الفساد ولا عملية واضحة لتبني خطة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	التقييم ١ في العام ٢٠١٢، تم وضع ميثاق النزاهة الوطني والخطة التنفيذية لتعزيز نظام النزاهة الوطني في الأردن وليكون بمثابة أحد أسس الإصلاح ليعمل على معالجة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.[٤٠] كما أعدت الحكومة الأردنية سلسلة من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، بما في ذلك إستراتيجيات ٢٠٠٨–٢٠١٢، و ٢٠١٣–٢٠١٧، و ٢٠١٧–٢٠٢٥.[٤١]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٢,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	٪ من المستجيبين يفيدون أن حكومتهم تقوم بعملها بشكل "جيد" في مكافحة الفساد في الحكومة، بموجب المقياس العالمي للشفافية الدولية.
الإجابة	وفقا للمقياس العالمي للشفافية الدولية للعام ٢٠١٧ فإن ٦٪ من المستجيبين يشعرون أن حكومتهم تقوم بعملها بشكل "جيد جدا" في مكافحة الفساد في الحكومة، و ٢٨٪ من المستجيبين يشعرون أن حكومتهم تقوم بعملها بشكل "نوعا ما جيد" في مكافحة الفساد في الحكومة.

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	٢,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل قامت القيادة السياسية في الدولة بالإدلاء بأية تصريحات حول مكافحة الفساد خلال العامين الماضيين؟ هل هناك أي التزامات على المستوى الرفيع من قبل الإدارة الحالية حول تعزيز الإطار القانوني والسياسات أو المؤسسات التي لها علاقة بتحديد ومحاكمة الفساد؟
الإجابة	قام جلالة الملك عبد اللّه الثاني وبعض الشخصيات كرئيس الوزراء الحالي الدكتور عمر الرزاز، ورئيس مجلس الأعيان، ووزير العمل خلال العامين الماضيين بالإدلاء بتصريحات حول مكافحة الفساد، والتي غطتها الصحافة. وقد أكد جلالة الملك على تصميم الأردن على مكافحة الفساد وعلى أهمية وضع نظام قوي للمساءلة.[٤٢] وفي حزيران ٢٠١٨، أعرب رئيس الوزراء عن دعم الحكومة لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقال إنه سيتم صياغة مدونة سلوك للوزراء وتقديمها للمواطنين للتعليق عليها، وذكر إلى أنه يجب تنمية الشفافية من خلال الحوار بين القيادة وأصحاب المصلحة في المجتمع الأردني.[٤٣] وبالمثل، أعرب وزير العمل السابق عن دعمه لعمل الهيئة مشيرا إلى الزيارات الميدانية التي قامت بها الهيئة إلى المؤسسات الحكومية وإلى جهودها في متابعة حالات الفساد المشتبه فيها. وشدد الوزير أيضا على أهمية التعاون الوثيق بين الهيئة ووزارة العمل في مكافحة جميع أشكال الفساد ومنع الانتهاكات من قبل موظفي القطاع العام.[٤٤] ووصف رئيس مجلس الأعيان في كانون الأول ٢٠١٧ مكافحة الفساد والمحسوبية بأنها «أولوية قصوى» للأردن.

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	٢,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد أي دليل على أن القوانين والسياسات لا تطبق بشكل متساوي على كافة المسؤولين، ما ينتج عنه المزيد من مخاطر سوء استخدام السلطة وتفشي للفساد؟
الإجابة	في حين لم يتم نشر أي حالات كأدلة ثابتة سواء تدعم أو تدحض عدم تطبيق القانون والسياسات بشكل متساوي على المسؤولين والنخبة، إلا أن الحالات السابقة كقضية شركة الفوسفات، والتي استمرت لعدة سنوات، ما زالت تقابل بالانتقاد وذلك لغياب الشفافية في القضية وعدم قدرة المسؤولين على مسائلة المتهمين.[٤٥] في الوقت الحالي، تحظى «قضية السجائر» التي تقدر بملايين الدولارات بالاهتمام على مستوى واسع في البلاد نظرا لحجم القضية وشكوك المواطنين بأن المشتبه بهم على صلة بمسؤولين حكوميين. وفي حين لم يتم إثبات هذه الصلة، إلا أن الشخصيات الحكومية أكدت على الرغم من ذلك التزامها بمحاسبة جميع الأشخاص المعنيين. وتسلط وسائل الإعلام الضوء على هذه القضية باعتبارها اختبارا لموقف الحكومة من الفساد.[٤٦] غير أن الحكم الصادر في عام ٢٠١٣ على رئيس المخابرات الأردني السابق بالسجن ١٣ سنة وفرض غرامة مالية بقيمة ملايين الدولارات بسبب قضية فساد كلها دلالات تشير إلى مسائلة كبار المسؤولين عند سوء استخدام السلطة وممارسة الفساد.[٤٧]

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	٢,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل كان هناك أي إصلاحات تذكر أو أي إنجازات في مكافحة الفساد خلال العامين الماضيين؟
الإجابة	يشمل التقدم في مكافحة الفساد خلال العامين الماضيين إطلاق الإستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٧–٢٠٢٥ والموافقة على لوائح جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية ومهن وأعمال غير مالية محددة في حزيران ٢٠١٨.[٤٨] كما تم في العام ٢٠١٨ اقتراح تعديلات جديدة على قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. تمنح هذه التعديلات الهيئة القدرة على متابعة حالات الزيادة غير الطبيعية في الثروة والتحقق منها. وعلى الأخص، يضاف في التعديلات أيضا الجرائم المنصوص عليها في قوانين انتخابات مجلس النواب إلى قائمة الأفعال التي تعتبر قضايا فساد، ما يضع الانتخابات ضمن إشراف لجنة الهيئة. إضافة إلى ما سبق، تنص التعديلات صراحة على أن العقوبات المتعلقة بالفساد، بالإضافة إلى استرداد الأصول التي يتم الحصول عليها من الفساد لا تخضع لقوانين التقادم.[٤٩] وفي أيار ٢٠١٧ عقدت جلسة برلمانية خاصة لمناقشة زيادة العقوبات على مخالفات الأموال العامة، وأصدر مجلس الوزراء في نيسان ٢٠١٧ قرارا بإدراج الجمعيات والمنظمات غير الحكومية كمواضيع مطروحة في قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.[٥٠] في العام ٢٠١٦، وافقت الحكومة الأردنية أيضا على قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، (القانون رقم ١٣ للعام ٢٠١٦). ويحدد هذا القانون صلاحيات الهيئة بما فيها سلطة مقاضاة أي شخص يرتكب أي أعمال فساد (المادة ٤ ي) بالإضافة إلى أفعال الفساد المحددة التي يمكن مقاضاتها من قبل الهيئة (المادة ١٦).[٥١] كما أنشأ قانون الهيئة دائرة الادعاء العام ضمن الجهاز القضائي لتتولى الاختصاص في قضايا الهيئة (المادة ١٧)، بالإضافة إلى الحد الأدنى من العقوبات الإلزامية بالنسبة للمدانين (المادة ٢٣)، وبرنامج الشهود القانوني الذي يعمل على ضمان عدم كشف هوية الشهود والمبلغين وحمايتهم. (المادة ٢٤). كما ينص القانون على أنه لا يمكن إسقاط عملية تحصيل الأصول الناشئة عن فساد (المادة ٢٩)، ويسمح للهيئة بإنشاء حساب ائتمان المصالحة والتسوية لدى البنك المركزي الذي يحمي ويحفظ الأصول المستردة إلى أن يتم إعادتها إلى أصحابها الشرعيين. (المادة ٣٠).

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	٢,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	كيف تقيم المساحة المعطاة للمجتمع المدني والإعلام في التحقيق في قضايا ومخاطر الفساد وتسليط الضوء عليها ومسائلة النخبة السياسية والاقتصادية في البلاد؟
الإجابة	في حين أن الإعلام وفي السياق الحالي سيكون الطرف الأنسب للتحقيق وتسليط الضوء على مخاطر وقضايا الفساد في الأردن، أعطت رشيد– منظمة الشفافية الدولية الإعلام الأردني بشكل عام تصنيفا ضعيفا في تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني، إذ على الرغم من أن الإعلام يلعب دورا متزايد الأهمية في تسليط الضوء على عدد من قضايا الفساد على مدى السنوات الخمس الماضية إلا أن وسائل الإعلام كمؤسسات تفتقر إلى قدر كبير من الاستقلالية في عملها نظرا لأن غالبية هذه المؤسسات يملكها القطاع العام.[٥٢] إضافة إلى ذلك، لا يتضمن قانون الحصول إلى المعلومة مبدأ الإفصاح الذاتي على أساس كون المؤسسات العامة مطالبة بنشر المعلومات المتعلقة بعملها بانتظام. تظهر هذه الفجوة بشكل أساسي في المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الحكومية حيث لا يتم تحديثها بشكل منتظم وغالباً ما تستثني نشر الإحصاءات المتعلقة بعملها.[٥٣] إضافة إلى ذلك، وجد تقييم نظام النزاهة المحلي أن وسائل الإعلام تراجعت إلى حد كبير عن دورها في كشف ومراقبة الفساد خلال العامين الماضيين. ويمكن تفسير هذا التراجع الإعلامي إلى نقص عام في المعلومات، فضلا عن الخوف من الانتقام واحتمال الملاحقة القضائية.[٥٤]

	ولكن وبالرغم من ذلك، فقد حافظت وسائل الإعلام على دورها القيادي في تغطية قضايا الفساد التي أثارها مجلس النواب، والتي وردت في تقارير هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وفي المؤتمرات الصحفية التي عقدها رئيس الهيئة.[٥٥] فيما يتعلق بالمجتمع المدني، ذكر ممثلو منظمات المجتمع المدني الأردني الذين شملهم الاستطلاع أن قدرتهم على العمل بفعالية تعتمد على موافقة حكومية أكثر شفافية وتنظيم فيما يتعلق بالحصول على التمويل. ولتحقيق ذلك يقترح ممثلو المنظمات قيام المؤسسات الحكومية ذات الصلة بإصدار بلاغات منتظمة حول إجراءات الموافقة وتوفير المزيد من الاستقلالية لهذه المنظمات لاختيار وتحديد أهدافها وغاياتها وأنشطتها، وتقديم توضيح منطقي وصريح حول طلبات التمويل التي يتم رفضها.[٥٦] ثانياً، يؤدي عدم التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها إلى الحد من تبادل المعرفة وإمكانية نشرها.[٥٧]

الهدف الفرعي ١٦,٤: بحلول عام ٢٠٣٠ الحد بشكل ملموس من انتقال الأموال والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد وعودة الأصول المنهوبة ومحاربة كافة أنواع الجريمة المنظمة.

٣. مكافحة غسل الأموال

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل قامت الدولة بتبني قانون يحاكم غسل الأموال بما يتناسب و التوصية رقم ٣ لمجموعة العمل المالي؟ العلامات ١: ممتثل ٠,٧٥ : ممتثل إلى حد كبير ٠,٥ : ممتثل جزئيا ٠: غير ممتثل –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	التقييم ٠,٧٥: تتماشى قوانين غسل الأموال في الأردن إلى حد كبير مع توصية مجموعة العمل المالي رقم ٣، ويفي القانون رقم ٤٦ للعام ٢٠٠٧ بغرض متطلبات التوصية ٣ التالية: ٣,١ و ٣,٢ (في المادة ٤ من قانون ٢٠٠٧) و ٣,٣ (في المادة ٤ من قانون ٢٠٠٧) و ٣,٤ (في المادة ٣ من قانون ٢٠٠٧) و ٣,٦ (في المادة ٣ من قانون ٢٠٠٧) و ٣,٩ (في المادة ٢٥ من قانون ٢٠٠٧) و ٣,١٠ (في المادة ٣١ من قانون ٢٠٠٧) و ٣,١١ (في المادة ٢٤ من قانون ٢٠٠٧).[٥٨] بالتحديد، يلبي الأردن متطلبات توصية مجموعة العمل المالي رقم ٣ في المجالات التالية: (١) ينبغي على الدول أن تحاكم غسل الأموال على أساس اتفاقيتي فيينا وباليرمو. (٢) ينبغي على الجريمة الأصلية في غسل الأموال أن تغطي كافة الجرائم الخطيرة لتشمل أكبر عدد من الجرائم الأصلية (في الحد الأدنى مجموعة من الجرائم في كل فئة من فئات الجرائم المحددة). (٣) حيث تطبق البلدان نهج السقف أو نهج مشترك يشمل السقف، يجب أن تشمل الجرائم الأصلية كحد أدنى جميع الجرائم التي تقع ضمن فئة الجرائم الخطيرة بموجب القانون الوطني، ويعاقب عليها بعقوبة البلد والذي من شأنه أن يشكل جريمة أصلية لو أنها وقعت محليا. (٩) يجب أن تطبق عقوبات جزائية رادعة ومتناسبة على الأشخاص الطبيعيين المدانين بغسل الأموال. (١٠) يجب أن تطبق المسؤولية الجنائية والعقوبات وحيث لا يمكن تحميل المسؤولية

	المدنية أو الإدارية والعقوبات على الأشخاص الاعتباريين (وهذا لا يمنع الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية الموازية فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين في البلدان التي يتوفر فيها أكثر من شكل من أشكال المسؤولية، إذ أن هذه التدابير لا تمس بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين، ويجب أن تكون جميع العقوبات متناسبة ورادعة). (١١) ما لم يسمح بها من خلال المبادئ الأساسية للقانون المحلي، لا بد من وجود جرائم فرعية مناسبة لجريمة غسل الأموال بما في ذلك: المشاركة في و الارتباط مع و التآمر على الارتكاب والمحاولة والمساعدة والتحريض والتيسير وتقديم المشورة. غير أن القانون لا يقدم التفاصيل الوافية لمعالجة التوصيات التالية: ٣,٥ والتي تنص على أنه «عند ثبوت أن الأموال هي حصيلة جريمة لا تشترط الإدانة في الجريمة المتحصل منها المال لإثبات عدم مشروعيته» و ٣,٧ والتي تنص على «ضرورة تطبيق جريمة غسل الأموال على الأشخاص الذين يرتكبون الجريمة الأصلية ما لم يخالف ذلك المبادئ الأساسية للقانون المحلي» و ٣,٨ والتي تنص على أنه «يجوز لأغراض القصد والمعرفة اللازمة لإثبات جريمة غسل الأموال الاستناد إلى الحقائق أو الظروف الواقعية».[٥٩]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل أجرت الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية تقييماً لمخاطر غسل الأموال المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات تمشياً مع المبدأ ٢ من تقرير "من أجل العرض"؟ هل تم نشر التقييم النهائي للمخاطر؟ التقييم: ١: تم إجراء تقييم المخاطر وهو متوفر للمواطنين. ٠,٥: تم إجراء تقييم المخاطر وتم نشر الملخص التنفيذي فقط للتقييم. ٠: لا، لم يتم نشر أو إجراء تقييم المخاطر. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	خضعت وحدة مكافحة غسل الأموال إلى تقييم وطني تم خلاله مراجعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن بالإضافة إلى أماكن الضعف والمخاطر التي تواجه نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وكان قد تم التخطيط لهذا التقييم في العام ٢٠١٧ وتم تنفيذه خلال شهر حزيران وتموز من العام ٢٠١٨.[٦٠] بالرغم من عدم نشر التقييم، أعطي تقييم أعلى – بالمقارنة مع العام الماضي– لبيان التقدم في هذا المجال.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يمنع القانون المؤسسات المالية (البنوك) من الاحتفاظ بسجلات مجهولة وهل يفترض بها إجراء العناية الواجبة على عملائها، بما يتناسب مع توصية مجموعة العمل المالي رقم ١٠؟ التقييم: ١: يحظر على المؤسسات المالية إدارة الحسابات المجهولة ويتوجب عليها القيام بالعناية الواجبة على عملائها ويفترض بها إجراء العناية الواجبة على عملائها، بما يتناسب مع توصية مجموعة العمل المالي رقم ١٠. ٠,٥: يتم تفعيل أحد هذه البنود: يحظر على المؤسسات المالية إدارة الحسابات المجهولة أو أنه يتوجب عليها القيام بالعناية الواجبة على عملائها. ٠: يسمح للمؤسسات المالية إدارة الحسابات المجهولة ولا يتوجب عليها القيام بالعناية الواجبة على عملائها. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

الإجابة	التقييم ١ يحظر على المؤسسات المالية إدارة الحسابات المجهولة ويتوجب عليها القيام بالعناية الواجبة على عملائها وذلك بموجب تعليمات جديدة صدرت عن البنك المركزي الأردني ووافقت عليها وحدة مكافحة غسل الأموال في حزيران ٢٠١٨.[٦١] أصبحت هذه اللوائح سارية المفعول منذ حزيران ٢٠١٨ بدلا من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٥١ لسنة ٢٠١٠ وهي منبثقة عن توصيات مجموعة العمل المالي لسنة ٢٠١٢ وتطورات السوق الأخيرة على المستويين المحلي والدولي.[٦٢] تعمل التعليمات على دمج توجهات مجموعة العمل المالي المبني على المخاطر ومنها إجراءات جديدة ومحددة للبنوك لتقوم بما يلي: إجراء الفحص المطلوب للعميل، وتحديد الأشخاص ذوي الخطورة العالية سواء الأردنيين أو الأجانب، والالتزام بالممارسات المحددة عند إرسال أو استلام أو التوسط بتحويل أموال.[٦٣] إضافة إلى ذلك، تتطلب اللوائح عقد دورات تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال والإرهاب وكذلك تخصيص التمويل اللازم لهذه البرامج.[٦٤]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل المؤسسات المالية ملزمة بإعلام السلطات ذات العلاقة عندما يتولد لديها شك (أو لديها أسباب كافية للشك) بأن الأموال هي حصيلة نشاط إجرامي، بما يتناسب مع التوصية ٢٠ لمجموعة العمل المالي؟ التقييم: ١: المؤسسات المالية ملزمة بموجب القانون بإعلام السلطات ذات العلاقة عندما يتولد لديها شك أو أسباب كافية للشك بأن الأموال هي حصيلة نشاط إجرامي، بما يتناسب مع التوصية ٢٠ لمجموعة العمل المالي؟ ٠,٥: المؤسسات المالية ملزمة بموجب القانون بإعلام السلطات ذات العلاقة إلا أن المتطلبات تتناسب جزئيا مع التوصية ٢٠ لمجموعة العمل المالي. ٠: المؤسسات المالية غير ملزمة بموجب القانون بإعلام السلطات ذات العلاقة عن الأموال التي لديها شك بأنها حصيلة فعل إجرامي. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ المؤسسات المالية ملزمة بإعلام السلطات ذات العلاقة عندما يتولد لديها شك بأن الأموال تتعلق بغسل أموال أو تمويل إرهاب وذلك بموجب اللوائح التي صدرت لاحقا لقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧، واللوائح الجديدة لسنة ٢٠١٨ الخاصة بالمؤسسات المالية.[٦٥]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٥ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل يتوجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة – الكازينو، ووكلاء العقارات، ومحلات المجوهرات، والمحامين، والمدعين العامين، وغيرهم من القانونيين، والمحاسبين ومقدمي الائتمان وخدمات الشركات الأخرى القيام بالعناية الواجبة وحفظ الحسابات والإبلاغ عن أي تداولات مشبوهة لوحدة الاستخبارات المالية، بما يتناسب مع توصيتي مجموعة العمل المالي رقم ٢٢ و ٢٣؟ التقييم ١: يتوجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة القيام بالعناية الواجبة وحفظ الحسابات والإبلاغ عن أي تداولات مشبوهة بما يتناسب مع توصيتي مجموعة العمل المالي رقم ٢٢ و ٢٣؟ ٠,٥: ثمة بعض الالتزامات المفروضة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة من حيث القيام بالعناية الواجبة أو حفظ الحسابات أو الإبلاغ عن أي تداولات مشبوهة وتتناسب هذه المتطلبات جزئيا مع توصيتي مجموعة العمل المالي رقم ٢٢ و ٢٣. ٠: لا يوجد التزامات قانونية مفروضة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة من حيث القيام بالعناية الواجبة أو حفظ الحسابات أو الإبلاغ عن أي تداولات مشبوهة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم ٠,٥: يتماشى التشريع الأردني جزئيا مع توصيتي مجموعة العمل المالي رقم ٢٢ و٢٣ حول الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ويحدد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ الأعمال والمهن التالية الملزمة بالامتثال بمواد القانون وهي التالية: «الأشخاص والهيئات التي تعمل في تجارة وتطوير سوق العقارات، والأشخاص والهيئات العاملة في تجارة المعادن والحجارة الكريمة، والأشخاص والهيئات التي تقوم بعمليات التبادل التالية بالإنابة عن طرف ثالث: بيع أو شراء عقار، وإدارة الأموال أو أية أصول مالية أخرى، وإدارة الحسابات المصرفية، وحسابات توفير البريد، أو حسابات استثمار في الأسواق المالية المحلية أو الدولية، والإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس أو إدارة أي شخص قانوني، وبيع أو شراء محلات تجارية، وتنظيم المساهمات المتعلقة بتأسيس أو إدارة الشركات» (المادة ٣اب). تم فقط تحديد الهيئات التي تقوم بالإجراءات القانونية لصالح هيئات قانونية، ولا تشمل التعليمات «الكازينو» في السياق الأردني. كذلك الأمر، لم يرد في القانون أي ذكر للمحاسبين أو مزودي خدمات الائتمان وخدمات الشركات، حيث من الممكن ذكرهم تحت «إدارة الأموال أو غيرها من الأصول المالية» وتحت مواصفات «إدارة الحسابات المصرفية». على الأعمال والمهن غير المالية المحددة اتباع نفس إجراءات العناية الواجبة التي تتبعها المؤسسات المالية بموجب المادة ١٣. يتم تعريف الشخصيات المستهدفة سياسيا بأنهم الأشخاص المرتبطين بمناصب عليا في دول أجنبية بموجب التعليمات الصادرة لاحقا لقانون ٢٠٠٧ وكذلك المرتبطين بمناصب عليا في الأردن بموجب تعليمات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما فيها الشركات العقارية المرخصة. في السابق، كانت التعليمات الخاصة بالمؤسسات المالية والشركات العقارية المرخّصة تدعو إلى تعزيز العناية الواجبة للشخصيات المستهدفة سياسيا وفقاً للتوصية ٢٢، ولكن هذه الممارسات المتمثلة في تعزيز العناية لا تنطبق إلا على الشخصيات المستهدفة سياسيا الأجنبية.[٦١] إضافة إلى ما سبق، لا يوجد أي ذكر حول إذا ما يمكن الاعتماد على طرف ثالث لإجراء العناية الواجبة على العميل بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، كما هو موضح في التوصية رقم ٢٢. تشمل كذلك التعليمات الصادرة للشركات العاملة في تجارة العقارات والمعادن النفيسة والأحجار الكريمة معظم التنظيمات المحددة في التوصية رقم ٢٣. غير أنه لا يوجد أي إشارة إلى إجراءات العناية الواجبة في تعيين الموظفين والتعاقد مع مكتب تدقيق حسابات مستقل لمراجعة إجراءات الرقابة الداخلية.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٦ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل ينص القانون على قيام المؤسسات المالية بتعزيز العناية الواجبة في الحالات التي يكون العميل المستفيد شخصية مستهدفة سياسيا أو فردا من أسرته أو قريبا منه؟ التقييم ١: نعم، على المؤسسات المالية تعزيز العناية الواجبة في الحالات التي يكون العميل المستفيد شخصية مستهدفة سياسيا سواء كان أجنبيا أو محليا، أو فردا من أسرته أو قريبا منه؟ ٠,٥: نعم، ولكن القانون لا يشمل الشخصية المستهدفة سياسيا المحلية والأجنبية وأي فرد من أسرته أو من هو قريب منه. ٠: لا، لا يوجد ما يلزم تعزيز العناية الواجبة في حالة الشخصية المستهدفة سياسيا أو أقربائها. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	التقييم: ١ بموجب اللوائح الجديدة للعام ٢٠١٨، على المؤسسات المالية تعزيز العناية الواجبة في الحالات التي يكون العميل المستفيد شخصية مستهدفة سياسيا سواء كان أجنبيا، بما في ذلك أي فرد من أسرته المباشرة (في الحد الأدنى) أو كان محليا بما في ذلك أفراد أسرته.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٧ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل ينص القانون على قيام الأعمال والمهن غير المالية المحددة بتعزيز العناية الواجبة في الحالات التي يكون العميل المستفيد شخصية مستهدفة سياسيا أو فردا من أسرته أو قريبا منه؟ التقييم ١: نعم، على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تعزيز العناية الواجبة في الحالات التي يكون العميل المستفيد شخصية مستهدفة سياسيا سواء كان أجنبيا أو محليا، أو فردا من أسرته أو قريبا منه؟ ٠,٥: نعم، ولكن القانون لا يشمل الشخصية المستهدفة سياسيا المحلية و الأجنبية وأي فرد من أسرته أو من هو قريب منه. ٠: لا، لا يوجد ما يلزم تعزيز العناية الواجبة في حالة الشخصية المستهدفة سياسيا أو أقربائها. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	التقييم: ١ تعرف الأعمال والمهن التي صدر لها لوائح جديدة في العام ٢٠١٨ الشخصيات المستهدفة سياسيا، سواء المحلية أو الأجنبية على أنها عالية المخاطر، مما يتطلب تعزيز العناية الواجبة.[٦٧] غير أنه لا بد من وضع لوائح جديدة لكافة الأعمال والمهن المعترف فيها دوليا والتي تلتزم بنفس المعايير.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٨ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل وقعت الدولة على اتفاقية السلطة متعددة الأطراف ذات العلاقة حول تبادل التقارير بين الدول فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية الخاصة بمجموعات الشركات المتعددة الجنسية؟ التقييم ١: نعم ٠: لا –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	التقييم: ٠ الأردن ليس عضوا في المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولم يوقع على اتفاقية السلطة متعددة الأطراف ذات العلاقة حول تبادل التقارير بين الدول فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية الخاصة بمجموعات الشركات المتعددة الجنسية.[٦٨]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,٩ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل وقعت الدولة على اتفاقية السلطة متعددة الأطراف ذات العلاقة حول التبادل التلقائي لبيانات الحسابات المالية؟[٦٩] التقييم ١: نعم ٠: لا –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	التقييم: ٠ لم يوقع الأردن على اتفاقية السلطة متعددة الأطراف ذات العلاقة حول التبادل التلقائي لبيانات الحسابات المالية.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,١٠ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما هو أداء الاختصاص القضائي حول تبادل المعلومات لأغراض الضريبة بناء على طلب يتم تقييمه من قبل المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية؟ التقييم: ١: امتثال ٠,٥: امتثال لدرجة عالية ٠,٥: امتثال جزئي ٠: عدم امتثال –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	لا ينطبق

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٣,١١ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الدولة لدى معهد بازل حول مؤشر بازل للحوكمة في مكافحة غسل الأموال؟
الإجابة	حصل الأردن على معدل ٤,٩ على مؤشر بازل للحوكمة في مكافحة غسل الأموال للعام ٢٠١٧، علما بأن صفر يعبر عن أدنى خطر و١٠ عن أعلى خطر. يشير التقييم إلى ارتفاع طفيف مقارنة بتقييم ٢٠١٦ البالغ ٤,٨٨[٧٠] يضع التقييم الأردن في المرتبة ١١١ من ١٤٦ دولة، وهو ثاني أعلى تقييم بين دول الشرق الأوسط.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,١٢ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الدولة من حيث السرية في مؤشر السرية المالية لشبكة العدالة الضريبية؟
الإجابة	لا تتوفر البيانات

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٣,١٣ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما هو التدفق المالي المقدر غير المشروع للأموال من الدولة في السنة الأخيرة المتوفرة حسب النزاهة المالية العالمية؟
الإجابة	التدفق المالي المقدر غير المشروع للأموال من الأردن في العام ٢٠١٣ (في السنة الأخيرة المتوفرة) هو ٣,٣٥٩ مليون دولار أمريكي حسب النزاهة المالية العالمية.[٧١]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٣,١٤ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل يوجد أدلة على محاكمة غسل الأموال؟
الإجابة	وفقا لوزارة العدل، تم استقبال ١٢ حالة في عام ٢٠١٦، و ١٧ حالة في عام ٢٠١٧، وأُغلقت ١١ حالة في عام ٢٠١٦، و ١٨ حالة في عام ٢٠١٧ في المحاكم التنظيمية. نتج عن هذه القضايا ٢٩ حكماً و ٢٦ إدانة (١٢ إدانة إجمالية في عام ٢٠١٦ و ١٤ إدانة إجمالية في عام ٢٠١٧).[٧٢] لتقييم هذه العمليات في المستقبل، فإن البيانات التالية التي يتم نشرها علنا ستكون مفيدة أيضا: عدد التحقيقات الجنائية في غسل الأموال، ومتوسط مدة الأحكام الاحتجازية المفروضة على إدانة غسل الأموال.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٣,١٥ =
سؤال / أسئلة المؤشر	كم عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي قدمتها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في العامين الماضيين والتي تتوفر عليها البيانات؟
الإجابة	وفقا للتقارير الأخيرة التي نشرتها وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ارتفع عدد تقارير العمليات المشبوهة التي أعدتها الهيئات الملزمة بالإبلاغ، والتي تشمل البنوك وشركات الصرافة وشركات الدفع والتحصيل، وشركات الخدمات المالية والمحامين ومحلات المجوهرات وبشكل مستمر منذ العام ٢٠١٤، حيث تم خلال تلك الفترة استقبال ١٥٥ عملية.[٧٣] وصلت هذه الزيادة إلى ٣١٩ عملية عام ٢٠١٥ و إلى ٥٥٠ عام ٢٠١٦ وإلى ٥٩٥ عام ٢٠١٧.[٧٤] وأما بالنسبة لعدد البلاغات حول الصفقات المشبوهة بارتباطها بغسل الأموال والتي أعدتها السلطات التنظيمية والرقابية وغيرها من السلطات ذات الصلة والتي تشمل البنك المركزي الأردني، وهيئة الأوراق المالية، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ومديرية الأمن العام، ودائرة مراقبة الشركات، ودائرة الجمارك العامة، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والسلطة القضائية، فقد شهدت انخفاضا طفيفا، من ٢٩ عام ٢٠١٤ إلى ٢٨ عام ٢٠١٥، إلا أن العدد عاد وشهد ارتفاعا ملموسا حيث وصل إلى ٥٢ عام ٢٠١٦ وإلى ٥٩ بلاغا في عام ٢٠١٧. وبينما بقيت عدد طلبات الحصول على معلومات المرسلة من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الوحدات النظيرة في دول أخرى على حالها بواقع ١١ طلبا عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، إلا أن العدد ارتفع إلى ١٦ في ٢٠١٦ وإلى ١٧ في العام ٢٠١٧. وأما عدد الطلبات التي وصلت من الوحدات النظيرة فقد ارتفع من ٥٦ في العام ٢٠١٤ إلى ٧١ في العام ٢٠١٥، ومن ثم انخفض قليلا إلى ٦٥ عام ٢٠١٦ و إلى ٥١ في العام ٢٠١٧. هذا الارتفاع في التقارير التي تستقبلها وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال السنوات الأربع الماضية ما هو إلا دليل على زيادة النشاط في عمل الوحدة.

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٣,١٦ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل حصل أي تغيير أو تطور في العامين الماضيين يؤشر إلى تحسن أو تراجع في إطار أو إجراءات منع ومكافحة غسل الأموال؟
الإجابة	عقدت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال ٢٠١٧ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨ ما وصل إلى ٢١ ورش عمل واجتماعات حول مواضيع تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني،[٧٥] ومنذ عام ٢٠١٦، قامت الوحدة بتدريب الشركات المصرفية الأردنية وشركات التأمين على تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير قدرات الأعمال والمهن غير المالية المحددة في مراقبة ورصد غسل الأموال بفاعلية. وفقا لوحدة مكافحة غسل الأموال، ركزت ورش العمل هذه على رفع مستوى الوعي بين أصحاب الأعمال والمهن غير المالية حول المستجدات الدولية في معايير مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك مجموعة العمل المالي، فضلا عن تطوير قدرات الأعمال والمهن غير المالية في إتباع النهج الذي يراعي المخاطر في عمليات الإشراف على غسل الأموال.[٧٦] وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي حضر الأردن اجتماعات مجموعة «إيغمونت» وشارك في الاجتماعات والدورات التدريبية التي عقدتها مجموعة العمل المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما شارك خلال السنتين الماضيتين في اجتماعات المجموعة المالية لمكافحة داعش.[٧٧] واستضاف الأردن في شباط ٢٠١٨ الاجتماع حول مكافحة تمويل داعش.[٧٨] كما وقع الأردن على مذكرات تفاهم مع المركز الاسترالي للإبلاغ عن الصفقات وتحليلها ومع نظيره الكندي ووحدة التحليل المالي التابعة لمكتب رئيس جمهورية بنما بهدف تعزيز التعاون ونقل المعلومات.[٧٩] وفي مجال التشريعات، تم في العام ٢٠١٧ توسيع نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل الجمعيات والمنظمات غير الربحية، وفي حزيران ٢٠١٨، أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات جديدة في هذا المجال لضمان مواءمة أفضل مع توصيات مجموعة العمل المالي ومع التغييرات في الأسواق المحلية والعالمية.[٨٠] غير أنه حصلت في الآونة الأخيرة حالات فرض عقوبات على البنوك الأردنية بسبب انتهاكات للوائح مكافحة غسل الأموال، اشتملت على فرض عقوبة على البنك الأهلي الأردني، فرع قبرص والتي تم الإبلاغ عنها في كانون الثاني ٢٠١٨، وعقوبة على البنك الأردني الكويتي، فرع قبرص والتي تم الإبلاغ عنها في تشرين الأول ٢٠١٦.[٨١]

٤. شفافية الملكية النفعية

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٤,١ =
سؤال / أسئلة المؤشر	إلى أي حد يعرف القانون في دولتكم بوضوح الملكية النفعية؟ التقييم: ١: تم تعريف الملكية النفعية على أنها الشخص الطبيعي الذي يمارس سيطرة كاملة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على هيئة قانونية أو ترتيب قانوني، ويشمل التعريف فرض السيطرة بطرق أخرى إلى جانب الملكية القانونية. ٠,٥: تم تعريف الملكية النفعية على أنها الشخص الطبيعي الذي (يملك نسبة معينة من الأسهم) ولا يوجد ذكر لممارسة السيطرة فيما لو كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إذا كانت السيطرة مقتصرة على نسبة الأسهم المملوكة. ٠: لا يوجد تعريف للملكية النفعية أو أن التعريف لا يشمل عنصر السيطرة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ يعرف قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ « المالك المنتفع» على أنه « الشخص الطبيعي صاحب المصلحة الحقيقية الذي تتم علاقة العمل لمصلحته أو نيابة عنه أو له سيطرة كاملة أو فاعلة على شخصية اعتبارية أو له الحق في إجراء تصرف قانوني نيابة عنها.[٨٢]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٤,٢ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل ينص القانون على أن يكون لدى المؤسسات المالية إجراءات لتحديد المالك النفعي عند الشروع بعلاقة عمل مع عميل؟ التقييم ١: نعم، على المؤسسات المالية تحديد المالك النفعي من بين عملائها عند الشروع بعلاقة عمل. ٠,٥: على المؤسسات المالية تحديد المالك النفعي فقط في الحالات التي تعتبر عالية المخاطر، أو أن التعليمات لا تشمل تحديد المالك النفعي من بين العملاء الطبيعيين أو القانونيين. ٠: لا، لا يوجد تعليمات تنص على تحديد المالك النفعي. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ بموجب قانون عام ٢٠٠٧، تكون كافة الهيئات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال، والتي تشمل كل من المؤسسات المالية والحد الأدنى من الأعمال والمهن غير المالية التي تحددها الشفافية الدولية – تكون ملزمة بإجراء العناية الواجبة عن هوية شركة العميل، ووضعها القانوني، ونشاط العميل، وغرض وطبيعة علاقة العمل، والمنتفع من العلاقة بين الهيئات المختلفة وبين العميل إن وجدت، والتحقق من ذلك.» كما ينص القانون على أن الهيئات الخاضعة لأحكام القانون يجب أن «تحتفظ بسجلات وصكوك قانونية لتوثيق الصفقات المالية المحلية والدولية لتشمل بيانات وافية للتعرف على هذه الصفقات؛ وكذلك الاحتفاظ بهذه السجلات والوثائق والصكوك القانونية والبيانات والمعلومات بما في ذلك بيانات العناية الواجبة الخاصة بالعميل والمنتفعين لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إتمام الصفقة أو تاريخ انتهاء العمل، حسب الحالة، على أن يتم التحديث دوريا.»[٨٣] الهيئات التي ينص عليها القانون هي كل من الهيئات المالية (البنوك العاملة في المملكة، وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال، والأشخاص أو الشركات التي تمارس أيا من الأنشطة التي تخضع لرقابة وترخيص هيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين، ومكاتب البريد، والجهات التي تقوم بمنح الائتمان بجميع أنواعه وتقديم خدمات الدفع والتحصيل وبأدوات الدفع والائتمان وإدارتها والاتجار بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق رأس المال سواء لحسابها أو لحساب عملائها وشراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه والتأجير التمويلي وإدارة الاستثمارات والأصول المالية عن الغير، والجهات غير المالية (كل الأشخاص أو الجهات التي تعمل في تجارة العقارات وتطويرها والأشخاص أو الجهات الذين يعملون في تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأشخاص أو الجهات الذين يقومون نيابة عن الغير بإعمال بيع العقارات وشرائها وإدارة الأموال أو أي أصول مالية أخرى وإدارة الحسابات المصرفية أو حسابات توفير البريد أو حسابات الاستثمار في الأسواق المالية المحلية والدولية والإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس أي شخص اعتباري أو إدارته أو شراء محلات تجارية أو بيعها وتنظيم المساهمات الخاصة بإنشاء الشركات أو إدارتها.[٨٤]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٤,٣ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل يحدد القانون من هي السلطة ذات العلاقة (مثلا، وحدة الاستخبارات المالية، دائرة الضريبة، المدعين العامين، هيئات مكافحة الفساد، الخ) التي يمكنها الوصول إلى معلومات المالك المنتفع؟ التقييم: ١: نعم، ينص القانون على ضرورة وصول كافة هيئات إنفاذ القانون إلى معلومات المالك المنتفع بما فيها دوائر الضريبة ووحدة الاستخبارات المالية. ٠,٧٥: نعم، يوجد قرار أو أي أداة أخرى أو سياسة تنص على ضرورة وصول كافة هيئات إنفاذ القانون إلى معلومات المالك المنتفع بما فيها دوائر الضريبة ووحدة الاستخبارات المالية. ٠,٥: يذكر القانون أو القرار أو السياسة فقط بعض السلطات ذات العلاقة. ٠: لا يحدد القانون أو القرار أو السياسة السلطات التي يتوجب وصولها إلى معلومات المالك المنتفع. لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ كما تنص تعليمات عام ٢٠١١، البند ٣، والصادر بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتوجب على الشركات تعيين مسؤول إبلاغ معتمد ومستقل ومساعد له ينوب عنه في غيابه.[٨٥] وتكون وظيفة مسؤول الإبلاغ ومساعده تنفيذ أحكام قانون مكافحة غسل الأموال والتعليمات ذات العلاقة، بما فيها جمع المعلومات حول الملكية المنتفعة. وعلى رئيس مجلس الإدارة في الشركة، وأعضاء المجلس، والمدراء العامين وكافة الموظفين وبموجب القانون إشعار مسؤول الإبلاغ بأي صفقة ربما تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وعلى مسؤول الإبلاغ بدوره إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فورا بأي صفقة مشبوهة. غير أن التعليمات تشير فقط إلى تطبيق آلية التبليغ هذه عند الحصول الفعلي لصفقة مشبوهة أو بناء على طلب من الوحدة. في حين تتولى هيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة مهام الإشراف والمتابعة على شركات الأوراق المالية والبنوك والشركات الأخرى، بما في ذلك إمكانية الحصول على معلومات كأسماء أصحاب الشركة، إلا أن هذه الهيئات غير مذكورة في التشريع الذي يحتوي على معلومات عن إجراءات متابعة المستفيد.[٨٦]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٤,٥ =
سؤال / أسئلة المؤشر	من هي السلطة العامة التي تشرف على أو تملك سجل الشركة؟
الإجابة	دائرة مراقبة الشركات والتي تعمل تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة هي الهيئة التي تملك سجل الشركات وتشرف عليه.[٨٧]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٤,٦ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما هي المعلومات المتعلقة بالمالك المنتفع التي يتم تدوينها لدى سجل الشركات؟ التقييم: ١: يتم تدوين كافة المعلومات: اسم المالك المنتفع، رقم الهوية أو الرقم الضريبي، عنوان السكن أو العمل، الجنسية، بلد الإقامة ووصف لكيفية ممارسة السيطرة. ٠,٧٥: يتم تدوين المعلومات جزئيا. ٠,٥: يتم تدوين اسم المالك المنتفع فقط. ٠: لا يتم تدوين أي معلومات. –: لا ينطبق أو تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ تحتفظ دائرة مراقبة الشركات لدى وزارة الصناعة والتجارة بسجل الشركات. ووفقا للدائرة، يتعين على جميع المالكين والشركاء والمساهمين تسجيل أسمائهم في الشركة والتوقيع على للتعهد بأنهم هم المساهمون الوحيدون. وإذا لم يتم توقيع هذا النموذج لا يمكن تسجيل الشركة، وبالتالي لا يجوز أن يكون للشركة مالك منتفع إذا لم يتم تسجيل المالكين المنتفعين في سجل الشركة. وتفيد الدائرة أنه غالبا ما يقوم بعض أصحاب الشركات والشركاء والمساهمين بانتهاك هذه اللائحة وعدم تسجيل أسمائهم ومعلوماتهم.[٨٨] إذا كان لدى دائرة مراقبة الشركات سببا للشك بوجود أشخاص مخفيين أو أي أنشطة أخرى غير قانونية يعطي قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، المادة ٢٧٣ الحق للدائرة بتشكيل لجنة تحقيق تتولى مهمة تدقيق حسابات الشركة المعنية. إضافة إلى ذلك، إذا استقبلت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أو وحدة مكافحة غسل الأموال شكوى عن شركة مسجلة يتم حينها إعلام دائرة مراقبة الشركات، حيث تتحرك هذه السلطات بالتنسيق مع بعضها البعض لمراقبة الشركة المعنية. حسب دائرة مراقبة الشركات تم تشكيل ٢٠ لجنة تحقيق خلال العام ٢٠١٧ و ٨ لجان لغاية تموز ٢٠١٨. نظرا لأن القانون يجبر كافة المالكين والشركاء والمساهمين بتسجيل أسماءهم في هذه الفئات، إلا أن الشركات غير ملزمة بتدوين "المالك المنتفع" في السجل، وعوضا عن ذلك تتضمن المعلومات المطلوب تدوينها في السجل أسم المالك والشريك والمساهم وأرقامهم الوطنية، وجنسياتهم، بالإضافة إلى عناوين العمل وأسماء المديرين العامين.[٨٩]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٤,٧ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما هي المعلومات المتعلقة بالمالك المنتفع المتاحة للمواطنين؟ التقييم: ١: تتاح كافة المعلومات المتعلقة بالمالك المنتفع على مواقع الانترنت: اسم المالك المنتفع، رقم الهوية أو الرقم الضريبي، عنوان السكن أو العمل، الجنسية، بلد الإقامة ووصف لكيفية ممارسة السيطرة. ٠,٧٥: تتاح المعلومات المتعلقة بالمالك المنتفع جزئيا على مواقع الانترنت ويتم حذف بعض المعلومات (الرقم الضريبي مثلا) وتتوفر معلومات كافية لتحديد المالك المنتفع. ٠,٥: يتم نشر اسم المالك المنتفع فقط، أو تتوفر المعلومات فقط على الورق. ٠,٢٥: يتوفر اسم المالك المباشر فقط (والذي قد لا يكون مالك منتفع) ٠: لا يتم نشر أي معلومات، أو لا تكون المعلومات المتوفرة كافية لتحديد المالك المباشر أو المنتفع. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٢٥ تتوفر كافة المعلومات المذكورة أعلاه للمواطنين من خلال سجل الشركات على موقع الانترنت.[٩٠]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٤,٨ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل ينص التشريع على ضرورة قيام الهيئات القانونية بتحديث معلومات المالك المنتفع والمساهمين والمديرين العامين في سجل الشركة؟ التقييم: ١: نعم، على الهيئات القانونية بموجب القانون القيام بتحديث معلومات المالك المنتفع أو المعلومات المتعلقة بتحديد المالك المنتفع (المساهمين والمديرين العامين) مباشرة أو خلال ٢٤ ساعة من التغيير. ٠,٧٥: نعم، على الهيئات القانونية بموجب القانون القيام بتحديث معلومات المالك المنتفع أو المساهمين والمديرين العامين خلال ٣٠ يوم من التغيير. ٠,٥: نعم، على الهيئات القانونية بموجب القانون القيام بتحديث معلومات المالك المنتفع أو المساهمين والمديرين العامين سنويا. ٠,٢٥: نعم، إلا أن القانون لا يحدد إطار زمني. ٠: لا، لا ينص القانون على قيام الهيئات القانونية بتحديث المعلومات المتعلقة بالسيطرة والملكية. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٧٥ في حالة حصول تغيير في المعلومات المتعلقة بتعريف المالكين، والمساهمين، والمديرين تطلب دائرة مراقبة الشركات عادة الإبلاغ عن هذه التغييرات خلال عشرة أيام. في حالة الوفاة، يتوجب الإبلاغ عن التغييرات خلال ٦٠ إلى ٩٠ يوم. وفقا لدائرة مراقبة الشركات، وفي محاولة لتشجيع الاستثمار، لا يترتب أي نتائج إذا كانت فترة خرق العشرة أيام تمتد من أسبوع إلى أسبوعين. إلا أنه إذا امتدت فترة الخرق أكثر من ذلك سيكون هناك تداعيات قد تؤدي في النهاية إلى رفع القضية إلى المدعي العام، حيث يتم تدوين الخرق في سجل تعقب الحادث الذي تحتفظ فيه دائرة مراقبة الشركات. ويتيح هذا السجل لموظفي الدائرة مراقبة الانتهاكات ونقل المعلومات الداخلية هذه إلى الموظفين الجدد.[٩١]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٤,١٠ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الدولة في مؤشر بيانات الشركة المفتوحة التي تعده الشركات المفتوحة؟
الإجابة	تقييم الأردن في مؤشر بيانات الشركة المفتوحة هو ١٠٠/٢٥.[٩٢]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٤,١١ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما درجة الشفافية في سجل الشركات من الناحية العملية؟
الإجابة	يبقى سجل الشركات شفافا من الناحية العملية، ويمكن الاطلاع عليه بسهولة عبر الإنترنت، والدخول إلى الموقع متاح مجانا، ويمكن البحث فيه بسهولة لأنه يحتوي على مختلف أدوات ومعاملات البحث والتي تشمل اسم الشركة، والشريك، والمدير العام، والقطاع، ورقم الشركة حسب تاريخ تسجيلها، ومبلغ رأس المال، ونوع الخدمة التي تقدمها الشركة، والرقم الوطني للمالك، والشركات التي أغلقت خلال فترة زمنية معينة، وجنسية المالك، وغيرها.[٩٣] غير أن السجل لا يشمل الحسابات السنوية وإيداعات الشركة الأخرى، حيث تطلب دائرة مراقبة الشركات فقط من الشركات المساهمة المسجلة والشركات الأجنبية الالتزام بنشر بياناتها المالية السنوية علنا. كما تطلب الدائرة من هذه الشركات نشر بياناتها السوية على الانترنت، إلا أن هذا البند لا ينص عليه القانون.[٩٤]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٤,١٢ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل حصلت تطورات في العامين الماضيين تشير إلى تحسن أو تراجع في شفافية الشركات أو الهيئات القانونية؟
الإجابة	وفقا لتقرير منظومة النزاهة الوطنية، لا تلتزم كافة هيئات القطاع الخاص بممارسة الشفافية، فكما يشير التقرير، يعتمد التزام أي شركة أردنية بالشفافية إلى حد كبير على حجمها وعلى علاقتها بالحكومة. فعلى سبيل المثال، يتوجب على الشركات المساهمة العامة والبنوك الإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها بدقة، بينما لا يوجد ما يلزم الشركات الصغيرة بذلك.[٩٥] ولكن ومن الجانب الإيجابي، لقد باشرت معظم الشركات المساهمة العامة والبنوك بنشر تقاريرها السنوية على الانترنت، بما فيها البيانات المالية والإدارية، ورافق ذلك في الآونة الأخيرة نقاشات حول أخلاق ونزاهة قطاع الأعمال. إضافة إلى ذلك، أصدر منتدى الإستراتيجية الوطنية مؤخرا ورقة سياسة تتعلق بمدونة سلوك قطاع الأعمال، وفي ضوء المظاهرات الأخيرة التي سلطت الضوء على قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص، ربما ستلحق الشركات الصغيرة في الأردن ركب الشركات الكبرى في هذا المجال.[٩٦] فيما يتعلق بالتشريعات، وفقا لدائرة مراقبة الشركات، أصبحت التعديلات الجديدة لقانون الشركات سارية المفعول في تشرين الأول ٢٠١٧ ويجري حاليا صياغة التعليمات الخاصة بهذا القانون. سيعزز هذا القانون والتعليمات المصاحبة له حوكمة الشركات في قطاع الشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخاصة برأس مال يزيد عن ٥٠٠،٠٠٠ دينار، الأمر الذي سيعزز النزاهة والشفافية لدى الشركات في جميع أنحاء الأردن.[٩٧]

٥. استرداد الأصول المنهوبة

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٥,١=
سؤال / أسئلة المؤشر	هل لدى الدولة سياسة محددة لاسترداد الأصول المنهوبة؟ التقييم: ١: يوجد سياسة محددة لاسترداد الأصول المنهوبة. ٠,٥: تبنت الدولة سياسة محددة لاسترداد الأصول المنهوبة، إلا أنها لا تعالج بعض الجوانب الهامة. ٠: لم يتم تبني سياسة محددة لاسترداد الأصول المنهوبة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: يتم معالجة سياسة الأردن حول استرداد الأصول المنهوبة كجزء من قانون مكافحة الفساد رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦، وبالتحديد تنص المادة ٢٩ من القانون أنه لا يحول صدور قرار من المحكمة بإسقاط دعوى الحق العام أو سحبها أو بوقف الملاحقة أو الإعفاء من العقوبة لتوافر أي من حالات موانع العقاب، أو لانتفاء المسؤولية. ويعزز هذا الأمر التعديلات التي تم إضافتها عام ٢٠١٨ والتي تمنع استخدام قوانين التقادم في حالات الفساد واسترداد الموجودات.[٩٨] إضافة إلى ذلك، بموجب المادة ٣٠ يحق لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد فتح «حساب أمانات المصالحات والتسويات» لدى البنك المركزي، والذي بدورة يكون مسؤولا عن حفظ الأموال المتحصلة من قضايا فساد التي يتم مصادرتها أو استردادها لحين تسليمها لمستحقيها.[٩٩] غير أنه وبالرغم من شمولية سياسة استرداد الأصول المنهوبة، إلا أنها لا تعالج بعض الجوانب الهامة. يرجى مراجعة المؤشر ٥,٢ المتعلق بهذه الفجوات.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٥,٢=
سؤال / أسئلة المؤشر	هل وضعت الدولة مجموعة واسعة من آليات استعادة الأصول، بما فيها أ) التدابير التي تسمح بالحجز على ومصادرة عائدات غسل الأموال دون الحاجة إلى إدانة جنائية (مصادرة غير قائمة على الإدانة) و ب) سياسة تقتضي من الجاني إثبات أن الموجودات تم الحصول عليها بشكل قانوني و ج) الاعتراف/ إمكانية تنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية غير القائمة على الإدانة/ أوامر المصادرة؟ التقييم ١: تبنت الدولة إجراءات تسمح بمصادرة غير قائمة على الإدانة و/أو تدابير تحول عبء الإثبات بأن الأصول تم الحصول عليها بشكل قانوني على الجاني، وكذلك آلية تسمح بالاعتراف بأوامر مصادرة أجنبية غير قائمة على الإدانة وإنفاذها. ٠,٥: تبنت الدولة اثنين من الآليات المذكورة أعلاه. ٠,٢٥: تم تبني أحد الآليات المذكورة أعلاه. ٠: لم تبني أي من الإجراءات المذكورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٢٥ وفيما يتعلق بآليات استرداد الأموال المنهوبة، تنص المادة ٢٣ من قانون عام ٢٠١٦ على أنه يجوز للهيئة وأثناء إجراء التحقيق أن تطلب من المحكمة «تعليق أي عقد أو اتفاق أو معاملة تفاضلية، أو امتيازات إذا توصلت من خلال الأدلة إلى أن هذه الامتيازات كانت نتيجة لعملية فساد، ويستمر هذا التعليق لحين صدور قرار في القضية.[١٠٠] غير أن القانون لا يلزم المتهم بتقديم البراهين التي تثبت حصوله على الأموال بطريقة شرعية. وبالنسبة لجرائم أخرى مثل الكسب غير المشروع، تقع مهمة تقديم البراهين على عاتق كل من الموظف الحكومي الملزم بإثبات مصادر ثروته إذا كانت لا تتناسب مع دخله، وعلى عاتق المدعي العام الذي يتحمل مسؤولية إثبات عدم شرعية الأموال، وذلك خلافا لحالات القضايا الجنائية حيث يتولى المدعي العام مهمة تقديم البراهين.[١٠١] بالإضافة إلى ذلك، لا يتناول القانون قابلية إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية التي لا تستند إلى إدانة.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٥,٣=
سؤال / أسئلة المؤشر	هل شكلت الدولة فريقا متخصصا أو وحدة متخصصة باسترداد الأصول المنهوبة؟ التقييم: ١: يوجد فريق، أو وحدة أو هيئة متخصصة باسترداد الأصول المنهوبة ويوفر الإطار القانوني الاستقلال السياسي اللازم والموارد لقيام هذه الهيئة بواجباتها. ٠,٥: يوجد فريق، أو وحدة أو هيئة متخصصة باسترداد الأصول المنهوبة ويوفر الإطار القانوني إما الاستقلال السياسي اللازم أو الموارد لقيام هذه الهيئة بواجباتها. ٠,٢٥: يوجد فريق، أو وحدة أو هيئة متخصصة باسترداد الأصول المنهوبة إلا أن الإطار القانوني لا يوفر الاستقلال السياسي اللازم أو الموارد لقيام هذه الهيئة بواجباتها. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ يمنح قانون عام ٢٠١٦ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد السلطة لتنفيذ إجراءات استرداد الأصول المنهوبة. وتضطلع الهيئة بسلطة مقاضاة أي شخص يرتكب فعل فساد ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة (المادة ٣) ومنحت الهيئة كذلك سلطة فتح حساب أمانات المصالحات والتسويات لدى البنك المركزي، حيث يتم حفظ وحماية الأصول المستردة إلى حين إعادتها إلى أصحابها الشرعيين أو مستحقيها (المادة ٣٠). ويحمي قانون عام ٢٠١٦ استقلال الهيئة في جميع مهامها، بما في ذلك استرداد الأموال، من خلال الإشارة إلى أن الهيئة تضطلع بسلطاتها ومهامها بحرية واستقلال دون نفوذ أو تدخل من أي طرف آخر" وأن الهيئة سوف تبقى مستقلة ماليا وإداريا في كافة مهامها وواجباتها، بما في ذلك عمليات استرداد الأصول (المادتان ٣ و ٥).[١٠٢]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٥,٤=
سؤال / أسئلة المؤشر	هي يوجد أدلة على الالتزام السياسي في تعزيز استرداد الأصول؟
الإجابة	تعهد وزير العدل في العام ٢٠١٦ بأن تقوم كل من الوزارة والأردن ككل بتعزيز التشريع الأردني الذي تم صياغته حديثاً بشأن استرداد الأصول.[١٠٣] أيضا في العام ٢٠١٦ شارك مسؤولون حكوميون أردنيون الذين يعملون في مجال استرداد الأصول في سلسلة من ورشات واجتماعات العمل التي عقدها مجلس أوروبا. وهدفت ورش العمل والاجتماعات هذه إلى تسليط الضوء على أفضل الممارسات الدولية في تبادل المعلومات بين الهيئات حول استرداد الأصول؛ وتقديم معلومات عن العمليات الدولية في استرداد الأصول، والشبكات الدولية لاسترداد الأصول، وطلب المساعدة القانونية الدولية المتبادلة؛ ووضع إجراءات تشغيل موحدة للهيئات الحكومية المشاركة في إدارة عمليات استرداد الأصول والإشراف عليها.[١٠٤]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٥,٥=
سؤال / أسئلة المؤشر	هل تشارك الدولة بفاعلية في شبكات التعاون الدولي حول استرداد الأصول؟
الإجابة	يحضر الأردن المنتدى العربي حول استرداد الأصول منذ العام ٢٠١٢ وكافة الاجتماعات العمومية لمجموعة العمل المالي التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،[١٠٥] الأردن أيضا عضو في مجموعة العمل هذه وفي المنتدى العربي، الذي يعمل بشكل وثيق مع مبادرة استرداد الأصول المنهوبة.[١٠٦]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٥,٦ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل يوجد أدلة عامة حول قضايا استرداد أصول منهوبة في الدولة خلال العامين الماضيين؟
الإجابة	وفقا لأحدث البيانات المنشورة، سجلت ١٨ قضية خلال ٢٠١٤ مرتبطة باسترداد أصول شملت استرداد أموال وأراضي على السواء. وبلغ إجمالي المبالغ الذي تم ضبطها في تلك القضايا ١٦،٩٣٦،٥٧٠ دينار أردني، أو ما يعادل ٢٣،٨٥٠،٣٨١ دولار أمريكي تقريبا.[١٠٧] وسجل تقرير عام ٢٠١٥ ثمان قضايا وقعت في ذلك العام تطلبت استرداد أصول، وتضمنت ٣٢ قضية تهرب جمركي اعتبرت جميعها قضية واحدة. وأما مجموع الأصول المصادرة في عام ٢٠١٥ فبلغت قيمتها ١١٥،٣٥٠،٤٧١ دينار أردني، أو ما يعادل ١٦٢،٤٣٨،٦٠٢ دولار أمريكي، ووصلت قيمة قضايا التهرب الجمركي ١١٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار أردني أو ما يعادل ١٥٤،٩٠٣،٠٧٣ دولار أمريكي.[١٠٨] قامت بعض المؤسسات الإعلامية البارزة بنشر عدد من الحالات التي تم فيها الحجز على أصول أو مصادرتها خلال العامين الماضيين كانت تتعلق بمسؤولين ومدنيين على السواء. ومن هذه الأمثلة الحجز على الأصول المنقولة وغير المنقولة لمسؤول أردني سابق في دائرة الضريبة في العام ٢٠١٨ نتيجة لإساءة استخدام المال العام، والحجز على الأصول المنقولة وغير المنقولة ل ١٤ شخصا في كانون الثاني من العام ٢٠١٧ بسبب خداع مواطنين على القيام باستثمارات احتيالية.[١٠٩]

٦. مكافحة الجريمة المنظمة

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٦,١ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل يوجد أدلة على الثقة العامة في نزاهة الشرطة؟
الإجابة	وفقا للتقرير الأخير للشفافية الدولية، يشعر ١٢٪ من الأردنيين الذين شاركوا في استطلاع الرأي بأن معظم أفراد الشرطة أو جميعهم فاسدين، ما يشير إلى أن المواطنين غالبا ما يثقون بمؤسسات إنفاذ القانون. وأظهر الاستطلاع أن المواطن الأردني يرى الشرطة على أنها المؤسسة الأقل فسادا مقارنة بغيرها، بينما ضمت المؤسسات التي شملها الاستطلاع رئاسة لوزراء، وأعضاء البرلمان، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء المجالس المحلية، ومسؤولي الضريبة، والقضاة، وقضاة الصلح، والقادة التقليديين، والزعماء الدينيين، ومدراء الشركات التنفيذيين.[١١٠]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٦,٢ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل هناك أدلة، من خلال التحقيقات الإعلامية أو تقارير الملاحقة القضائية على سبيل المثال، عن اختراق الجريمة المنظمة الشرطة أو النيابة العامة أو القضاء؟ إذا كان الجواب لا، هل هناك دليل على أن الحكومة في حالة تأهب واستعداد لمثل هذه المخاطر؟
الإجابة	لا يوجد أدلة من خلال التحقيقات الإعلامية أو تقارير الملاحقة القضائية عن اختراق الجريمة المنظمة الشرطة أو النيابة العامة أو القضاء. لدى مديرية الأمن العام مكتب الشفافية وحقوق الإنسان يتولى استلام الشكاوى من المواطنين والتحقيق فيها والمتعلقة بالإساءة وسوء التصرف بين منتسبي الأمن العام.[١١١]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٦,٣ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل يوجد أدلة حول ممارسة وحدات إنفاذ القانون لعملها بفاعلية في مكافحة الجريمة المنظمة؟ وهل تتمتع هذه الهيئات بالاستقلال اللازم، والموارد، والقدرات، وآليات النزاهة؟
الإجابة	لقد أثبتت الحكومة أنها متأهبة ومستعدة لمكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها. في نيسان ٢٠١٨، عقدت المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ) ندوة بالشراكة مع مكتب المدعي العام في عمان لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مكافحة الجريمة المنظمة، وعلى الأخص التهديدات التي يشكلها الإرهاب، وغسل الأموال والاتجار بالبشر. وضم الوفد الأردني ممثلين عن مكتب النائب العام في عمان وأعضاء النيابة العامة من مناطق أخرى من البلاد. وشدد المشاركون ونظرائهم الألمان على الحاجة إلى وجود سلطات إنفاذ القانون المتخصصة بالقانون وإلى تعزيز التعاون بين الشرطة والجهاز القضائي.[١١٢] في نيسان ٢٠١٨ ذكرت وسائل الإعلام أن وزير الداخلية اجتمع باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لمناقشة قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وركز الوزير على أهمية هذا القانون بضوء تركيز مواده على إعادة تأهيل وحماية الضحايا. وفقا للخبر الصحفي، تعاملت وزارة العمل في العام ٢٠١٧[١١٣] مع ٨٨ حالة اتجار بالبشر كان قد تم تحويلها من الأمن العام. إضافة إلى ما ذكر كتبت وسائل الإعلام وفي مناسبات عديدة عن عمليات إرهابية تم إحباطها من قبل وحدات إنفاذ القانون وأجهزة المخابرات، كان آخرها في كانون الثاني ٢٠١٨.[١١٤] كما تنشط وحدات إنفاذ القانون وأجهزة المخابرات في اقتحام مخابئ الإرهابيين وخلاياهم، كان آخر هذه الأحداث في شهر آب ٢٠١٨.[١١٥] من حيث الاستقلالية اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة بفاعلية، تقوم هيئات إنفاذ القانون بتنفيذ توجيهات الدولة فقط، وبالتالي إزالة أي تحيز حزبي من القانون ومن الممارسة. علاوة على ذلك، يحظر على جميع موظفي هيئات إنفاذ القانون بموجب القانون ممارسة الأنشطة الحزبية أو المشاركة في الأحزاب السياسية.[١١٦] بالإضافة إلى ذلك، يتم تخصيص التمويل والموارد البشرية اللازمة لهيئات إنفاذ القانون لضمان فاعلية عملها. غير أنه من الضروري التأكد من أن الموارد المالية والإدارية المخصصة لهذه الهيئات قادرة على مواكبة الحاجة المتزايدة للأمن في المستقبل، وذلك في ضوء الحروب الأهلية المحيطة والتدفقات السكانية المفاجئة بسبب استقبال اللاجئين.[١١٧]

٧. الاتجار بالأسلحة

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٧,١=
سؤال / أسئلة المؤشر	هل صادقت الدولة على بروتوكول حظر تصنيع وتجارة الأسلحة النارية وقطعها ومكوناتها وذخيرتها والذي يكمل معاهدة الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العبر وطنية؟ التقييم: ١: تمت المصادقة على البروتوكول (أو قبوله) ٠: لم تتم المصادقة على البروتوكول –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات
الإجابة	التقييم: ١ قام الأردن بالمصادقة على البروتوكول.[١١٨]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٧,٢=
سؤال / أسئلة المؤشر	هل وقعت الدولة وصادقت على اتفاقية تجارة الأسلحة؟ التقييم: ١: تمت المصادقة على الاتفاقية. ٠,٥: تم التوقيع وليس المصادقة على الاتفاقية. ٠: لم يتم المصادقة أو التوقيع على الاتفاقية –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ لم يوقع الأردن بالتوقيع أو يصادق على الاتفاقية.[١١٩]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٧,٣ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل لدى الحكومة إجراءات صارمة حول قرارات تصدير الأسلحة تتماشى مع البروتوكولات الدولية خاصة معاهدة تجارة الأسلحة.؟
الإجابة	التزم الأردن في العام ٢٠٠١ بقرار بالإجماع في الأمم المتحدة حول تبني ودعم وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومحاربة والقضاء على تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وقدم تقاريره حول تطبيق وتنفيذ برنامج العمل هذا. وعلى المستوى الإقليمي، تبنى الأردن عام ٢٠٠٢ نموذج القانون العربي حول الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الخطيرة.[١٢٠] غير أنه لا يوجد في البرلمان الأردني أي لجان دائمة متخصصة في قضايا القوات المسلحة والدفاع والأمن، لذلك من الصعب توفير الخبرات الفنية والموارد الإدارية اللازمة للإشراف على قرارات تصدير الأسلحة.[١٢١] وفي حين أن رئيس الوزراء له حق طرح الأسئلة على مدير عام المخابرات العامة والقائد العام للقوات المسلحة، يعتمد اتصال البرلمان مع هذين المسؤولين على مجلس الوزراء، المعروف تاريخيا بدوره المحدود.[١٢٢] وفقا لتقرير مؤشر دفاع الحكومة الصادر عن الشفافية الدولية للعام ٢٠١٥، ثمة تقارير تفيد بانتقال أسلحة من الأردن إلى دول مجاورة لديها سوابق في انتهاك حقوق الإنسان وأخرى منخرطة في نزاعات أهلية.[١٢٣] كانت بعض قرارات الخبراء ومن الناحية العملية متوافقة مع البروتوكولات الدولية، ومن هذه القرارات تصدير سيارات نمر التكتيكية إلى ليبيا بعد رفع العقوبات في عام ٢٠٠٥ والإعلان عن تطوير قاذفة صواريخ بالقول أن الصادرات "تمتثل لقواعد الأمم المتحدة في هذا الصدد لضمان شفافية العملية."[١٢٤]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٧,٤ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل يوجد مؤسسات مستقلة، ولديها الموارد اللازمة، وفاعلة ضمن الجهاز الدفاعي والأمني تتولى الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد؟
الإجابة	بموجب قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤، لدى دائرة المخابرات العامة مجلسا عسكريا يتمتع بالسلطة على كافة أفراد الأمن فيما يتعلق بقضايا المخابرات.[١٢٥] ووفقا لتصريح للحكومة الأردنية في العام ٢٠٠٣، تخول محكمة دائرة المخابرات بمقاضاة الأشخاص المتهمين في جرائم تشمل الفساد والرشوة بما يهدد انتهاك نزاهة الدائرة. هنالك أيضا محاكم عسكرية ومحاكم شرطة تعمل بشكل مستقل عن دائرة المخابرات.[١٢٦] إضافة إلى ما ذكر، يناط ببعض هيئات الرقابة المستقلة كهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة مهمة التحقيق بقضايا الفساد التي تنشأ في أي من المؤسسات الحكومية، بما فيها أمن الدولة والأجهزة الأمنية.[١٢٧] غير أنه، وحسب الاستراتيجيات الوطنية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في السنوات السابقة، الدفاع، والمخابرات والأجهزة الأمنية – باستثناء مديرية الأمن العام، والتي ورد ذكرها بإيجاز – لا تحظى باهتمام كبير.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٧,٥ =
سؤال / أسئلة المؤشر	ما مدى فعالية الضوابط المتعلقة بالتخلص من الأصول؟ هل المعلومات المتعلقة بعملية التخلص وعائدات بيعها شفافة؟
الإجابة	وفقا لمراجعة ممثل حكومي في تقرير التقييم القطري لمؤشر الدفاع الأردني، تضمن قانون اللوازم العسكرية رقم ٣ للعام ١٩٩٥ وتعليماته على بعض اللوائح الخاصة ببيع الأصول والتخلص منها، ويتم تدقيق عمليات التخلص من قبل هيئة تدقيق مفوضة.[١٢٨] ولكن في حين أنه يتم الإبلاغ عن معلومات المبيعات في التصريحات الصحفية وفي منظمات القطاع، ومنشورات التجارة الدفاعية، إلا أن عمليات تدقيق التخلص من الأصول والمعلومات ذات الصلة بشأن إجراءات التخلص من الأصول غير متاحة للجمهور.[١٢٩]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	٧,٦ =
سؤال / أسئلة المؤشر	كيف تقم النزاهة ومخاطر الفساد المتعلقة بمسؤولي الحدود والجمارك؟ هل لدى دوائر الجمارك والحدود القدرات والموارد اللازمة لضمان الرقابة الفاعلة على السلع التي تدخل إلى البلد وتخرج منها؟
الإجابة	يظهر من خلال القدرات التي تتمتع بها دائرة الجمارك أن لديها رقابة وسيطرة على السلع التي تدخل إلى البد وتخرج منها. من حيث الهيكلية، يشرف مدير عام دائرة الجمارك الأردنية على جميع وكلاء التخليص ومسؤولين آخرين في الدائرة ويتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء. ووفقا للمادتين ١٧١ و ١٧٢ ، يتلقى مسؤولو الدائرة تصاريح خدمة معينة من المدير العام عند تعيينهم، ويتعين على السلطات المدنية والعسكرية وقوات الأمن العام تقديم أي مساعدة لازمة لمسؤولي الدائرة عندما يطلب منهم ذلك. كما يحق للدائرة تبادل المعلومات مع جميع الوزارات والهيئات الحكومية والرسمية الأخرى لغرض تنفيذ مهامها.[١٣٠] وتضم دائرة الجمارك أيضاً مديرية إنفاذ مكلفة بتحديد جميع السلع المهربة ومصادرتها. وتتمتع هذه المديرية بسلطة تنسيق برامج مكافحة التهريب على المستويين الإقليمي والدولي بالتعاون مع مكتب الاتصال الاستخباراتي للشرق الأوسط ومنظمة الجمارك العالمية. إضافة إلى ذلك، لدى الدائرة القدرة على تحسين كفاءة نظم المعلومات لديها لتسهيل تبادل المعلومات مع البلدان المجاورة وإدارات الجمارك الدولية، فضلا عن القدرة على تحسين كفاءة مختبراتها المستخدمة لكشف العناصر الضارة والخطرة وفقا للمعايير الدولية. كما تشدد المواقع الإلكترونية الحكومية على توفير بيئة عمل إيجابية من خلال بناء المهارات ودعم العاملين في الجمارك، من أجل تعزيز الحوافز والكفاءة بين الموظفين.[١٣١]

الهدف الفرعي ١٦,٥: «الحد من الفساد والرشوة في كافة أنواعها.»

٨. التجربة وتصور الفساد

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٨,١ =
سؤال / أسئلة المؤشر	___٪ من المستجيبين أفادوا بأنهم دفعوا هم أو أحد أفراد أسرتهم مبلغا من المال بشكل غير رسمي، أو قدموا هدية للحصول على خدمات عامة خلال السنة الماضية، وذلك بموجب "باروميتر الشفافية الدولية لسنة ___ (أو استطلاع وطني مشابه).
الإجابة	٤٪ من المستجيبين أفادوا بأنهم دفعوا هم أو أحد أفراد أسرتهم مبلغا من المال بشكل غير رسمي، أو قدموا هدية للحصول على خدمات عامة خلال السنة الماضية، وذلك بموجب «تقرير باروميتر الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٧.[٣٢] غير أنه لا بد من التنويه بأن انخفاض النسبة ربما ناتج عن استخدام الواسطة أو المعارف والاتصالات الشخصية للحصول على خدمات عامة وتسريع الإجراءات، ولا تعتبر الواسطة هنا على أنها رشوة.[٣٣]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٨,٢ =
سؤال / أسئلة المؤشر	أفاد ___٪ من المستجيبين بأن الفساد أو الرشوة تشكل إحدى أكبر ثلاث مشكلات تواجه البلد والتي على الحكومة معالجتها، وفقا تقرير باروميتر الشفافية الدولية (أو استطلاع وطني مشابه).
الإجابة	لا تتوفر البيانات

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٨,٣ =
سؤال / أسئلة المؤشر	أفاد ___٪ من المستجيبين بأن أداء حكومتهم "سيئ" في مكافحة الفساد داخل الحكومة، وفقا لتقرير باروميتر الشفافية الدولية لسنة ___.
الإجابة	أفاد ٢٩٪ من المستجيبين بأن أداء حكومتهم "سيئ" في مكافحة الفساد داخل الحكومة، بينما أفاد ٢٣٪ من المستجيبين بأن أداء حكومتهم "نوعا ما سيئ" وفقا لتقرير باروميتر الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٧.[٣٤]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٨,٤ =
سؤال / أسئلة المؤشر	وفقا لمؤشر الشفافية الدولية الأخير حول تصور الفساد، كان تقييم الدولة ___ نقطة على المؤشر من صفر إلى ١٠٠، علما بأن صفر يدل على درجة عالية من فساد بينما ١٠٠ تدل على نزاهة تامة، حيث كان تقييم الأردن ___ وذلك بين ١٧٦ دولة تم تقييمها.
الإجابة	بموجب مؤشر تصور الفساد للشفافية الدولية الأخير لسنة ٢٠١٦، حصل الأردن على ٤٨ على مؤشر ٠–١٠٠ وكان ترتيبه في المرتبة ٥٧ من بين ١٧٦ دولة. لقد شهد مؤشر الفساد في الأردن تحسنا طفيفا منذ تقييم عام ٢٠١٣، حين حصل على ٤٥ علامة. غير أن مؤشر الأردن كان ٤٩ في العام ٢٠١٤ و ٥٣ في العام ٢٠١٥، ما يشير إلى زيادة طفيفة في تصور الفساد في البلد.

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٨,٥ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل شهد الفساد، حسب تجربة المواطنين، انخفاضا أم ارتفاعا خلال السنوات الماضية؟
الإجابة	بموجب باروميتر الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٣ فإنه من بين الأشخاص الذين تعاملوا مع خدمات عامة خلال السنة السابقة للمسح، ٦٧٪ قالوا أنهم دفعوا هم أو أفراد أسرهم رشوة للحصول على خدمات تسجيل أو دخول، و ٤٩٪ دفعوا رشوة مقابل خدمات ضريبية، بينما ٤٥٪ دفعوا رشوة مقابل خدمات أراضي، و٤٤٪ مقابل خدمات قضائية، و ٣٥٪ مقابل خدمات تعليمية، و٣٤٪ مقابل خدمات صحية، و ١٧٪ مقابل خدمات شرطة، و ١٤٪ مقابل خدمات عامة.[٣٥] تبين الأرقام انخفاضا ملموسا في العام ٢٠١٦ وبعد ذلك أفاد ٢٪ من المواطنين ممن تعاملوا مع خدمات حكومية خلال السنة السابقة أنهم دفعوا رشوة أو هدية أو خدمة لمسؤولين في المدارس الحكومية، و ٢٪ دفعوا رشوة مقابل خدمات مستشفى حكومي، و ٢٪ مقابل الحصول على بطاقة اقتراع أو تصريح، و ٢٪ مقابل خدمات عامة، و ٣٪ مقابل خدمات شرطة، و ٥٪ مقابل خدمات محكمة. غير أنه، وكما ذكر سابقا، لا تعتبر الواسطة على أنها رشوة إضافة إلى أن مسح عام ٢٠١٣ شمل المستجيب وأفراد أسرته، بينما تطرق مسح ٢٠١٦ إلى مستجيب فقط.[٣٦] في مسح ٢٠١٣، أفاد ٢٩٪ من المستجيبين أن الفساد في الأردن شهد ارتفاعا كبيرا (١٢٪)، أو شهد ارتفاعا طفيفا (٢٧٪) خلال العامين السابقين للمسح، بينما ٤٤٪ قالوا أم نسبة الفساد بقيت على ما هي، و ١٨٪ قالوا أن الفساد شهد انخفاضا طفيفا (١٣٪) أو شهد انخفاضا كبيرا (٥٪).[٣٧] وأما في مسح عام ٢٠١٦، ٧٥٪ من المشاركين قالوا أن الفساد شهد ارتفاعا كبيرا (٦٠٪) أو شهد ارتفاعا طفيفا (١٥٪) خلال العامين السابقين للمسح، و ١٢٪ قالوا أن الفساد بقي على ما هو عليه، و ١٢٪ شهد انخفاضا طفيفا (١٠٪) أو شهد انخفاضا كبيرا (٢٪).[٣٨] تبين هذه النتائج ارتفاعا كبيرا في تصور الأردنيين حول ارتفاع نسب الفساد.

٩. إطار ومؤسسات مكافحة الفساد

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	٩,١ =
سؤال / أسئلة المؤشر	هل الجرائم التالية محددة بوضوح ومحظورة بموجب القانون الجنائي؟ أ– الرشوة النشطة للمسؤولين الرسميين المحليين، بما يتوافق مع المادة ١٥ (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. التقييم: ١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة. ٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف. ٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات. ب. الرشوة غير النشطة للمسؤولين الرسميين المحليين، بما يتوافق مع المادة ١٥ (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. التقييم: ١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة. ٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف. ٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

ج. الاختلاس أو الملكية غير المشروعة أو أي نوع من نقل الملكية من قبل مسؤول رسمي، بما يتوافق مع المادة ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التقييم:

١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة.

٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف.

٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة.

–: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

د. الاستثمار بالوظيفة، بما يتوافق مع المادة ١٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التقييم:

١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة.

٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف.

٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة.

–: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

ه. سوء استخدام المهام، بما يتوافق مع المادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التقييم:

١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة.

٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف.

٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة.

–: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

و. الثراء غير المشروع، بما يتوافق مع المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التقييم:

١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة.

٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف.

٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة.

–: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

ز. الرشوة في القطاع الخاص، بما يتوافق مع المادة ٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التقييم:

١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة.

٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف.

٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة.

–: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

	ح. اختلاس العقار في القطاع الخاص، بما يتوافق مع المادة ٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. التقييم: ١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة. ٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف. ٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات. ط. التمويه بما يتوافق مع المادة ٢٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. التقييم: ١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة. ٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف. ٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات. ي. عرقلة العدالة، بما يتوافق مع المادة ٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. التقييم: ١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة. ٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف. ٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	أ. ١ الجريمة محددة بوضوح ومحظورة بموجب القانون الجنائي. يعاقب من عرض رشوة أو هدية أو منفعة أخرى على مسؤول رسمي أو أي شخص تم اختياره للقيام بخدمة عامة من خلال الانتخاب أو التعيين أو أي شخص يتولى القيام بعمل رسمي بهدف ١– تشجيع ذلك المسؤول على فعل شيء لا يقع ضمن المهام الموكولة إليه أو ٢– الامتناع عن فعل شيء يقع ضمن المهام الموكولة إليه، بموجب المادتين ٢٧١ و ٣٧١ من قانون العقوبات.[١٣٩] ب. الجريمة محددة بوضوح ومحظورة بموجب القانون الجنائي. بموجب المادتين ٠٧١ و ١٧١ تحظر وتعاقب جريمة قبول رشوة أو هدية أو منفعة أخرى من مسؤول رسمي أو أي شخص تم اختياره للقيام بخدمة عامة من خلال الانتخاب أو التعيين أو أي شخص يتولى القيام بعمل رسمي بهدف تشجيع ذلك المسؤول على فعل شيء لا يقع ضمن المهام الموكولة إليه أو الامتناع عن فعل شيء يقع ضمن المهام الموكولة إليه.[١٤٠]

ج. التقييم: ١

الجريمة محددة بوضوح ومحظورة بموجب القانون الجنائي.

بموجب المادة ١٧٤ من قانون العقوبات، يعاقب كل موظف عمومي أدخل في ذمته ما وكل إليه بحكم الوظيفة أو بموجب تكليف من رئيسه أمر إدارته أو جبايته أو حفظه من نقود للدولة أو لأحد الناس. كما يعاقب كل من اختلس أموالا تعود لخزائن أو صناديق البنوك أو مؤسسات الإقراض المتخصصة أو الشركات المساهمة العامة وكان من الأشخاص العاملين فيها (كل منهم في المؤسسة التي يعمل فيها). كما تجرم المادة كل من قام بتزوير الشيكات أو السندات أو بدس كتابات غير صحيحة في القيود أو الدفاتر أو السجلات أو بتحريف أو حذف أو إتلاف الحسابات أو الأوراق وغيرها من الصكوك وبصورة عامة بأية حيلة ترمي إلى منع اكتشاف الاختلاس. كما تنص المادة على أن يعاقب المتدخل والمحرض في عمليات الاختلاس بعقوبة الفاعل ذاتها.[١٤١] في شهر أيار من العام ٢٠١٨ عقد البرلمان الأردني جلسة لمناقشة تشريعات جديدة تشدد العقوبة على انتهاكات المال العام، ما يسلط الضوء على أهمية هذه القضية.[١٤٢]

د. التقييم: ٠,٥

يحظر الاستثمار بالوظيفة، ولكن هناك أوجه قصور في التعريف. تعرف المواد ١٧٠ – ١٧٣ من قانون العقوبات الرشوة على أنها «هدية أو وعد بمنفعة أخرى بهدف تشجيع مسؤول رسمي أو أي شخص تم اختياره للقيام بخدمة عامة من خلال الانتخاب أو التعيين أو أي شخص يتولى القيام بعمل رسمي بهدف تشجيع ذلك المسؤول على فعل شيء لا يقع ضمن المهام الموكولة إليه أو الامتناع عن فعل شيء يقع ضمن المهام الموكولة إليه.“ يعتبر هذا التعريف واسع النطاق ويمكن له بموجب UNODC أن يشمل الاستثمار بالوظيفة، إلا أن فعل الاستثمار بالوظيفة غير معرف في قانون العقوبات.[١٤٣]

ه. التقييم: ١

تنص المادة ١٨٢ من قانون العقوبات على معاقبة كل موظف يستعمل سلطة وظيفته مباشرة أو بطريق غير مباشر ليعوق أو يؤخر تنفيذ أحكام القوانين ، أو الأنظمة المعمول بها أو جباية الرسوم والضرائب المقررة قانونا أو تنفيذ قرار قضائي أو أي أمر صادر عن سلطة ذات صلاحية. كما تنص المادة ١٨٣ على معاقبة كل موظف تهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر آمره المستند فيها إلى الأحكام القانونية.

و. التقييم: ١

تعرف المادة ٦ من قانون إشهار الذمة المالية الثراء غير المشروع على أنه يعتبر كسبا غير مشروع كل مال منقول أو غير منقول حصل أو لم يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال منصبه أو وظيفته أو المركز الذي يشغله أو بحكم صفة أي منها، وكل زيادة تطرأ على المال المنقول أو غير المنقول وفق إقرار الذمة المالية المقدم منه بمقتضى أحكام هذا القانون له أو لزوجه أو أولاده القصر وذلك أثناء إشغاله للمنصب أو الوظيفة أو المركز أو بسبب صفة أي منها إذا كانت هذه الزيادة لا تتناسب مع مواردهم المالية وعجز عن إثبات مصدر مشروع لتلك الزيادة.

ز. التقييم: ٠

تشير مواد قانون العقوبات حول الرشوة فقط إلى «أي مسؤول حكومي أو شخص مخول بالقيام بخدمة عامة من خلال الانتخاب أو التعيين وأي شخص يعين للقيام بعمل رسمي كمحكم أو خبير» وذلك في المواد ١٧٠–١٧٣.[١٤٤]

ح. التقييم: ١

الجريمة محددة بوضوح ومحظورة بموجب القانون الجنائي. وتعرف المادة فعل كل من سلم إليه على سبيل الأمانة أو الوكالة ولأجل الإبراز و الإعادة أو لأجل الاستعمال على صورة معينة أو لأجل الحفظ أو لإجراء عمل ما كان لغيره من أموال ونقود وأشياء وأي سند يتضمن تعهداً أو إبراء وبالجملة كل من وجد في يده شيء من هذا القبيل فكتمه أو بدله أو تصرف فيه تصرف المالك أو استهلكه أو أقدم على أي فعل يعد تعديا أو امتنع عن تسليمه لمن يلزم تسليمه إليه.

	ط. التقييم: ١ تنص المادة ٤ من قانون مكافحة غسل الأموال (القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧) على أن أي أموال يحصل عليها أي شخص نتيجة لأي من الجرائم التالية تعتبر جريمة مرتبطة بغسل الأموال: ١- أي جريمة يعاقب عليها القانون الأردني كجنحة، ٢- الجرائم التي تحددها الاتفاقيات الدولية حيث توافق الأردن على اعتبار أن عائدات هذه الجرائم خاضعة لتعليمات غسل الأموال، على أن تكون هذه الجرائم أيضا مدرجة في القانون الأردني. تحظر المادة ٣ من القانون غسل العائدات المترتبة عن أي من الجرائم المذكورة، سواء تم ارتكاب هذه الجرائم داخل الأردن أو خارجه، وعلى أن يكون الفعل خاضع للعقوبة بموجب القوانين السارية في الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة.[١٤٥] ي. التقييم: ٠,٥ تذكر عبارة الإخفاء في تعريف غسل الأموال والتي يعاقب عليها القانون. ويعرف غسل الأموال في القانون على أنه «أي سلوك يتضمن حيازة أو امتلاك أو التخلص من، أو إدارة أو حفظ أو تبادل أو إيداع أو استثمار الأموال أو التلاعب بقيمتها أو حركتها ونقلها أو أي إجراء يؤدي إلى إخفاء أو تمويه مصدرها أو أصلها أو طبيعتها أو مكانها أو تصرفها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة فيها، وبمعرفة أن هذه الأموال هي نتيجة لواحدة من الجرائم المذكورة في المادة ٤ من القانون. غير أنه لا يوجد تعريف منفصل لعبارة الإخفاء، وبالرغم من الإخفاء معاقب بموجب القانون، إلا أنه يعاقب فقط في سياق غسل الأموال.[١٤٦] ك. التقييم: ٠,٥ يعالج الأردن جريمة إعاقة سير العدالة باستخدام العنف ويعاقبها بموجب قانون العقوبات، وكما تنص المادة ٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، غير أن هناك ثغرات في تعريف قانون العقوبات لعرقلة العدالة. تشير المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات جزئيا إلى المادة ٢٥أ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في القول أنه يعاقب «كل شخص يمارس أي شكل من أشكال العنف أو القوة، غير المسموح فيها بموجب القانون، لغاية الحصول على اعتراف بارتكاب جريمة أو للحصول على معلومات تتعلق بجريمة» (....) ويعاقب بالسجن (...). غير أن النص يشمل فقط استخراج المعلومات والأدلة والاعتراف من خلال وسائل عنيفة، ولا يشمل «استخدام القوة الجسدية والتهديد والترهيب أو الوعد أو الهبة أو تقديم منفعة غير قانونية للضغط والحصول على اعتراف كاذب أو للتدخل في الاعتراف أو في تقديم الأدلة (...).» يشير قانون العقوبات أيضا بشكل جزئي إلى المادة ٢٥ب من اتفاقية الأمم المتحدة أيضا، وبالتحديد في المادة ١٨٥، والتي تنص على معاقبة «أي شخص يتهجم على مسؤول عام أو يقاومه بعنف بينما يقوم هذا المسؤول بتطبيق القوانين والتعليمات السائدة، أو بينما يقوم بتحصيل الرسوم والضرائب المنصوص عليها بموجب القانون، أو بينما يقوم بتنفيذ حكم أو قرار قضائي أو أي قرار آخر صادر عن سلطة ما (...)» غير أن هذا القانون يحدد المقاومة العنيفة ولا يشير إلى التهديد والترهيب كما هو مذكور في المادة ٢٥ب من اتفاقية الأمم المتحدة.[١٤٧]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٩.٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	الرجاء تقديم دراسات حالة لكل من هذه الجرائم، بما في ذلك إذا أمكن عدد القضايا خلال العامين الماضيين (الجارية أو المنتهية)، وعدد الإدانات، وعدد التسويات، وعدد حالات التبرئة، وعدد القضايا التي تنظر فيها المحاكم.
الإجابة	وفقا لبيانات وزارة العدل التي توفرت في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بلغ عدد الإدانات في قضايا صنفت على أنها رشوة ٤٢ إدانة (١٢ إدانة عام ٢٠١٦ و ٣٠ إدانة عام ٢٠١٧)، و ٥٨ إدانة في حالات صنفت على أنها اختلاس (٢٠ إدانة عام ٢٠١٦ و ٣٨ عام ٢٠١٧) و صفر في قضايا الثراء غير المشروع، و ١٢ إدانة في قضايا غسل الأموال، حيث تم استقبال ١٢ قضية عام ٢٠١٦ و ١٧ قضية عام ٢٠١٧ في المحاكم النظامية، نتج عنها ٢٩ قرار، و٢٦ إدانة (١٢ إدانة عام ٢٠١٦ و ١٤ إدانة عام ٢٠١٧)، وصفر في قضايا الإخفاء وصفر في عرقلة العدالة.[١٤٨] تعتبر هذه البيانات إلى جانب عدد القضايا، والتسويات، والبراءة، والتأجيل هامة لقياس الامتثال لأطر مكافحة الفساد وتنفيذها، ولذلك يتوجب متابعة هذه البيانات ومقارنتها على أساس سنوي أو مرة كل سنتين.

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٩.٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أ– ما مدى الاستقلال الرسمي في عمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وما هي الأدلة المتوفرة لبيان أنها قادرة على القيام بعملها دون أي تدخل خارجي؟ ب– ما مدى توفر الموارد والقدرات التي تمكن الهيئة من تحقيق أهدافها عمليا؟ ج– ما مدى توفر الآليات لضمان نزاهة الهيئة وما هي حدود نزاهتها عمليا؟ د– ما مدى تعامل الهيئة مع الأنشطة الوقائية والتثقيفية وفي التحقيقات المتعلقة بالفساد والفساد المزعوم؟
الإجابة	من الناحية العملية، اكتسبت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد على مدار السنوات الثلاث الماضية باعتراف واسع نتيجة للحركات السياسية الأخيرة والتي تدين انتشار الفساد بكافة أشكاله. ومنذ تأسيسها في العام ٢٠٠٦ تولت الهيئة عددا كبيرا من قضايا الفساد كان بعضها جليا للمواطنين وأثار اهتمام الرأي العام.[١٤٩] غير أنه يتوجب مراجعة القوانين التي تحكم عمل الهيئة لضمان تمتعها بسلطة التحقيق في جميع أنواع جرائم الفساد المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك ومقارنة بمؤسسات أخرى، يتم تخصيص موارد صغيرة للهيئة وتكون هذه المخصصات موضع نقاش في البرلمان وفي مجلس الوزراء.[١٥٠] أيضا، وفي حين يوجد تنسيق بين الهيئة ومؤسسات الرقابة الوطنية الأخرى مثل دائرة مراقبة الشركات ووزارة العمل، إلا أنه لا بد من تبسيط آليات الاتصال والتنسيق بين الهيئة و ومؤسسات أخرى مثل دائرة إشهار الذمة المالية، والجمارك، وديوان المحاسبة، هيئة مكافحة غسل الأموال والنائب العام.[١٥١] وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة عقدت العديد من ورش العمل التدريبية حول مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد لمختلف الإدارات الحكومية. علاوة على ذلك، تم إدراج الإستراتيجية الوطنية ٢٠١٧–٢٠٢٥ كهدف لتنفيذ مشروع مراقبة من شأنه توفير منبر لتبادل المعلومات الإلكترونية بين مختلف المؤسسات الحكومية والإدارات لاكتشاف وتتبع حالات الفساد.[١٥٢] منذ وضع إستراتيجيته ٢٠١٧–٢٠٢٥ حققت الهيئة خطوات عديدة في مجال المشاركة العامة وزيادة الوعي، إذ تم إعداد مواد التوعية والمحاضرات والحلقات الدراسية حول النزاهة ومكافحة الفساد للشباب في المدارس ومراكز الشباب والجامعات، وتم إعداد مواد تدريبية للمشرفين التربويين وأساتذة الجامعات وعمداء الكليات. وعلاوة على ذلك، تقوم الهيئة بتنفيذ برنامج لتعزيز الوعي من خلال الوعظ الديني لكل من القادة المسلمين والمسيحيين في الأردن وعليها أيضا مواصلة هذه الجهود لتنفيذ المزيد من البرامج في مجال المشاركة العامة والوعي.[١٥٣]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٩,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ديوان المحاسبة أ– ما مدى الاستقلال الرسمي في عمل ديوان المحاسبة وما هي الأدلة المتوفرة لبيان أنها قادرة على القيام بعملها دون أي تدخل خارجي؟ ب– ما مدى توفر الموارد والقدرات التي تمكن ديوان المحاسبة من تحقيق أهدافه عمليا؟ ج– ما مدى توفر الآليات لضمان نزاهة ديوان المحاسبة وما هي حدود نزاهته عمليا؟ د– ما هي حدود الدقيق الفاعل للنفقات العامة؟ وهل تقارير ديوان المحاسبة، ونتائج عمله وتوصياته في متناول المواطنين؟

الإجابة	كما هو حال هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، يعتبر ديوان المحاسبة أحد أهم هيئات الرقابة في الدولة، خاصة بضوء ولايته المتمثلة في رصد المؤسسات العامة والدوائر والبلديات والشركات التي تملك الحكومة فيها أكثر من ٥٠٪ من الأسهم. ولقد ارتفعت مصداقية الديوان خلال السنوات الماضية ونجح في كسب ثقة الحكومة والمواطن على حد سواء.[١٥٤] غير أن تسارع التطورات وتوسع الأدوار في مختلف الوزارات يتطلب تبني إستراتيجية تتيح للديوان مواكبة هذه التغيرات. ويتوجب على الإستراتيجية مراعاة بعض القضايا ومنها الإبقاء على سلطة الديوان في متابعة الإيرادات والنفقات، والإجراءات السابقة واللاحقة للتدقيق، ووضع ضوابط داخلية وخارجية لضمان صحة هذه التعليمات. لا بد أيضا من تبني أدوات التدقيق الحديثة والمعايير الدولية في المحاسبة لفرض رقابة على النفقات العامة. إلى جانب ذلك، يفتقر الديوان إلى التشريع الذي أولا، يضمن استقلاله التام في تنفيذ سلطاته، وثانيا، يساعد موظفيه على بلورة عقوبات يتم فرضها على المؤسسات التي لا تمتثل للتعليمات، وثالثا، تعطي موظفيه سلطة الشرطة القضائية.[١٥٥] إضافة إلى ذلك، وفي حين أن الديوان يصدر التقارير السنوية الشاملة والتي تقدم إلى مجلس النواب ويتم تحميلها على موقع الديوان الالكتروني لاطلاع المواطنين، إلا أنه يصعب العثور على بعض هذه التقارير السنوية على الموقع، إضافة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لرفع الوعي حول مضمون هذه التقارير ليتم نشرها جنبا إلى جنب التقرير السنوي.[١٥٦]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	٩,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	الجهاز القضائي أ– ما مدى الاستقلال الرسمي في عمل الجهاز القضائي في حدود القانون، وما هي قدرة الجهاز على القيام بعمله دون أي تدخل من الحكومة أو تدخل عوامل أخرى؟ ب– إلى أي مدى تعمل القوانين على ضمان سياسات مناسبة لفترة خدمة العاملين في الجهاز القضائي، ورواتب وظروف عمل، وهل تتوفر لديه الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية للقيام بدوره بالشكل المناسب؟ ج– هل المواطن قادر على الوصول عمليا إلى المعلومات والأنشطة القضائية؟ د– ما مدى توفر الآليات لضمان نزاهة الجهاز القضائي؟ وإلى أي حد يلتزم الجهاز بمكافحة الفساد من خلال التقاضي أو أي أنشطة أخرى؟
الإجابة	يتمتع الجهاز القضائي بموجب القانون بدرجة عالية من الاستقلال، وذلك لأن الإطار القانوني يوفر القوانين واللوائح التي تضمن نزاهة وحيادية القرارات القضائية. هذا وقد ساهم تأسيس المحكمة الدستورية عام ٢٠١١ في توسيع دور الجهاز في مراقبة السلطة التنفيذية. يتم التعامل مع قضايا الفساد مثلها مثل القضايا الأخرى وتتطلب بموجب القانون التحقيق والملاحقة وجمع الأدلة، أيضا كباقي القضايا. وفيما يتعلق بالموارد، تم رفع مخصصات الجهاز القضائي بشكل كبير في السنوات العشر الماضية ليتمكن من تأمين الموارد المالية اللازمة له لتنفيذ مهامه. وانعكست هذه الزيادة في الميزانية على الرواتب والمزايا وظروف عمل القضاة.[١٥٧] ويعمل المدعون العامون تحت مظلة وزارة العدل ويخضعون إلى نفس قوانين وتعليمات ومدونة سلوك الجهاز القضائي. ويخضع المدعون العامون إلى مسائلة دائرة تفتيش القضاء التابعة لوزارة العدل، والتي تقوم بالتحقيق في مزاعم الفساد وسوء استعمال السلطة.[١٥٨] إلا أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود في تحقيق عدالة القضاء وتجنب الازدواجية الإدارية بينه وبين مؤسسات إنفاذ القانون. إضافة إلى ما ذكر، لا يوجد نص قانوني يلزم القضاء بتعميم تقاريره وقراراته على المواطنين. غير أن المجلس القضائي ملزم بإعداد تقرير سنوي يتضمن معلومات عن الأنشطة والقرارات والاستراتيجيات والإنجازات والإجراءات التي يتخذها لمواصلة تطوير عمل السلطة القضائية . تتوفر هذه التقارير عبر الإنترنت للمواطنين للتنزيل أو القراءة.[١٥٩]

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	٩,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	مؤسسات إنفاذ القانون أ– ما مدى الاستقلال الرسمي في عمل مؤسسات إنفاذ القانون بموجب القانون وما مدى استقلاليتها من الناحية العملية؟ ب– ما مدى توفر الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية التي تمكن مؤسسات إنفاذ القانون من القيام بعملها بفاعلية؟ ج– إلى أي مدى يطلب من مؤسسات إنفاذ القانون الإبلاغ عن أفعالها وأن تكون مسؤولة عنها عمليا؟ وإلى أي حد يمكن ضمان نزاهة أفرادها؟ د– ما مدى عمل مؤسسات إنفاذ القانون من حيث الكشف عن قضايا الفساد والتحقيق فيها؟
الإجابة	تقوم مؤسسات إنفاذ القانون بتنفيذ تعليمات الدولة فقط، أي أنها بموجب القانون والممارسة بعيدة عن أي تحيز سياسي. كما أنه لا يسمح لأفراد هذه المؤسسات من المشاركة السياسية أو الدخول في أحزاب سياسية. غير أن مؤسسات إنفاذ القانون لا تتمتع باستقلال تام عندما يتعلق الأمر بحماية مصالح النظام وخاصة خلال فترات المظاهرات.[٥٠] لدى مؤسسات إنفاذ القانون الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ أنشطتها وتطوير بنيتها التحتية. غير أنه من الضروري استمرار ضخ الموارد المالية والإدارية المخصصة لها لتتمكن من الاستمرار بتلبية الاحتياجات الأمنية المتنامية في ضوء الحروب الأهلية في الدول المجاورة والزيادة السكانية المفاجئة نتيجة لتدفق اللاجئين.[٥١] بموجب تقرير المنظومة الوطنية للنزاهة، اتسمت جهود مؤسسات إنفاذ القانون في مكافحة الفساد خلال الأعوام الماضية بالكثير من النجاح. غير أن هذه المؤسسات تحتاج إلى وضع المزيد من الآليات لتعزيز الشفافية والمساءلة في عملها، لتضيف إلى عمل مكتب الشفافية وحقوق الإنسان.[٥٢]

١٠. فساد القطاع الخاص

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٠.١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تعتبر رشوة مسؤول أجنبي جريمة جزائية بموجب القانون السارية في البلاد؟ التقييم: ١: الجريمة محددة بوضوح ومحظورة. ٠,٥: الجريمة محظورة ولكن هناك أوجه قصور في التعريف. ٠: الجريمة غير معرفة بشكل كافي أو غير محظورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ جريمة رشوة مسؤول أجنبي غير معرفة بشكل كافي في التشريع ذو العلاقة.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٠,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يحظر الإطار القانوني في البلاد التواطؤ؟ التقييم: ١: يحظر الإطار القانوني في البلاد عصابات النواة والتواطؤ. ٠,٥: يحظر الإطار القانوني في البلاد عصابات النواة ولكن لا تحظر كافة أشكال التواطؤ. ٠: لا يحظر الإطار القانوني في البلاد عصابات النواة أو كافة أشكال التواطؤ. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ يحظر قانون المنافسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤ «التواطؤ في العطاءات أو عروض العطاءات أو المزايدة، ولا يعتبر من قبيل التواطؤ تقديم عروض مشتركة يعلن فيها أطرافها عن ذلك منذ البداية على أن لا تكون الغاية منها منع المنافسة بأي صورة كانت» – (المادة ٥ من القانون). كما تمنع المادة تحديد أسعار السلع أو بدل الخدمات أو شروط البيع، أو تحديد كميات إنتاج السلع أو أداء الخدمات، أو تقاسم الأسواق على أساس المناطق الجغرافية أو كميات المبيعات أو المشتريات أو العملاء أو على أي أساس أخر يؤثر سلبا على المنافسة، أو اتخاذ إجراءات لعرقلة دخول مؤسسات إلى السوق أو لإقصائها عنه. وتهدف هذه المادة إلى حظر كافة «الممارسات والتحالفات والاتفاقات، صريحة أو ضمنية ، تشكل إخلالا بالمنافسة أو الحد منها أو منعها. وبالرغم من أن القانون لا يستخدم عبارة «الكارتل المتشددة» فهو يمنع كافة أنشطة الكارتل والتواطؤ.[١٦٣]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٠,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتم تطبيق قوانين مكافحة التواطؤ بفاعلية؟
الإجابة	بموجب قانون المنافسة، تكون الجهة المخولة بالتحقيق في حالات التواطؤ مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة (المادة ١٢) ويكون الوزير مسؤولا عن اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قرارات المحاكم فيما يتعلق بعقوبات انتهاك القانون (المادة ١٨).[١٦٤] يعطي التشريع ذو العلاقة مديرية المنافسة الاستقلال اللازم للقيام بعملها. أولا، على مختلف الشركات التي ترغب بتنفيذ عمليات اقتصادية التقدم من المديرية بطلب يحتوي على كافة التفاصيل المتعلقة بالشركة، وتحتفظ المديرية بحق الطلب من الجهات ذات العلاقة أن تقدم أي معلومات أو وثائق إضافية تراها المديرية ضرورية. أيضا، لدى المديرية سلطة إعداد الخطط والتشريعات المتعلقة بالتنافسية، ودخول المحال التجارية، والمكاتب، والمخازن خلال ساعات العمل وذلك للتفتيش وإجراء عمليات البحث، ومصادرة ومراجعة الوثائق ذات العلاقة، والسجلات والملفات، وإجراء التحقيقات اللازمة، والاستماع إلى إفادة أي شخص متهم بانتهاك قانون المنافسة.[١٦٥] إضافة إلى ذلك، تفيد التقارير الأخيرة التي صدرت عن المديرية إلى أن حالات التحقيق والدراسات لديها ارتفعت من ٧ حالات عام ٢٠١٣ إلى ١٣ حالة عام ٢٠١٤ و ١١ حالة عام ٢٠١٥.[١٦٦] علاوة على ما سبق، يعين الجهاز القضائي القضاة والمدعين العامين المكلفين بالتقاضي في الدعاوى المتعلقة بالممارسات المناهضة للمنافسة. هذا ونظمت وزارة الصناعة والتجارة أيضا دورات تدريبية ورتبت زيارات خارجية لهؤلاء القضاة والمدعين العامين للتعرف على الخبرات الإقليمية والدولية وأفضل الممارسات في قانون المنافسة، ما يبين أهمية هذا الجانب من القانون واستعداد الوزارة لتكريس الموارد اللازمة للسلطات المختصة.[١٦٧]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٠,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد شروط محددة أو ممارسات تتعلق بشفافية الشركات ينتج عنها مخاطر فساد عالية؟
الإجابة	يسعى الأردن إلى التخفيف من فساد القطاع الخاص من خلال فرض شروط معينة تتعلق بالشفافية. وتشمل الشركات التي يتوجب عليها تعيين مدقق حسابات خارجي الشركات المساهمة العامة، والشركات المساهمة الخاصة، والشركات الخاصة المحدودة، سواء الربحية أو غير الربحية. كما ينص قانون الشركات على أن الشركات العامة والشراكات المحدودة برأس مال يزيد عن ١٠٠،٠٠٠ دينار أردني عليها تعيين مدقق خارجي. كما يتعين على الشركات المساهمة الخاصة والشركات ذات المسؤولية المحدودة تقديم سجلات مالية سنوية للسلطات المعنية، ويتعين على الشركات المساهمة العامة تقديم سجلاتها مرة كل ستة أشهر، وأما بالنسبة للشركات العامة والمحدودة فعليها تقديم سجلاتها سنويا إذا تجاوز رأس مالها ١٠٠،٠٠٠ دينار أردني. وإذا لم تلتزم الشركات بهذه المتطلبات يتم إبلاغها بالخرق وبعد فترة تحذير تتم مقاضاتها. وفقا لإدارة مراقبة الشركات، فإن السلطات صارمة في متابعة هذه السجلات وفي تتبع سجل الشركة من حيث الانتهاكات.[١٦٨] غير أنه ما زال هناك مساحة للتحسين في إتاحة المعلومات المالية للمواطنين. ووفقاً لإدارة مراقبة الشركات، فإن الشركات المساهمة العامة والشركات الأجنبية العاملة في الأردن فقط التي يفرض عليها القانون نشر معلوماتها المالية في الصحف، كما أنه يقترح عليها، ولا يفرض، نشر معلوماتها المالية على مواقعها الالكترونية لاطلاع المواطنين.[١٦٩]

١١. شفافية الضغط (اللوبي) =

التقييم: ٠

لا يوجد لتاريخه قوانين رسمية تتعلق بشفافية الضغط، إذ لا يوجد أي تعريف للأشخاص الذين يمارسون الضغط أو أهداف أو أنشطة الضغط، ولا يوجد سجل إلزامي حول الموضوع.

١٢. شفافية تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١٢.١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد إطار قانوني ينظم تمويل الأحزاب السياسية ونفقات المرشحين لمناصب منتخبة؟ التقييم: ١: يوجد إطار قانوني ينظم تمويل الأحزاب السياسية ونفقات المرشحين لمناصب منتخبة. ٠,٥: إطار قانوني ينظم تمويل الأحزاب السياسية ونفقات المرشحين لمناصب منتخبة، إلا أن بعض المرشحين لا يخضعون لهذه اللائحة. ٠: لا يوجد إطار قانوني. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

الإجابة	التقييم: ٠,٥ عند الحديث عن التشريعات التي تنظم الأحزاب والانتخابات، لا بد من التنويه إلى قانون الانتخاب الجديد لسنة ٢٠١٦، والذي طبق بهدف تعزيز الأحزاب السياسية والحد من التصويت للمرشحين بناء على اعتبارات قبائلية أو أسرية. يتوجب على المرشحين الانضمام إلى قائمة وعلى الأحزاب تثبيت قوائمها عن كل محافظة في المملكة. وعلى الناخب اختيار قائمة واحدة تضم عددا من المرشحين في محافظته والتصويت لمرشحين مستقلين في القائمة المختارة.[١٧٠] ولكن بالرغم من تطبيق هذا القانون الجديد، ما زال دور الأحزاب السياسية ودور المرشحين المستقلين بارزا في السياسة الانتخابية الأردنية. ولهذا السبب سوف تستعرض الإجابات التالية الأطر التشريعية الهامة لكل من الأحزاب والمرشحين. قانون الأحزاب السياسية (القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥) هو آخر القوانين التي تطرقت إلى تمويل الأحزاب السياسية إذ تنص المادة ٢٥ من القانون أن على الحزب الاعتماد الكلي في موارده المالية على مصادر تمويل أردنية معروفة ومعلنة ومحددة بما يتفق مع أحكام القانون، وله قبول الهبات والتبرعات من الأشخاص الأردنيين الطبيعيين والمعنويين على أن تكون معروفة ومعلنة ومحددة. وتحظر المادة ذاتها على الحزب تلقي أي تمويل أو هبات أو تبرعات نقدية أو عينية من أي دولة أو جهة خارجية. ولكن لا يحدد القانون سقف المساهمات أو نوع التبرعات العينية المسموح فيها.[١٧١] وبموجب المادة ٢٠ يمتنع الحزب عن تقديم الهبات أو التبرعات النقدية أو العينية إلى أعضاء الحزب، غير أن القانون يسمح للحزب باستثمار أمواله وموارده في إصدار المطبوعات الدورية وأدبيات الحزب وأي مطبوعات أخرى، وامتلاك أي من وسائل الإعلام المتاحة واستخدامها للتعبير عن مبادئه وآرائه ومواقفه ولتحقيق أي أهداف إعلامية أخرى وفق أحكام التشريعات النافذة، وتملك العقار لغايات مقره الرئيسي أو مقاره الفرعية، واستعمال أي أجزاء من مقاره لاحتفالات أو مناسبات عامة أو خاصة مقابل بدل بما يتفق مع أحكام التشريعات، وشراء سندات الخزينة وفقا للأحكام النافذة. (المادة ٢٦) وبشكل عام، تشترط المادة ٢٦ على الحزب أن ينفق أمواله على الغايات والأهداف المنصوص عليها في نظامه الأساسي بما لا يخالف أحكام القانون.[١٧٢] تم إعداد قانون مساهمة الحكومة لدعم للأحزاب والموافقة عليه عام ٢٠١٦ بما يسمح بتحديد مساعدات الحكومة وحوافزها للأحزاب والموافقة المباشرة على صرفها، حيث حدد القانون مساهمة الحكومة بمبلغ وقدره ٥٠،٠٠٠ دينار سنويا لهذه الغاية، (وهو المبلغ ذاته الذي نص عليه أصلا القانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٣) بشرط أن يكون قد مضى سنة على تأسيس الحزب. وبالإمكان رفع قيمة هذه المساهمة المباشرة من الخزينة إلى ٥٠،٠٠٠ دينار إذا ترشح نواب الحزب عن ٣٥٪ على الأقل من الدوائر الانتخابية ومضى على انضمامهم للحزب سنة على الأقل قبل الترشح لمجلس النواب. تساهم الحكومة خلال سنوات الانتخاب بمبلغ ٢٠،٠٠٠ دينار كنفقات حملات دعائية للنواب المرشحين، و مبلغ إضافي قدره ٥،٠٠٠ دينار للأحزاب التي تشكل تحالفات.[١٧٣] والهدف من هذه المساهمة، وفقا لمسؤولين حكوميين هو مساعدة الأحزاب التي لديها برنامج انتخابي واضح على الوصول إلى قبة البرلمان.[١٧٤] وفي حين لا يعفي القانون الأحزاب السياسية من الضريبة على المنح والقروض، أو يقدم الدعم على استئجار المرافق العامة، أو إعفاءات على الرسوم الجمركية لمستلزمات الحزب، يمنح القانون إعفاءات على الضرائب والرسوم الحكومية للأموال غير المنقولة ويسمح للأحزاب باستخدام المرافق العامة والثقافية لتنظيم فعالياتها (المواد ٢٧ و ٢٤ على التوالي). وفي حين على كافة الأحزاب الالتزام باللوائح المذكورة، يعكس التقييم المتدني ثغرات أخرى في التشريع، خاصة أن القانون لا يحدد سقف المساهمات أو نوع المساعدات العينية المسموح فيها.[١٧٥]

	وأما بالنسبة للمرشحين، صدرت التعليمات التنفيذية حول تمويل المرشحين عام ٢٠١٦، بموجب قانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة ٢٠١٢، لتنظيم عملية التمويل.[١٧٦] وتحظر هذه التعليمات المرشحين والقوائم قبول أي مساهمات مادية أو مالية من الدول والحكومات الأجنبية، و المنظمات الدولية الرسمية والأهلية، والشركات الأجنبية أو الرعايا الأجانب سواء كانت نقدية أو عينية أو أي شكل من أشكال الدعم(المادة ١٣). كما تنص التعليمات على عدم قبول أي تبرعات أو مساهمات نقدية أو عينية من الأموال التي يعلم المرشح أنه قد تم جمعها من مصادر غير مشروعة كالأموال المسروقة وأموال التبرعات من مؤسسات مخالفة للقانون أو أموال الأشخاص المطلوبين للعدالة (المادة ١٣).[١٧٧] وبموجب المادة ١٤ يحدد سقف نفقات الحملة بما يتناسب مع مساحة الدائرة الانتخابية وعدد الناخبين ومستوى المعيشة. حيث حدد سقف الإنفاق في عمان وإربد والزرقاء بمبلغ خمسة دنانير لكل ناخب مضروبا بعدد الناخبين في تلك الدائرة. وحدد مبلغ ثلاثة دنانير لكل شخص لباقي المحافظات مضروبا بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية.[١٧٨] كما تفرض التعليمات تحديد تواريخ بدء وانتهاء الحملات وتنظيم الأماكن التي يمكن أن تقام فيها أنشطة الحمل. وفقاً للمادة (٣) تبدأ حملة المرشح في التاريخ الذي يعلن فيه ترشحه وينتهي قبل ٢٤ ساعة من يوم الانتخابات، ولا يجوز للمرشحين إجراء حملات في الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو المؤسسات التعليمية أو أماكن العبادة (المادة ٧).[١٧٩] وكما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية، لا تحدد هذه التعليمات الحد الأقصى للمساهمات أو نوع المساهمات العينية المسموح فيها ولا تشير إلى أي شروط حول الإعفاءات الضريبية على المنح والقروض. ثمة تقصير آخر في التعليمات المتعلقة بالأحزاب والمرشحين على السواء، وهو عدم اشتراط نشر الإفصاح المالي لاطلاع عامة المواطنين بمضمونه، بل فقط لاطلاع لجنة شؤون الأحزاب والهيئة المستقلة للانتخاب.[١٨٠]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٢,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتوجب على الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين الإفصاح عن البيانات المالية لحملاتهم الانتخابية تحتوي على أوجه الدخل والإنفاق والمانحين الأشخاص؟ التقييم: ١: يتوجب على الأحزاب السياسية (والمرشحين السياسيين إذا أمكن) نشر تقارير مالية سنوية تحتوي على بنود الدخل والإنفاق المتعلقة بحملاتهم الانتخابية والإفصاح عن المانحين الذين ساهموا في تمويل الحملة بحد أقصاه ١٠٠٠ يورو/دولار أو أقل. ٠,٥: يتوجب على الأحزاب السياسية (والمرشحين السياسيين إذا أمكن) نشر تقارير مالية تحتوي على بنود الدخل المتعلقة بحملاتهم الانتخابية لاطلاع المواطنين، والإفصاح عن المانحين الذين ساهموا في تمويل الحملة بحد أقصاه ٥٠٠١ و ٢٠٠٠٠ يورو/دولار على مدى سنة واحدة. ٠: لا يتوجب على الأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين نشر تقارير مالية أو أنه لا يتوجب على التقارير أن تحتوي على معلومات المانحين الذين ساهموا بما يزيد عن ٢٠٠٠١ يورو/دولار للحملة. لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

الإجابة	التقييم:١ فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، تنص المادة ٨ على أن يكون لكل حزب نظام أساسي يتم في بنوده تحديد الموارد المالية للحزب وأحكام تنظيم شؤونه المالية وإعداد موازنته السنوية وإجراءات مسك حساباته بما في ذلك أوجه إنفاق أمواله وإجراءات صرفها وإعداد بياناته المالية الختامية عن كل سنة سابقة. وتنص المادة ٢٢ على وجوب احتفاظ الحزب بسجل إيراداته ومصروفاته بصورة مفصلة وفقا لأحكام القانون، بينما تنص المادة ٢٩ أن على الحزب تعيين محاسب قانوني لتدقيق حساباته وبياناته المالية السنوية. وأنه يتوجب على الحزب أن يرسل إلى اللجنة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية نسخة من موازنته السنوية وبياناته المالية المصادق عليها للسنة السابقة وفقا لأحكام نظامه الأساسي، وكذلك بياناً مفصلا وموقعاً من الأمين العام يتضمن موارد الحزب المالية. وبموجب المادة ٢٩ يحق للرئيس أو من يفوضه، على أن يكون محاسباً قانونياً أو مندوباً عن ديوان المحاسبة، حق الاطلاع على حسابات الحزب وتدقيق قيوده المالية وتقديم تقرير بذلك إلى اللجنة على أن ترسل نسخة منه إلى الأمين العام.[١٨١] وفيما يتعلق بالمرشحين، وبهدف تنظيم عملية تمويل الحملات الانتخابية، يتوجب على القوائم المرشحة فتح حساب خاص يتم من خلاله صرف مبالغ الحملة، وتعيين محاسب مرخص لتدقيق الحسابات وتقديم تقرير حول مصادر التمويل وأوجه الإنفاق للهيئة عند الطلب (المادة ١٥ من تعليمات الهيئة المستقلة للانتخاب). وعلى المفوضين عن القوائم أو أي من مرشحيهم أيضا الإعلان عن مصادر وقنوات تمويل حملاتهم الانتخابية (المادة ١٤). غير أنه وعلى العكس من التعليمات المفروضة على تمويل الأحزاب السياسية، لا تنص هذه التعليمات على تقديم هذه التقارير المالية سنويا.[١٨٢]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٢,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتوجب على الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين، إذا أمكن، الإفصاح عن بياناتهم المالية السنوية والتي تحتوي على أوجه الدخل والإنفاق والمانحين الأشخاص؟ التقييم: ١: يتوجب على الأحزاب السياسية (والمرشحين السياسيين إذا أمكن) نشر تقارير مالية سنوية تحتوي على بنود الدخل والإنفاق والإفصاح عن المانحين الذين ساهموا في تمويل نفقات الحزب السنوية بحد أقصاه ١٠٠٠ يورو/دولار أو أقل. ٠,٥: يتوجب على الأحزاب السياسية (والمرشحين السياسيين إذا أمكن) نشر تقارير مالية سنوية تحتوي على بنود الدخل لاطلاع المواطنين، والإفصاح عن المانحين الرئيسيين الذين ساهموا بحد أقصاه ١،٠٠١ و ٥،٠٠٠ يورو/دولار على مدى سنة واحدة. ٠,٢٥: يتوجب على الأحزاب السياسية والمرشحين نشر تقارير مالية تحتوي على بنود الدخل لاطلاع المواطنين، والإفصاح عن المانحين الرئيسيين الذين ساهموا بحد أقصاه ٥،٠٠٠ و ٢٠،٠٠٠ يورو/دولار على مدى سنة واحدة. ٠: لا يتوجب على الأحزاب السياسية والمرشحين نشر تقارير مالية أو أنه لا يتوجب على التقارير أن تحتوي على معلومات المانحين الذين ساهموا بما يزيد عن ٢٠٠١ يورو/دولار على مدى سنة واحدة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٢٥ يتوجب على قوائم المرشحين والأحزاب السياسية تعيين محاسب قانوني لتدقيق حسابات الحزب أو القائمة وليقدم تقاريره حول الموارد والنفقات إلى الهيئة. وينص قانون الأحزاب السياسية على ضرورة تقديم هذه التقارير على أساس سنوي، إلا أن التعليمات التنفيذية للهيئة حول المبادئ الإرشادية للحملات الانتخابية الدعائية (رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦) لا تشير إلى ضرورة تقديم تقارير سنوية.[١٨٣] غير أن كل من قانون الأحزاب والتعليمات الخاصة بالمرشحين تنص على ضرورة إعلان المرشحين والأحزاب عن موارد تمويل حملاتهم إلى السلطات ذات العلاقة.[١٨٤]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٢,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تخضع نفقات الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية (والمرشحين إذا أمكن) إلى المراجعة المستقلة؟ التقييم: ١: تخضع نفقات الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية (والمرشحين إذا أمكن) إلى المراجعة المستقلة ويمنح الإطار القانوني لهيئة الإشراف الاستقلال التام والسلطة والموارد للقيام بتدقيق البيانات والسجلات المالية بصورة فاعلة. ٠,٥: تخضع نفقات الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية (والمرشحين إذا أمكن) إلى المراجعة المستقلة إلا أن الإطار القانوني لا يمنح هيئة الإشراف الاستقلال التام أو لا يوفر لها السلطة الكافية والموارد للقيام بتدقيق البيانات والسجلات المالية بصورة فاعلة. ٠: لا يتوجب على الأحزاب السياسية والمرشحين تقديم البيانات المالية المتعلقة بحملاتهم الانتخابية، أو أن القانون لا ينص على آلية رقابة. -: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٥ بينما تضمن القوانين ذات العلاقة الاستقلال السياسي للهيئة، لا يوجد تعليمات مشابهة لغاية الآن تختص بلجنة شؤون الأحزاب، فبموجب القانون، تتمتع الهيئة بالاستقلال المالي والإداري للقيام بمهامها (قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم ١١ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته بموجب القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٥، المادة ٣). ويحق للهيئة أن تطلب وفي أي وقت، تقريرا مفصلا عن مصادر تمويل ونفقات المرشح والقائمة يتم إعداده من قبل مدقق الحسابات لدى المرشح أو القائمة. كما ينص القانون على خضوع مفوض الهيئة لقانون الكسب غير المشروع ورقابة ديوان المحاسبة (المادة ٢٥) وأن يتفرغ لعمله و ألا يتولى أي منصب آخر في القطاع العام أو الخاص لتفادي أي تعارض في المصالح (المادة ٩).[١٨٥] وتضيف التعليمات المفروضة على اختيار المفوضين تأكيدات إضافية على استقلالية الهيئة، إذ يتم اختيار المفوضين من قبل لجنة تضم رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس القضائي، ورئيس مجلس الأعيان، ويرأس اللجنة رئيس الوزراء. وعلى المفوض أن يحمل الجنسية الأردنية لما يقل عن ١٠ سنوات وألا يكون عضوا في مجلس الأعيان، ولا يستطيع الترشح لأي انتخابات تشرف عليها الهيئة أو المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر بالحملات الانتخابية لأي من المرشحين (المادة ١٧).[١٨٦] ليومنا هذا لم يصدر أي معلومات تشير إلى ارتكاب أي من المفوضين أي فعل قد يؤثر على استقلال الهيئة، ولضمان استمرار هذا النهج، تتولى وحدة رقابة داخلية في الهيئة مهمة التحقيق بأي شبهة أو نشاط قد يؤثر سلبا على استقلالها. وأما لجنة شؤون الأحزاب، فهي لجنة شبه حكومية وتضم عضوية الأمناء العامين في مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الثقافة، وممثل عن المجتمع المدني، وممثل عن المركز الوطني لحقوق الإنسان (المادة ٩، القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥). ويناط برئيس اللجنة أو ممثله محاسب مرخص أو ممثل عن ديوان المحاسبة يتولى مسؤولية مراجعة الحسابات والسجلات المالية للأحزاب في أي وقت، إلا أن الإطار التشريعي الذي يعطي الاستقلال للجنة ليس بصرامة تشريع الهيئة. ويفرض الوضع شبه الحكومي للجنة أن يكون لدى أغلبية أعضائها منصبا سياسيا خلال عملهم في اللجنة.[١٨٧] ووفقا لوزارة العدل، لم تحصل أي مخالفة في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين أو للقوائم خلال العامين الماضيين.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٢,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تخضع حسابات الأحزاب السياسية السنوية (والمرشحين إذا أمكن) إلى المراجعة المستقلة؟ التقييم: ١: تخضع البيانات المالية للأحزاب السياسية والمرشحين إلى المراجعة المستقلة ويمنح الإطار القانوني هيئة الإشراف الاستقلال التام والسلطة والموارد للقيام بتدقيق البيانات والسجلات المالية بصورة فاعلة. ٠,٥: تخضع البيانات الحسابية للأحزاب السياسية والمرشحين إلى المراجعة المستقلة إلا أن الإطار القانوني لا يمنح هيئة الإشراف الاستقلال التام أو لا يوفر لها السلطة الكافية والموارد للقيام بتدقيق البيانات والسجلات المالية بصورة فاعلة. ٠: لا يتوجب على الأحزاب السياسية والمرشحين تقديم البيانات المالية السنوية، أو أن القانون لا ينص على آلية رقابة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠.٥ الرجاء الاطلاع على ١٢,٤

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٢,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هو المعدل حسب تقييم شفافية السياسة والمال الصادر عن النزاهة الدولية؟
الإجابة	لا تتوفر البيانات.

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٢,٧ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تم معاقبة الأحزاب السياسية والمرشحين لانتهاك شروط التمويل أو بعدم الامتثال إلى متطلبات الإفصاح خلال العامين الماضيين، وحسب الأدلة المتوفرة علنا؟
الإجابة	وفقاً لوزارة العدل وفي العام ٢٠١٦، كان هناك إدانة واحدة لقبول التبرعات أو التمويل من أشخاص أردنيين دون الإفصاح والتسجيل، وإدانة واحدة لتمويل الإرهاب. وفي العام ٢٠١٧ صدرت ثلاث إدانات لقبول تبرعات أو تمويل من أردنيين دون الإفصاح والتسجيل، وهي حالة أُعلن فيها أن الشخص المعني أو الأشخاص أبرياء، وإدانة واحدة لتمويل الإرهاب. حاليا هناك حالة واحدة قائمة تتعلق بقبول التبرعات أو التمويل من الأشخاص الأردنيين دون الإفصاح والتسجيل.

الهدف الفرعي ١٦,٦: "إنشاء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وشفافة على كافة المستويات"

١٣. الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,١=
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد قانون أو لوائح أو مدونة سلوك للمسؤولين الحكوميين، والموظفين، وممثلي الحكومة والتي تتعامل مع القضايا التالية: أ– النزاهة والعدالة والحيادية ب– الهدايا، والمزايا والضيافة ج– تضارب المصالح؟ التقييم: ١: يوجد قانون أو لائحة أو مدونة سلوك لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه. ٠,٥: يوجد قانون أو لائحة أو مدونة سلوك لمعالجة اثنتين من القضايا المذكورة أعلاه. ٠,٢٥: يوجد قانون أو لائحة أو مدونة سلوك لمعالجة إحدى القضايا المذكورة أعلاه فقط. ٠: لا يوجد قانون أو لائحة أو مدونة سلوك لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه أو أن القوانين أو اللوائح أو مدونة السلوك لا تعالج القضايا المذكورة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ تعالج مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاق الوظيفة العامة أمور النزاهة والعدالة والحيادية (المواد ٣،٥، ٩) والهدايا والمزايا والضيافة (المادة ٨) وتضارب المصالح (المادة ٩).[١٨٨] بالتحديد، وبموجب المادة ٣ تسري أحكام المدونة على جميع الموظفين الخاضعين للخدمة المدنية وعلى موظفي المؤسسات والدوائر المستقلة، وأنه يجب على كل موظف جديد وقبل مباشرته العمل توقيع وثيقة يتعهد فيها الالتزام بهذه المدونة، ويتم الاحتفاظ بنسخة من هذا التعهد في ملفه الوظيفي. وترتكز المدونة على أسس العدالة ومبادئها وعلى تكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة والنزاهة المهنية والحيادية والانتماء للوطن والدائرة والإصرار على تحقيق رسالتها وأهدافها وتحمل المسؤولية، وعلى الموظف الالتزام بأحكام هذه المدونة إضافة إلى الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها. وأي مخالفة لأحكام هذه المدونة تستوجب المساءلة واتخاذ الإجراءات والعقوبات التأديبية وفقا لأحكام النظام. وتنص المادة ٥ أنه على الموظف العمل لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق المصلحة العامة دون سواها. وتنص المادة ٨ أن على الموظف عدم قبول أو طلب أي هدايا أو ضيافة أو أي فوائد أخرى من أي نوع كانت، سواء كانت مباشرة أو بالواسطة، قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على موضوعيته في تنفيذ مهامه الوظيفية أو من شأنها أن تؤثر على قراراته، أو قد تضطره للالتزام بشيء ما لقاء قبولها. وتنص المادة ٩ أن على الموظف الامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل بين مصالحه الشخصية من جهة وبين مسؤولياته ومهامه الوظيفية من جهة أخرى. وأيضا، الامتناع عن القيام بأي نشاط لا يتناسب مع أدائه الموضوعي والمتجرد لمهامه، أو يمكن أن يؤدي إلى معاملة تفضيلية لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع الحكومة، أو يسئ لسمعة دائرته أو يعرض علاقاتها مع الجمهور للخطر.[١٨٩]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد قانون أو سياسة واضحة للتعامل مع الباب الدوار – انتقال الموظفين من الوظيفة العامة إلى القطاع الخاص، مع الاستمرار بالعمل في نفس القطاع أو القضايا، الأمر الذي قد ينتج عنه تضارب مصالح ويحمل الموظف العام إلى سوء استعمال المعلومات والسلطة التي يتمتع فيها لمصلحة القطاع الخاص؟ التقييم: ١: يوجد قانون أو سياسة واضحة للتعامل مع الباب الدوار. ٠: لا يوجد قانون أو سياسة واضحة للتعامل مع الباب الدوار. ٠,٢٥ –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ تعالج المدونة موضوع «الباب الدوار» وتضع إجراءات لمنع أي تعارض مصالح قد ينشأ. وتنص المادة ٩ من المدونة على عدم قبول الموظف وظيفة خلال سنة من تاريخ تركه لعمله في القطاع العام في أية مؤسسة كان لها تعاملات رسمية هامة مع الدائرة التي عمل فيها إلا بموجب موافقة خطية من الوزير صاحب العلاقة. كما تنص المادة على عدم السماح للموظف بعد ترك الوظيفة تقديم نصائح لعملاء هذه المؤسسات اعتماداً على معلومات اكتسبها خلال عمله في المنصب العام تتعلق ببرامج وسياسات الدائرة التي عمل فيها في حال كانت هذه المعلومات غير متاحة للعامة. وتنص المادة كذلك أن على الموظف إعلام رئيسه المباشر خطياً وبشكل فوري في حال تعارض مصالحه مع أي شخص في تعاملاته مع الحكومة، أو إذا حصل التعارض بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة، أو تعرض الموظف إلى ضغوط تتعارض مع مهامه الرسمية، أو تثير شكوكا حول الموضوعية التي يجب أن يتعامل بها. كما تفرض المادة على الموظف تفادي إقامة علاقات وثيقة مع أفراد أو مؤسسات تعتمد مصالحها بشكل أساسي على قراراته أو قرارات دائرته. وتحدد المادة أيضا سياسة الانتقال من الوظيفة العامة إلى القطاع الخاص فيما يتعلق بتعارض المصالح، وتسري أحكامها على جميع الموظفين الخاضعين للخدمة المدنية، وعلى موظفي المؤسسات والدوائر المستقلة.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تشمل السياسة التي تتعامل مع الباب الدوار كافة صناع القرار ذوي العلاقة في القطاع العام؟ التقييم: ١: يوفر القانون أو السياسة التي تتعامل مع الباب الدوار تغطية شاملة لكافة صناع القرار ذوي العلاقة في القطاع العام. ٠,٥: يوفر القانون أو السياسة التي تتعامل مع الباب الدوار تغطية لمعظم صناع القرار ذوي العلاقة في القطاع العام إلا أن بعض المناصب غير مشمولة. ٠,٢٥: ينطبق القانون أو السياسة التي تتعامل مع الباب الدوار فقط على بعض صناع القرار ذوي العلاقة في القطاع العام ولا تشمل معظم مناصب صناعة القرار. ٠: لا يوجد قانون أو سياسة واضحة للتعامل مع الباب الدوار أو أن القانون لا يحدد المناصب المشمولة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ الرجاء الاطلاع على ١٣,٢

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد فترة انتقالية إجبارية أو حد أدنى للفترة بين قبول موظف القطاع العام وظيفة في القطاع الخاص لها علاقة بمنصبه السابق – فيما يتعلق بأعضاء الحكومة وغيرهم من كبار المسؤولين صانعي القرار؟ التقييم: ١: تحدد السياسة سنتين كحد أدنى لمناصب وحالات معينة حيث تتسبب الوظيفة الجديدة لأعضاء الحكومة السابقين وغيرهم من كبار المسؤولين بتضارب مصالح. ٠,٥: تحدد السياسة ستة أشهر كحد أدنى لمناصب وحالات معينة حيث تتسبب الوظيفة الجديدة لأعضاء الحكومة السابقين وغيرهم من كبار المسؤولين بتضارب مصالح. ٠: لا يوجد حد أدنى أو قيود على الفترة اللاحقة للمنصب العام. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٥ الرجاء الاطلاع على ١٣,٢

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد هيئة عامة واحدة أو سلطات أخرى مسؤولة عن تقديم النصح والإشراف على لوائح الباب الدوار؟ التقييم: ١: يوجد هيئة عامة واحدة أو سلطات أخرى مسؤولة عن تقديم النصح والإشراف على لوائح الباب الدوار. ٠: لا يوجد هيئة عامة واحدة أو سلطات أخرى مسؤولة عن تقديم النصح والإشراف على لوائح الباب الدوار. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ يكون الوزراء والأمناء العامين مسؤولون عن ضمان تطبيق مدونة السلوك بكافة أحكامها، بما فيها المادة ٩. وكما تم الإشارة سابقا، على الوزراء التوقيع على موافقة خطية للموظف الذي يرغب بتغيير عمله والانتقال إلى مؤسسة ذات علاقة وثيقة بوظيفته العامة.[١٩٠]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد عقوبات مناسبة رادعة للأفراد الذين لا يلتزمون بالقانون أو الشركات التي لا تلتزم بالسياسة التي تتعامل مع الباب الدوار؟ التقييم: ١: يمكن إعتبار العقوبات بأنها مناسبة ورادعة. ٠,٥: يوجد عقوبات بموجب القانون ولكنها ليست مناسبة أو رادعة. ٠: لا ينص القانون على عقوبات. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.

الإجابة	التقييم: ١ ولا تحدد المدونة العقوبات المفروضة على الأشخاص أو المؤسسات التي تخالف السياسة التي تضبط «الباب الدوار»، غير أنها تشير إلى أن أي مخالفة لأي من الأحكام، بما فيها «الباب الدوار» تكون خاضعة للمسائلة واتخاذ الإجراءات التأديبية والعقوبات بموجب القانون.[١٩١] ولأن سياسة «الباب الدوار» إذا تركت دون إشراف غالبا ما تؤدي إلى علاقات قد ينتج عنها تعارض مصالح فإن عدم الإفصاح عن مثل هذه العلاقات قد يؤدي إلى انتهاك المادة ٥ من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تعتبر فعل فساد «عدم الإعلان أو عدم الإفصاح عن استثمارات أو أملاك أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح، بموجب القانون، بحيث يتأتى من عدم الإفصاح منافع شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى اعتبار ذلك سوء استخدام للوظيفة/ النفوذ، خلافا لأحكام القانون. [١٩٢] تكون العقوبة الرادعة والمتناسبة لمثل هذه الأفعال السجن لمدة لا تقل عن أربعة أشهر، أو غرامة لا تقل عن ٥٠٠ دينار ولا تزيد عن ٥٠٠٠ دينار، أو كلاهما (المادة ٢٢).[١٩٣]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,٨ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يفرض القانون على كبار المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية الإفصاح بشكل منتظم (على الأقل مرة سنويا) عن مصالحهم، بما فيها المناصب المدفوعة أو غير المدفوعة الأجر والمصالح المالية في الشركات والمؤسسات الأخرى؟ التقييم: ١: يفرض الإطار القانوني على كبار المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية الإفصاح عن مصالحهم على الأقل مرة سنويا. ٠,٢٥: يفرض القانون على كبار المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية الإفصاح عن مصالحهم، إلا أن القانون لا ينص على مرة سنويا، أو لا يحدد الفترة الزمنية بين الإفصاح والآخر. ٠: لا يفرض القانون على كبار المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية الإفصاح عن مصالحهم. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ عند تحديد السياسات المتعلقة بإشهار المنفعة، يحدد قانون إشهار الذمة المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٦ أي أموال، منقولة غير منقولة على أنها منفعة أو حق بمنفعة. وتنص المادة ٥ أن كل من يخضع للقانون عليه تقديم إقرار بذمته المالية وذمة زوجه وأولاده القصر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تزويده بالنماذج الخاصة، وبصورة دورية، خلال شهر كانون الثاني الذي يلي انقضاء سنتين على تقديم الإقرار السابق. وكما ينص قانون الكسب غير المشروع لسنة ٢٠١٤، على المسؤولين في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية الالتزام بمتطلبات إشهار الذمة التي ينص عليها القانون رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٦.[١٩٤] بموجب قانون الكسب غير المشروع لسنة ٢٠١٤ تم تأسيس دائرة إشهار الذمة المالية في وزارة العدل لإدارة الإقرارات المالية. يرأس الدائرة قاضي محكمة التمييز ويعينه المجلس القضائي، ولديه الموارد البشرية اللازمة لإدارة شؤون الدائرة كما ينص القانون.[١٩٥] وفي حال عدم امتثال أي مسؤول يخضع لقوانين ٢٠٠٦ و ٢٠١٤ بمتطلبات الإشهار، تنص المواد ١١ و ١٢ من قانون سنة ٢٠٠٦ على عدد من العقوبات الرادعة بما يتناسب مع الجنحة. وفي حين يفصل كل من قانون إشهار الذمة المالية وقانون الكسب غير المشروع متطلبات وإجراءات الإفصاح عن الدخل والأصول، وعقوبات عدم الامتثال، لا يوجد تشريع يفصل إجراءات إشهار المنفعة. وفيما يتعلق بمعالجة إشهار المنفعة، تفرض مدونة السلوك على الموظف أن يعلم مديره خطيا بأي تضارب محتمل في المصالح مباشرة عند حصول هذا التضارب.[١٩٦]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,٩ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تشمل متطلبات إشهار المنفعة المسؤولين في كافة السلطات الحكومية بما فيها التنفيذية والتشريعية والقضائية والخدمة المدنية وغيرها من الهيئات ذات العلاقة؟ التقييم: ١: يشمل إشهار المنفعة كبار المسؤولين في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والخدمة المدنية/ الهيئات العامة. ٠,٧٥: يشمل إشهار المنفعة ثلاثة من القطاعات المذكورة. ٠,٥: يشمل إشهار المنفعة اثنين من القطاعات المذكورة. ٠,٢٥: يشمل إشهار المنفعة أحد ٠: لا يوجد متطلب إشهار المنفعة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ تنطبق آليات إشهار المنفعة المنصوص عليها في مدونة السلوك على كافة أفراد الخدمة المدنية.[١٩٧]

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١٣,١٠ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يفرض الإطار القانوني على كبار المسؤولين الحكوميين وكبار أفراد الخدمة المدنية الإفصاح الدوري عن مصالحهم (على الأقل مرة سنويا)؟ التقييم: ١: يفرض الإطار القانوني على كبار المسؤولين الحكوميين وكبار أفراد الخدمة المدنية الإفصاح الدوري عن مصالحهم على الأقل مرة سنويا. ٠,٢٥: يفرض الإطار القانوني على كبار المسؤولين الحكوميين وكبار أفراد الخدمة المدنية الإفصاح عن مصالحهم ولكن لا يفرض عليهم أن يكون الإفصاح سنويا أو لا يحدد الفترات الزمنية لذلك. ٠: لا يفرض الإطار القانوني على كبار المسؤولين الحكوميين وكبار أفراد الخدمة المدنية الإفصاح عن مصالحهم. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ يرجى الاطلاع على ١٣,٨

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,١١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تشمل متطلبات الإفصاح عن الأصول والدخل المسؤولين في كافة السلطات الحكومية، بما فيها التنفيذية والتشريعية والقضائية وأفراد الخدمة المدنية والهيئات العامة ذات العلاقة؟ التقييم: ١: تشمل متطلبات الإفصاح عن الأصول والدخل المسؤولين في كافة السلطات الحكومية، بما فيها التنفيذية والتشريعية والقضائية وأفراد الخدمة المدنية والهيئات العامة ذات العلاقة. ٠,٧٥: تشمل متطلبات الإفصاح عن الأصول والدخل ثلاثة من القطاعات المذكورة. ٠,٥: تشمل متطلبات الإفصاح عن الأصول والدخل اثنان من القطاعات المذكورة. ٠,٢٥: تشمل متطلبات الإفصاح عن الأصول والدخل أحد القطاعات المذكورة. ٠: لا يوجد متطلب الإفصاح عن الدخل والأصول. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ تحدد المادة رقم ٣ من قانون الكسب غير المشروع المسؤولين الذين عليهم الامتثال للإفصاح المالي: « تطبق أحكام هذا القانون من تاريخ نفاذ أحكام قانون إشهار الذمة المالية رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٦، وعلى كل من شغل أو يشغل أيا من الوظائف التالية: أ- رئيس الوزراء والوزراء، رئيس و أعضاء مجلس الأعيان، رئيس وأعضاء مجلس النواب، رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، القضاة، محافظ البنك المركزي ونوابه، رئيس الديوان الملكي والأمين العام ووزير البلاط ومستشاري جلالة الملك والمستشارين في الديوان الملكي، رؤساء الهيئات المستقلة والسلطات وأعضاء مجالسها، رؤساء مجالس المفوضين وأعضائها، رؤساء المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة المدنية والعسكرية والأمنية ومديريها وأعضاء مجالس إدارتها إن وجدت، رؤساء الجامعات الرسمية، السفراء وموظفي الفئة العليا ومن يماثلهم في الرتبة و/ أو الراتب في الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة، أمين عمان وأعضاء مجلس أمانة عمان ورؤساء المجالس البلدية وأعضائها من بلديات الفئة الأولى والثانية وفق قانون البلديات، رؤساء لجان العطاءات المركزية العامة والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية والأمنية ولجان العطاءات و اللوازم في الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات وأعضاء أي منها، ممثلي الحكومة والضمان الاجتماعي في مجالس الإدارات وهيئات المديرين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة والضمان الاجتماعي، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات وهيئات المديرين أو أي مدير عام في الشركات والمؤسسات المملوكة بالكامل للحكومة أو الضمان الاجتماعي أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة، نقباء النقابات المهنية والعمالية ورؤساء وأعضاء مجالس الاتحادات الرياضية والعمالية والخيرية والتعاونية ورؤساء الأحزاب والأمناء العامين.[١٩٨]

البعد	الخلفية
رقم المؤشر	١٣,١٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتطلب الإطار القانوني نشر المعلومات التي يتضمنها إشهار المنفعة والدخل والأصول للجمهور؟ التقييم: ١: يجب أن تكون كافة المعلومات التي تتضمنها بيانات إشهار المنفعة وعن الدخل والأصول أو معظمها متاحة للجمهور (ربما يلزم بعض التنقيح لحماية شرعية خصوصية المصالح). ٠,٧٥: يجب أن تكون كافة المعلومات التي تتضمنها بيانات إشهار المنفعة والدخل والأصول متاحة للجمهور ولكن هنالك حذف في بيانات إشهار المنفعة أو في نماذج الإفصاح عن الدخل والأصول. ٠,٥: يجب أن تكون كافة المعلومات التي تتضمنها بيانات إشهار المنفعة والدخل والأصول متاحة للجمهور ولكن هنالك حذف في بيانات إشهار المنفعة و في نماذج الإفصاح عن الدخل والأصول. ٠,٢٥: معلومات محددة في بيانات إشهار المنفعة والدخل والأصول يجب أن تكون متاحة للجمهور. ٠: لا تتوفر المعلومات التي تتضمنها بيانات إشهار المنفعة والدخل والأصول للجمهور. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	لا يوجد متطلب يفرض توفير المعلومات التي تتضمنها بيانات إشهار المنفعة والدخل والأصول إلى الجمهور.[١٩٩]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,١٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يؤسس الإطار القانوني لهيئة رقابة تتمتع بالاستقلال السياسي اللازم والسلطة القانونية لتدقيق بيانات إشهار الدخل والأصول؟ التقييم: ١: يؤسس الإطار القانوني لآلية رقابة مستقلة تتمتع بالاستقلال السياسي اللازم والسلطة القانونية لتدقيق بيانات إشهار الدخل والأصول؟ ٠,٧٥: يؤسس الإطار القانوني لآلية رقابة مستقلة ولكنه يوفر الاستقلال السياسي اللازم أو السلطة القانونية لتدقيق بيانات إشهار الدخل والأصول؟ ٠,٢٥: يؤسس الإطار القانوني لآلية رقابة مستقلة ولكنه لا يوفر الاستقلال السياسي اللازم أو السلطة القانونية لتدقيق بيانات إشهار الدخل والأصول؟ ٠: لا يؤسس الإطار القانوني أي آلية رقابة لتدقيق بيانات إشهار الدخل والأصول؟ -: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ بموجب قانون الكسب غير المشروع لسنة ٢٠١٤ تم تأسيس دائرة إشهار الذمة المالية في وزارة العدل لإدارة الإقرارات المالية. يرأس الدائرة قاضي محكمة التمييز ويعينه المجلس القضائي، ولديه الموارد البشرية اللازمة لإدارة شؤون الدائرة.[٢٠٠]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٣,١٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتضمن القانون عقوبات متناسبة ورادعة في حال عدم الامتثال إلى متطلبات إشهار بيانات المنفعة والدخل والأصول؟ التقييم: ١: يتضمن القانون عقوبات متناسبة ورادعة في حال عدم الامتثال إلى متطلبات إشهار بيانات المنفعة والدخل والأصول أو في حال تقديم بيانات غير مكتملة أو كاذبة. ٠,٧٥: يتضمن القانون عقوبات في حال عدم الامتثال إلى متطلبات إشهار بيانات المنفعة والدخل والأصول أو في حال تقديم بيانات غير مكتملة أو كاذبة ولكن تكون العقوبات متناسبة ورادعة فيما يتعلق بالمنفعة أو الدخل والأصول. ٠,٥: يتضمن القانون عقوبات في حال عدم الامتثال إلى متطلبات إشهار بيانات المنفعة و/ أو الدخل والأصول ولكن العقوبات غير متناسبة وغير رادعة. ٠,٢٥: يتضمن القانون عقوبات تتعلق بمتطلبات إشهار بيانات المنفعة و/ أو الدخل والأصول ولكنها تغطي بعض جوانب عدم الامتثال (مثل البيانات غير المكتملة أو الكاذبة). ٠: لا يتضمن القانون عقوبات في حال عدم إشهار بيانات المنفعة والدخل والأصول أو في حال تقديم بيانات غير مكتملة أو كاذبة. -: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ يتضمن القانون أو السياسة عقوبات متناسبة ورادعة في حال عدم الإفصاح، أو في حال إشهار بيانات غير مكتملة أو كاذبة فيما يتعلق بالمنفعة والدخل والأصول. وبموجب قانون الكسب غير المشروع تكون العقوبة السجن لمدة سنة واحدة، أو غرامة قيمتها ١٠٠٠ (أو العقوبتين) في حال عدم الإفصاح، و سجن لمدة ثلاثة أشهر في حال تقدم بيانات غير دقيقة.[٢٠١]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٣,١٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تم خلال العامين الماضيين فرض عقوبات على كبار المسؤولين، سواء المنتخبين أو المعينين أو كبار أفراد الخدمة المدنية بسبب عدم تقديم بيانات إشهار المنفعة أو الدخل والأصول، أو بسبب تقديم معلومات ناقصة أو كاذبة في بياناتهم، حسب الأدلة الظاهرة للجميع؟
الإجابة	لا تتوفر البيانات العلنية عن حالات تم فيها فرض عقوبات على مسؤولين بسبب عدم تقديم بيانات إشهار المنفعة أو الدخل والأصول. حسب وزارة العدل، يتم تشكيل لجان التحقيق داخل الهيئات ذات العلاقة.[٢٠٢]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٣,١٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	كيف تقيم فاعلية آلية الكشف عن المنفعة والأصول والدخل؟ هل هناك شرط الإفصاح عن الهدايا والضيافة التي يتلقاها المسؤولون الحكوميون وموظف الخدمة المدنية (إن وج)؟ هل حدثت أية تطورات في العامين الماضيين تشير إلى تحسن أو تراجع في آلية الكشف؟
الإجابة	تعتبر آليات الإفصاح عن الأصول والدخل شاملة، إذ تضع مدونة السلوك آليات قبول الهدايا والضيافة، حيث تنص المادة ٨ على عدم قبول كافة العاملين في القطاع العام أي هدايا أو ضيافة أو أي فوائد أخرى من أي نوع كانت، مباشرة أو بالواسطة، قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على موضوعيته في تنفيذ مهامه الوظيفية أو من شأنها أن تؤثر على قراراته، أو قد تضطره للالتزام بشيء ما لقاء قبولها. وعندما يكون الموظف في حالة لا يمكنه فيها رفض الهدايا أو الضيافة أو الفوائد الأخرى و التي لا تؤثر على موضوعيته، أو عندما يعتقد أن قبول أنواع معينة من الضيافة سيعود بنفع جيد على المؤسسة، على الموظف إعلام رئيسه المباشر بذلك خطياً، وعلى الرئيس المباشر إعلام الموظف خطياً ما إذا كان يجب رفض الهدايا أو الضيافة أو الفوائد الأخرى أو الاحتفاظ بها من قبل الدائرة، أو التبرع بها لمؤسسة خيرية، أو التصرف بها أو الاحتفاظ بها من قبل الموظف المعني. بموجب المادة أيضا، تقوم المؤسسات بفتح سجل خاص بالهدايا المقدمة والمقبولة وكيف تم التعامل معها.[٢٠٣] غير أنه عند معالجة موضوع الإبلاغ عن تعارض المصالح، تنص مدونة السلوك فقط على ضرورة تقديم الموظف بلاغا خطيا فوريا لرئيسه يعلمه فيه عن أي احتمال لحدوث تعارض في المصالح.[٢٠٤] بينما تتم الإشارة في قانوني إشهار الذمة المالية و الكسب غير المشروع فقط إلى آليات إشهار بيانات الأصول والأرباح، ولا يرد فيهما أي إشارة إلى آليات رصد تعارض المصالح، بمعنى آخر فإن إجراءات المصالح ليست بوضوح وصرامة إجراءات الأصول والأرباح.[٢٠٥] وفقا لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، أحد أهداف إستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢٥ هو رفع الربط الالكتروني بين الهيئة ومؤسسات الرقابة الشريكة الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف، أسست الهيئة مشروع رقابة لجمع المعلومات وخاصة حول أصول المتهمين وزوجاتهم وأولادهم القصر من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والتي يمكن الاستعانة بها لكشف قضايا الفساد.[٢٠٦]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٣,١٧ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل هناك أدلة عامة تثبت تخصيص موارد كافية لتنفيذ بنية تحتية للنزاهة؟ وهل حصلت تغييرات بارزة أخرى على إطار نزاهة القطاع العام وذلك وفق ما هو متوفر من أدلة عامة؟
الإجابة	تعتبر موارد هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تضم ديوان المظالم (الامبودزمان) أقل من المؤسسات الحكومية الأخرى، حيث تخضع مخصصاتها للمناقشة من قبل كل من البرلمان ومجلس الوزراء. [٢٠٧] ومن ناحية أخرى، تعتبر وزارة العدل والتي تضم دائرة إشهار الذمة المالية بأنها تتمتع بقدر كبير من الاستقلال من حيث إطارها التشريعي والموارد المخصصة لها. [٢٠٨] وفقاً لتقرير هيئة النزاهة ومكافحة الفساد حول إنجازات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٥، فقد تم تنفيذ العديد من ورش العمل التدريبية للمسؤولين الحكوميين، وأكثر من ٢١ محاضرة حول النزاهة ومكافحة الفساد في مختلف الوزارات والدوائر، و ٧ اجتماعات مع مختلف الدوائر الحكومية و المؤسسات منذ بداية الإستراتيجية عام ٢٠١٧. إضافة إلى ذلك، قدمت مواد ودورات تدريبية حول معايير النزاهة ومكافحة الفساد إلى معهد الإدارة العامة- المؤسسة المسؤولة عن تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في القطاع العام- كجزء من برامج بناء القدرات من الرقابية وتدريب الموظفين الجدد. [٢٠٩] وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس الوزراء الجديد عمر الرزاز، الذي تولى الرئاسة في أعقاب استقالة سلفه بسبب احتجاجات واسعة النطاق ضد إجراءات التقشف، بتسليط الضوء في الآونة الأخيرة على دائرة إشهار الذمة المالية وعلى آليات الإفصاح من خلال اجتماعه بمدير الدائرة وإشهار ذمته المالية. [٢١٠] وفي هذا الصدد، دعا رئيس الوزراء جميع أعضاء الحكومة إلى تقديم بياناتهم المالية إلى الدائرة وفقا لقانون الكسب غير المشروع. [٢١١]

١٤. الشفافية المالية

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٤,١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد تشريع يفرض درجة عالية من الشفافية المالية؟ التقييم: ١: يفرض الإطار التشريعي درجة عالية من الشفافية المالية ونشر كافة وثائق الميزانية الرئيسية المذكورة أعلاه. ٠,٧٥: يفرض الإطار التشريعي درجة عالية من الشفافية المالية ونشر سبع وثائق من وثائق الميزانية الرئيسية المذكورة أعلاه. ٠,٥: يفرض الإطار التشريعي درجة عالية من الشفافية المالية ونشر ست وثائق من وثائق الميزانية الرئيسية المذكورة أعلاه. ٠,٢٥: يفرض الإطار التشريعي درجة عالية من الشفافية المالية ونشر خمس وثائق من وثائق الميزانية الرئيسية المذكورة أعلاه. ٠: يفرض الإطار التشريعي قدر غير كافي من الشفافية ونشر أربع وثائق أو أقل من وثائق الميزانية الرئيسية المذكورة أعلاه. -: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: صدر قانون تنظيم الموازنة رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٨ تحت مظلة دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية، حيث يعين المدير بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير. [٢١٢] تتولى الدائرة المهام التالية: مهام إعداد الموازنة العامة للدولة، وإعداد موازنات الوحدات الحكومة، ورصد المخصصات المالية لتنفيذ السياسة العامة للدولة وفقا للأولويات وإعداد بيان مفصل بالعمليات الضرورية لإقرار الموازنة العامة ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة للدوائر وإبداء الرأي في مشاريع التشريعات التي لها انعكاسات مالية وتقديم التوصيات في البيانات المالية الختامية المتعلقة بكافة الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء قبل المصادقة عليها. وبينما ينص القانون على شمول كافة العمليات في إعداد الموازنة والتمويل والتنفيذ والتدقيق وفي إدارة الدين العام، يشترط القانون نشر ثلاث وثائق فقط وهي الموازنة المصادق عليها، والتي تصدر كقانون بموجب المادة ٦-١١٢ من الدستور، والحسابات النهائية بموجب المادة ٥٧ من النظام المالي الداخلي رقم ٣ لسنة ١٩٩٤، ومشروع الموازنة التنفيذية بموجب المادة ١-١١٢ من الدستور. [٢١٣]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٤,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هو معدل الأردن ومرتبته حسب آخر مسح للميزانية الذي أجرته شراكة الميزانية الدولية؟
الإجابة	حصل الأردن على معدل ٦٣ في مؤشر الموازنة المفتوحة والذي أجري في العام ٢٠١٧، على ميزان ١–١٠٠ حيث ١ تعني (لا شفافية) و١٠٠ (شفافية تامة)، وبموجب التقييم يوفر الأردن للمواطن معلومات "جوهرية" عن الميزانية، ما يدل على زيادة عن معدل عام ٢٠١٥ الذي بلغ ٥٥. ويعتبر معدل ٢٠١٧ الأعلى بين الدول التي شملها المسح في الشرق الأوسط.[١٤]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٤,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتم نشر الوثائق الخاصة بالميزانية؟
الإجابة	عمليا، قام الأردن بنشر كافة الوثائق الثمانية المذكورة، وحملها على الانترنت والتزم بالفترة الزمنية المقررة حسب المعايير الدولية.[١٥] أما في العام ٢٠١٥ فلم يتم إعداد أو نشر مراجعة منتصف السنة، وفي الأعوام ٢٠٠٨، و٢٠١٠، و٢٠١٢ لم يتم إعداد أو نشر ميزانية المواطن بينما نشرت مراجعة منتصف السنة لأغراض داخلية فقط. اتسمت سنة ٢٠٠٦ بتحقيق أقل قدر من الشفافية في الموازنة، حيث لم تعد ميزانية المواطن، بينما تم نشر بيان الموازنة ومراجعة منتصف السنة لأغراض داخلية فقط. هذا التحسن في الشفافية ينعكس في ارتفاع تقييم الأردن في مسح الموازنة والذي وفقا لشراكة الموازنة الدولية ارتفع بشكل ملحوظ بين الأعوام ٢٠٠٦–٢٠١٧ بسبب نشر مراجعة منتصف العام وشمولية وثائق الموازنة.

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٤,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتم عمليا نشر وثائق الميزانية الرئيسية؟ تضم الأمثلة على هذه الشمولية إضافة بيانات النفقات حسب التصنيف العملي في مشروع الموازنة التنفيذي والتوقعات الاقتصادية الكبيرة في البيان الذي يسبق الموازنة.[١٦]
الإجابة	نشر الأردن عام ٢٠١٧ كافة وثائق الميزانية الثماني للجمهور وخلال فترة زمنية تتوافق مع المعايير الدولية. أما في العام ٢٠١٥ فلم يتم إعداد أو نشر مراجعة منتصف السنة، وفي الأعوام ٢٠٠٨، و٢٠١٠، و٢٠١٢ لم يتم إعداد أو نشر ميزانية المواطن بينما نشرت مراجعة منتصف السنة لأغراض داخلية فقط. اتسمت سنة ٢٠٠٦ بتحقيق أقل قدر من الشفافية في الموازنة، حيث لم تعد ميزانية المواطن، بينما تم نشر بيان الموازنة ومراجعة منتصف السنة لأغراض داخلية فقط، ما يبين تحسنا تدريجيا في شفافية الموازنة، ما ينعكس في ارتفاع معدل الأردن في مسح الميزانية المفتوحة، إذ وفقا لشراكة الميزانية الدولية ارتفع تقييم الأردن للشفافية بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١٧، وذلك بسبب نشر مراجعة منتصف السنة وشمولية وثائق الموازنة. وتضم الأمثلة على تعزيز الشفافية إضافة بيانات النفقات حسب التصنيف العملي في مقترح الموازنة التنفيذي، والتوقعات الاقتصادية في الوثائق السابقة لبيان الموازنة. إضافة إلى ما ذكر، تساعد الجداول الشاملة والبيانات الكمية التي يتم تحميلها على موقع دائرة الموازنة العامة المواطنين على الاطلاع على البيانات المتعلقة بالموازنات السابقة والحالية.[١٧]

١٥. اللوازم العامة

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٥,١=
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل ينص القانون بوضوح الحدود على المسموح فيها في عمليات شراء السلع والخدمات والأعمال العامة من مصدر واحد؟ التقييم: ١: ينص القانون بوضوح الحدود على المسموح فيها في عمليات شراء السلع والخدمات والأعمال العامة من مصدر واحد. ٠,٧٥: يتم وصف الحدود المسموح فيها في عمليات شراء السلع والخدمات والأعمال العامة من مصدر واحد من خلال قرار (أو أي إجراء إداري مشابه). ٠,٢٥: ينص القانون على الحدود المسموح فيها في فئتين من الفئات الثلاث. ٠: يصف القانون أو القرار الحدود المسموح فيها في فئة أو لا شيئي من الفئات. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	يعالج نظام اللوازم رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٣ اللوازم (السلع) والخدمات حسب تعريفه للعبارة (الأموال المنقولة اللازمة لأي دائرة وصيانتها والتأمين عليها والخدمات التي تحتاج إليها الدائرة).[٢١٨] ويعالج نظام الأشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ الأشغال العامة. وينص التشريعان على تطبيق مبدأ المنافسة والفرص المتكافئة للأطراف المؤهلة والقادرة كلما أمكن ذلك وبالطريقة التي تراها السلطة التي تقوم بالشراء مناسبة. وتنص المادة ٦ من نظام الأشغال الحكومية والمادة ٩ من نظام اللوازم على مراعاة أعلى جودة وأفضل سعر عند عملية الشراء.[٢١٩] غير أن نظام الأشغال الحكومية ينفرد في تحديد سقف مشتريات الأشغال العامة من مصدر واحد. وتنص المادة ٢١ من النظام على أن المفاوضة والإحالة المباشرة لتنفيذ أعمال حكومية يجب ألا تزيد عن ٢٥٠,٠٠٠ دينار ١– بقرار من مجلس الوزراء، وبتنسيب من وزير الأشغال والإسكان وإذا كان العطاء يتعلق بوزير الأشغال أو أي وزير آخر أو أي دائرة أخرى وبناء على توصية لجنة فنية يشكلها الوزير أو الوزير صاحب العلاقة، و٢– بقرار من الوزير أو الوزير صاحب العلاقة، و ١٠٠,٠٠٠ دينار بموجب قرار وزير الأشغال وبتوصية من لجنة فنية يشكلها الوزير وبرئاسة الأمين العام أو بقرار من الوزير صاحب العلاقة وبتوصية لجنة العطاءات التابعة لوزير الأشغال، و٣٠,٠٠٠ بقرار من الأمين العام وبتوصية من لجنة فنية يشكلها الوزير صاحب العلاقة أو بقرار من المحافظ وبتوصية من لجنة العطاءات التابعة للمحافظة.[٢٢٠] كما تنص المادة على السقف المحدد للمفاوضة والتلزيم للخدمات، أو «الدراسات والتصاميم الهندسية والفنية للأشغال والمشاريع والإشراف على تنفيذها وتشغيلها وكل ما يلزم لذلك من أجهزة ومواد ولوازم وأعمال بما في ذلك الفحوص المخبرية والميدانية وأعمال المساحة وأي استشارات فنية أو هندسية تتعلق بالأشغال (المادة ٢). ويجب ألا تزيد كلفة هذه الأعمال الفنية عن ١٥٠,٠٠٠ دينار وبقرار من ١– مجلس الوزراء وبتوصية من الوزير وتوصية لجنة فنية يشكلها الوزير لهذا الهدف، ٢– وقرار من الوزير، و٥٠,٠٠٠ دينار بقرار من الوزير وتوصية لجنة فنية يشكلها الوزير برئاسة الأمين العام، و٢٠,٠٠٠ دينار بقرار من الوزير صاحب العلاقة وبتوصية من لجنة فنية برئاسة الأمين العام، و١٠,٠٠٠ بقرار من الأمين العام وبتوصية من لجنة فنية يشكلها الوزير. غير أن النظام لا يشير إلى العاقد مع طرف واحد أو التلزيم فيما يتعلق بالأشغال الحكومية والخدمات الأخرى ذات العلاقة التي تتجاوز المبالغ المذكورة. كما يسمح النظام بالتفاوض والتلزيم في تنفيذ أشغال حكومية أو تزويد خدمات فنية إذا كانت قيمة هذه الأشغال لا تتجاوز ٥,٠٠٠ دينار وبقرار من الوزير صاحب العلاقة.[٢٢١] كما ذكر آنفا، لا تنص أنظمة اللوازم العامة على سقف عمليات شراء السلع والخدمات من مصدر واحد إذا كانت غير متعلقة بالأشغال الحكومية، بل تشير فقط إلى استدراج العروض إذا كانت قيمة الأشغال لا تتجاوز ٥,٠٠٠ دينار (المادة ١٥). غير أنه وفقا للتعليمات، تختلف عملية استدراج العروض من أطراف مختارة مسبقا عن اللوازم المباشرة من خلال المفاوضة.[٢٢٢]

البعد	الإطار التنفيذي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٥,٢=
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هي الاستثناءات في الإطار التشريعي للمشتريات العامة التي تسمح بإبرام عقد شراء من مصدر واحد فوق هذه الحدود؟ التقييم: ١: لا يسمح بإبرام العقود من مصدر واحد فوق حدود معينة أو يسمح فيه في ظروف معينة يحددها القانون بوضوح. ٠,٥: يمنح القانون استثناءات يمكن أن تؤدي إلى سوء استعمال. ٠: لا يتعامل القانون مع هذا الأمر، أو يعطي أسباب غامضة لاتخاذ قرار الشراء من مصدر واحد. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ لا تحدد اللائحة المذكورة أعلاه أو النظام الداخلي أي استثناءات تسمح بإبرام عقد شراء من مصدر واحد فوق الحدود المذكورة.[٢٢٣]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٥,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يفرض الإطار القانوني نشر المعلومات المتعلقة باللوازم العامة فوق حدود معينة؟ التقييم: ١: يفرض الإطار القانوني التصريح عن إعلانات العطاءات والإحالات ونشر المعلومات المتعلقة باللوازم بنصها الكامل (ربما مع تنقيح جزئي). ٠,٥: يفرض الإطار القانوني التصريح عن إعلانات العطاءات والإحالات (بما فيها معلومات عن الجهة المتعاقدة، والمزود، وعدد المتقدمين للعطاء، والسلع أو الخدمات المزمع شرائها، وقيمة العقد). ٠: يتم نشر معلومات أقل مما ذكر أعلاه. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٥ تنص المادة ٧ من نظام اللوازم العامة على أنه يجب الإعلان عن العطاءات، وأنه على أمانة لجنة العطاءات إعلان أسماء الفائزين بالعطاء على "لوح الإعلانات الخاص" أو من خلال أي وسيلة أخرى يحددها المدير العام أو الأمين العام (المادة ٦١) من نظام اللوازم العامة. غير أن اللوائح لا تحدد بشكل مباشر معلومات الإحالة، بما فيها معلومات عن الجهة المتعاقدة، والمزود، وعدد المتقدمين للعطاء، والسلع أو الخدمات المزمع شرائها، وقيمة العقد، والتي يجب نشرها.[٢٢٤]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٥,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتوجب على المتقدمين للعطاء الإفصاح عن المالك المنتفع؟ التقييم: ١: يتوجب على المتقدمين للعطاء الإفصاح عن المالك المنتفع ويتم نشر المعلومات حول الفائزين بالعطاء للجمهور. ٠,٥: يتوجب على المتقدمين للعطاء الإفصاح عن المالك المنتفع ولكن لا يتم نشر معلومات الفائزين بالعطاء. ٠: لا يفرض القانون على المتقدمين للعطاء الإفصاح عن المالك المنتفع. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ يخصص قسم في دائرة العطاءات ولأغراض الإحصاءات معلومات عن المقاولين والمستشارين الأردنيين وغير الأردنيين العاملين في المملكة، وكذلك عن الأشغال الحكومية والخدمات الفنية، غير أنه لا يوجد ما ينص في القانون الإفصاح عن المالك المنتفع.[٢٢٥]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٥,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد مواد قانونية أو لوائح أو سياسات تسمح للمتقدمين للعطاءات تسجيل شكوى في حالات الشك بأي مخالفات في أي مرحلة من مراحل العطاء؟
الإجابة	تنص المادة ٦١ من نظام اللوازم العامة على وجوب نشر أسماء الشركات التي أحيلت عليها العطاءات على لوحة الإعلانات لمدة أربعة أيام عمل لإتاحة وقت كافي للاعتراض. وعادة تكون كافة الشركات المتقدمة للعطاء حاضرة عند فتح العطاء ويتم الإعلان عن سبب استثناء العروض، ويمكن للمتقدمين غير الحاضرين الاتصال بالدائرة للحصول على معلومات، وتكون الجلسة علنية للعامة.[٢٢٦] وفقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن للمقدمين غير الراضين تقديم شكوى إلى رئيس لجنة العطاءات، وإذا بم يرضى المتقدم للعطاء غير بالقرار الذي اتخذه الرئيس فيمكنه تقديم شكوى إلى الوزير والذي قد يصدر قرارا أيضا. وإذا لم يقتنع المتقدم للعطاء مرة أخرى يمكنه أن يحيل القضية إلى المحكمة، والتي بدورها تقوم بإصدار قرار قضائي نهائي.[٢٢٧] فيما يتعلق بالمساءلة، يتم تطبيق الضوابط في المرحلة التي تسبق الدعوة للمناقصة ومن قبل الجهة المعنية حسب ما تراه مناسبا. وأما الضوابط الخارجية فهي منصوص عليها في كافة المراحل، بما فيها قبل وخلال وبعد الدعوة للعطاء، وتكون كافة أنشطة اللوازم العامة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد.[٢٢٨] قام فريق هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في العام ٢٠١٧ بنشر تقرير حول دعم تحسين الحوكمة والإدارة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية والذي سلط الضوء على الثغرات الموجودة في أنظمة اللوازم العامة العطاءات الحكومية الموحدة والتي يمكن أن تسمح بالفساد. وتضمن التقرير توصيات لسد هذه الفجوات، وقد بدأ فريق الهيئة بتنفيذ هذه التوصيات من خلال برامج متعددة تم إدراجها في استراتيجيته ٢٠١٧–٢٠٢٥.[٢٢٩] وأكد سفير الاتحاد الأوروبي في الأردن على أهمية ضمان النزاهة في نظام اللوازم العامة في الأردن في ضوء أن اللوازم العامة تشكل حوالي ٤٠٪ من ميزانية الدولة.[٢٣٠]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٥,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هي المعلومات والوثائق المتعلقة باللوازم العامة والعقود الحكومية ذات العلاقة التي يتم نشرها بطريقة تفاعلية ومتوفرة بنصها الكامل؟ هل يتم نشر أي من هذه الوثائق على الانترنت من خلال موقع الكتروني مركزي أو قاعدة بيانات مركزية؟
الإجابة	منذ مطلع العام ٢٠١٨ أصبحت المعلومات المتعلقة باللوازم العامة متاحة للمواطنين من خلال قاعدة بيانات اللوازم الإلكترونية المركزية التابعة لدائرة اللوازم العامة، joneps.gov.jo. وغالبا ما يتم تضمين الوثائق التي تفصل الشروط والمواصفات الفنية المحددة في دعوات العطاء في قاعدة البيانات الالكترونية، كما يتم نشر نتائج المتقدمين للعطاء وأسماءهم و بلدانهم ورقم قرار الإحالة وفترة التسليم، وسعر الوحدة والمصنع والكمية والسعر الإجمالي.[٢٣١] سابقا للام ٢٠١٨ كانت المعلومات المتاحة للمواطنين عن اللوازم العامة من خلال مصادر الكترونية (بما فيها موقع دائرة العطاءات الحكومية) وغيرها من الإعلانات الحكومية، غير أن نشر المعلومات لم يكن منتظما ولذلك يعتبر تأسيس الموقع الالكتروني المركزي إنجازا بارزا.

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٥,٧ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	إلى أي حد تستخدم الحكومة اللوازم العامة المفتوحة، وتوفر للمواطنين إمكانية الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالعطاءات والفرص المتاحة للانخراط في العملية؟
الإجابة	يرجى الاطلاع على الإجابة ١٥,٦.

١٦. المبلغين وآلية الإخبار

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٦.١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد إطار قانوني لحماية المبلغين من القطاعين العام والخاص ممن يخبرون عن أفعال غير قانونية؟ التقييم: ١: يوجد إطار قانوني لحماية المبلغين من القطاعين العام والخاص ممن يخبرون عن أفعال غير قانونية. ٠,٥: يوفر الإطار القانوني حماية للمخبرين من القطاع العام أو القطاع الخاص. ٠: لا يوجد إطار قانوني لحماية المبلغين. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ يعرف النظام الداخلي رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٤ المبلغين بأنه «أي شخص يعطي معلومات عن قضية فساد».[٣٢] وتعالج المادة ٢٤ من قانون النزاهة ومكافحة الفساد حماية المبلغين، خاصة أن على الهيئة توفير حماية كافية للمخبر في قضايا الفساد، وأسرته والقريبين منه. وعلى الهيئة حماية المبلغين من أي انتقام أو ترهيب محتمل من خلال: توفير الحماية للمخبرين في أماكن سكنهم وأماكن عملهم، وعدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بمكانهم وهويتهم، وتزويدهم بالحماية من التمييز أو سوء المعاملة أو الفصل التعسفي في مكان العمل والسماح لهم بتقديم شهادة من خلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي تضمن سلامتهم، وتزويدهم بالسكن الآمن، والمساعدات المالية، وأي تدابير أخرى لضمان أمنهم.[٣٣] كما ينص القانون على اعتبار أي إفشاء للمعلومات المتعلقة بمكان وجود المبلغين أو هويتهم، أو الاعتداء عليهم أو سوء معاملتهم أو التمييز ضدهم، أو منع شهاداتهم جرائم يعاقب عليها القانون (المادة ٢٦).[٣٤]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٦,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوفر القانون تعريف واسع للمخبر؟ التقييم: ١: يوفر القانون تعريف واسع للمخبر بما يتناسب مع مبادئ الشفافية الدولية. ٠,٧٥: يوفر القانون تعريف واسع للمخبر بما يتناسب بشكل كبير مع مبادئ الشفافية الدولية. ٠,٥: يوفر القانون تعريف واسع للمخبر بما يتناسب جزئيا مع مبادئ الشفافية الدولية. ٠: لا يوفر القانون تعريف للمخبر أو أن التعريف محدود النطاق. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٥ يحدد النظام الداخلي رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٤ المبلغين على أنه «أي شخص يقدم معلومات عن قضية فساد». بينما يغطي التعريف أي شخص يكشف عن معلومات الفساد، فإن التعريف لا يذكر على وجه التحديد جميع الحالات المتوافقة مع مبادئ الشفافية الدولية، بما في ذلك: جرائم جنائية أو خرق للالتزام أو إساءة تطبيق العدالة أو مخاطر محددة على الصحة العامة أو السلامة أو البيئة أو إساءة استخدام السلطة أو الاستخدام غير المصرح به للأموال العامة أو الممتلكات أو هدر كبير في الإدارة أو تضارب المصالح أو أي أفعال تهدف إلى تغطية ما ذكر.[٣٥]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوفر القانون حماية كافية للمخبر؟ التقييم: ١: يوفر القانون حماية كافية للمخبر. ٠,٧٥: يوفر القانون حماية كافية للمخبر إلا أنه يوجد بعض نقاط الضعف. ٠,٥: يوفر القانون حماية محدودة للمخبر. ٠: لا يوفر القانون حماية للمخبر أو تكون الحماية غير كافية. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٥ كما ذكر أعلاه، على هيئة النزاهة ومكافحة الفساد حماية المبلغين من أي انتقام أو ترهيب محتمل من خلال: توفير الحماية لهم في أماكن سكنهم وأماكن عملهم، والامتناع عن الكشف عن المعلومات المتعلقة بمكانهم وهويتهم، وتزويدهم بالحماية من التمييز وسوء المعاملة في مكان العمل، والسماح لهم من تقديم شهادتهم من خلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي تضمن سلامتهم، وتزويدهم بالسكن الآمن، والمساعدات المالية، وأي تدابير أخرى لضمان أمنهم.[٢٣٦] وعلاوة على ذلك، فإن أي إفشاء للمعلومات المتعلقة بمواقع أو هوية المبلغين، والاعتداء عليهم، أو سوء معاملتهم والتمييز ضدهم، ومنهم من الإبلاغ هي أيضا جرائم يعاقب عليها القانون.[٢٣٧] غير أن القانون لا يذكر الحماية الإضافية مثل السماح من المسؤولية القانونية ، والحماية من الملاحقة القضائية، والتعويض عن الأعمال الانتقامية، وأيضا لا يذكر أي لوائح بشأن حماية المبلغين الذين يكشفون عن معلوماتهم علنا أو لطرف ثالث، مثل وسائل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية إذا اقتضت الضرورة.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوفر القانون إجراءات إبلاغ كافية ومتنوعة؟ التقييم: ١: يوفر القانون إجراءات إبلاغ قوية. ٠,٥: لا يعالج القانون بعض الجوانب الهامة. ٠: لا يوفر القانون إجراءات إبلاغ أو لا تكون الإجراءات كافية. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ الرجاء الاطلاع على ١٦,٨

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل ينصف القانون المبلغين؟ التقييم: ١: يوفر القانون إجراءات إنصاف كافية للمبلغ، بما فيها حقوق التعويض، وعكس عبء الإثبات لصالح المخبر، والحق في الحصول على مشرف جديد أو قسم جديد. ٠,٧٥: يوفر القانون عدة إجراءات إنصاف للمبلغ، بما فيها أثنين مما يلي: حقوق التعويض، وعكس عبء الإثبات لصالح المخبر، والحق في الحصول على مشرف جديد أو قسم جديد. ٠,٥: لا يعالج القانون عدة جوانب هامة، ويوفر فقط واحدة مما يلي: حقوق التعويض، أو عكس عبء الإثبات لصالح المخبر، أو الحق في الحصول على مشرف جديد أو قسم جديد. ٠: لا يوفر القانون إجراءات إنصاف أو لا تكون الإجراءات كافية. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٥ يشير القانون إلى إجراءات الإنصاف بشكل عام. فعند التطرق إلى حقوق التعويض، ينص القانون أنه يتوجب على وحدة حماية المبلغين والشهود في قضايا الفساد لدى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد توفير إقامة آمنة للمخبرين والمبلغين، ومساعدة مالية، وأي إجراء آخر لضمان أمنهم، وتحصينهم من أي تمييز أو سوء معاملة بما فيها الفصل التعسفي في مكان العمل. كما ينص القانون على إعفاء كل معتدي أو متعاون في قضايا الفساد من ثلثي فترة الحبس إذا زود السلطة ذات العلاقة بمعلومات أو أدلة قد تؤدي إلى استرداد أصول تتعلق بقضايا الفساد. يضع هذا البند من القانون عبئ الإثبات على المعتدي ولكن لا يؤدي إلى عكس عبئ الإثبات كليا لمصلحة المخبر الذي يدعي عملا ضارا، كما تنص مبادئ الشفافية الدولية.[٢٣٨]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد هيئة مستقلة مسؤولة عن مراقبة وتطبيق التشريع الخاص بالمخبرين؟ التقييم: ١: يوجد هيئة مستقلة لديها صلاحية مراقبة وتطبيق التشريع الخاص بالمخبرين. ٠,٥: يوجد هيئة مستقلة ولكن صلاحيتها محدودة في مراقبة وتطبيق التشريع الخاص بالمخبرين ٠: لا يوجد هيئة مستقلة لمراقبة وتطبيق التشريع الخاص بالمخبرين. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ تتولى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد استقبال الشكاوى من الشهود والضحايا والمخبرين والمبلغين. وتتولى وحدة الحماية لدى الهيئة استلام الحماية، وتطوير أساليب الحماية ذات الصلة لكل حالة، وإخفاء أي معلومات تساعد في التعرف على المخبر، وتوفير الحماية بالتنسيق مع مديرية الأمن العام. وعلى وحدة الحماية أيضاً إعلام رئيس مجلس المفوضية والمدعي العام على الفور إذا حدثت أي اعتداءات أو تهديدات ضد أشخاص محميين.[٢٣٩] تعمل آليات الإبلاغ وحماية الشهود باستقلالية ولديها القدرات والموارد الكافية، نظراً لأن القانون يعطي الهيئة الاستقلال المالي والإداري مع القدرة على «اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها.[٢٤٠] إضافة إلى ذلك، تعمل مديرية الأمن العام ووزارة العدل باستقلالية كافية للقيام بدورها في إنفاذ التشريع الخاص بالمبلغين (يرجى الاطلاع على الإجابات ٩,٣ و ٩,٥ و ٩,٦ للمزيد من المعلومات حول استقلالية الهيئات الحكومية ذات الصلة بمراقبة وتطبيق التشريع الخاص بالمبلغين.)

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٦,٧ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	في حال وجود هيئة مستقلة لمراقبة وتطبيق التشريع الخاص بالمبلغين، هل لديها الصلاحية الكافية والموارد للعمل بفاعلية؟
الإجابة	يرجى الاطلاع على الإجابات ٩,٣ و ٩,٥ و ٩,٦ للمزيد من المعلومات حول استقلالية الهيئات الحكومية ذات الصلة.

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,٨ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد قانون/ سياسة يؤسس لآلية إبلاغ للشهود وضحايا الفساد (كخط ساخن أو صندوق بريد آمن وخفي)؟ وهل يوفر القانون للهيئة المسؤولة عن تشغيله الاستقلالية الكافية والصلاحيات للتحقيق بالبلاغات التي تصلها؟ التقييم: ١: يؤسس القانون لآلية إبلاغ للشهود وضحايا الفساد (كخط ساخن أو صندوق بريد آمن وخفي) ويوفر القانون للهيئة المسؤولة عن تشغيله الاستقلالية الكافية والصلاحيات للتحقيق بالبلاغات التي تصلها. ٠,٥: يؤسس القانون لآلية إبلاغ للشهود وضحايا الفساد (كخط ساخن أو صندوق بريد آمن وخفي) ولكن لا يوفر القانون للهيئة المسؤولة عن تشغيله الاستقلالية الكافية والصلاحيات للتحقيق بالبلاغات التي تصلها. ٠: لا يوجد قانون أو سياسة لوضع آلية إبلاغ للشهود وضحايا الفساد. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ لتسهيل عملية إبلاغ الشهود، يتوفر على الموقع الالكتروني للهيئة رقم الخط الساخن ورقم فاكس ونموذج الكتروني يطلب تفويض المخبر بذكر اسمه أثناء جلسات التحقيق. غير أنه لا يوجد أي معلومات تتعلق بأمن الخط الساخن أو النموذج الالكتروني على الموقع.[٢٤١] وتتمتع آلية الإبلاغ وبرنامج حماية الشهود بالاستقلالية والكفاءة والموارد اللازمة علما بأن الهيئة، وبموجب القانون، مستقلة ماليا وإداريا ولديها القدرة على «اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها.»[٢٤٢] عند استلام الشكوى وبموجب النظام الداخلي ٦٢ لسنة ٢٠١٤ حول حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم تبقي أسماء المخبرين سرية وتحفظ في مكان آمن بحيث يستطيع رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والقاضي الذي يتولى القضية فقط الإفصاح عن هذه الأسماء. (المادة ٧ب).[٢٤٣] وفيما يتعلق بتوفير تنوع في إجراءات الإبلاغ، يفصل التقرير الطوعي الأردني النصفي للشراكة الحكومية المفتوحة لعام ٢٠١٧ الخطط الموضوعة لتعزيز نظام تسجيل الشكاوى والمتابعة للتعامل مع هذه الشكاوى بأسلوب جاد ومنظم وإحالتها إلى القضاء. وسوف يتعامل هذا النظام مع الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات التي تتم ضد المواطنين وضد الخدمات الحكومية. وبينما لا يزال العمل جاريا على النظام الأول، لقد تم إحراز تقدما ملموسا على النظام الأخير، حيث تم الانتهاء من موقع الكتروني وتطبيق على الهاتف خلال العام ٢٠١٧.[٢٤٤]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,٩ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد آلية متخصصة وقائمة للإبلاغ من قبل المخبرين وضحايا الفساد؟
الإجابة	تشير بيانات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أن استخدامات آلية الإبلاغ من قبل المخبرين وضحايا الفساد هي في نمو مستمر عبر السنوات الماضية. على سبيل المثال، وصل عدد الشكاوى التي استقبلتها الهيئة عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٥٠ حالة، مقارنة ب ١٥٧ حالة خلال السنوات السابقة. من مجموع الحالات التي وصلت، تم إحالة ٥٢٨ إلى سلطة التحقيق لدى الهيئة، و تم تحويل ٢٧ إلى المدعي العام، بينما بقيت ٧٩٢ حالة في السجلات الدائمة، وتم نقل ١١٥ إلى السنة التالية، بينما خضعت ٧٤٥ حالة إلى إجراءات أخرى، بما في ذلك الإحالة إلى السلطات ذات العلاقة جنبا إلى جنب شكاوى أخرى وإحالتها إلى مديريات الهيئة للشؤون القانونية، والشكاوى. كما تم استقبال ٩٢ طلب لحماية الشهود في العام ٢٠١٧، مقارنة ب ١٣ خلال السنوات السابقة. تم قبول ١٢ حالة في العام ٢٠١٧ بينما ما زالت ٢٧ حالة قيد التحليل.[٢٤٥]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,١٠ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يتم نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل وأداء آلية الإبلاغ (مع الامتثال إلى قوانين الخصوصية والحماية)؟
الإجابة	يتم شمول البيانات المشار إليها في الإجابة ١٦,٩ ضمن التقارير السنوية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد. وفي حين لم يتم بعد نشر تقرير ٢٠١٧ على موقع الهيئة لاطلاع المواطنين، يتم نشر كافة المعلومات ذات العلاقة على الموقع.[٢٤٦] وحسب قول الهيئة ما زالت بيانات عام ٢٠١٨ قيد التمحيص ولذلك لم يتم نشرها بعد.[٢٤٧]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٦,١١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوج أدلة على خطوات تتخذها السلطات الحكومية ذات العلاقة بهدف رفع الوعي العام حول آلية الإبلاغ المتبعة؟
الإجابة	منذ إنشاء برنامج حماية الشهود عام ٢٠١٤، بادرت الهيئة بتنفيذ أنشطة تهدف إلى رفع الوعي بين فرق العمل وبين مختلف القطاعات والمواطنين على حد سواء، كما قامت بعقد سلسلة من ورش العمل حول برنامج حماية الشهود للعاملين في المنظمات غير الحكومية والإعلاميين ومسؤولي القطاع العام.[٢٤٨] كما يتم الإعلان عن الخط الساخن الخاص ببرنامج حماية الشهود على الصفحة الأولى من موقع الهيئة الالكتروني، ومناقشة قضايا الإبلاغ وحماية المخبرين على صفحة الهيئة الرسمية على فيسبوك.[٢٤٩] غير أنه لابد من عمل المزيد في مجال برامج التوعية حول حماية الشهود من خلال التشريعات ومن حيث الممارسة لكي تصل إلى عامة الناس. حسب تقرير باروميتر الشفافية الدولية للفساد للعام ٢٠١٦، السبب الرئيسي لامتناع الأفراد من تسجيل قضايا فساد هو الخوف من الانتقام.[٢٥٠]

الهدف الفرعي ١٦,١٠: ضمان وصول المواطنين إلى المعلومة وحماية الحريات الأساسية بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

١٧. حماية الحريات الأساسية

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٧,١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الأردن في مجال الحريات بموجب "فريدوم هاوس"؟
الإجابة	كما هو حال العام ٢٠١٧، بلغ تقييم الأردن في العام ٢٠١٨ في مجال الحريات ٣٧، على ميزان ٠-١٠٠ علما بأن صفر تشير إلى أقل قدر من الحريات و ١٠٠ إلى أكبر قدر من الحريات. وحسب ميزان التقييم يعتبر الأردن بأنه يتمتع جزئيا بالحريات الأساسية.[٢٥١]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٧,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الأردن في آخر مؤشر لحرية الصحافة الذي ينشره صحفيون بلا حدود؟
الإجابة	كان تقييم الأردن عام ٢٠١٨ حسب مؤشر حرية الصحافة العالمي بموجب مقياس صحفيين بلا حدود ٤١.٧١ (لا يتمتع بقدر كبير من الحرية) على ميزان ١٠٠-٠ حيث (٠) يعني جيد و (١٠٠) تعني سيئ جدا. ويأتي الأردن في المرتبة ١٣٢ بين ١٨٠ دولة، حيث ارتفع مؤشره بمقدار ١.٥٣ درجة منذ نشر مؤشر عام ٢٠١٧ وارتفع تراجع ست درجات على ترتيب الدول.[٢٥٢]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٧,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يحتوي الإطار القانوني على أي أحكام تهدد أو تقوض قدرة الصحفيين والباحثين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على ممارسة حقوقهم الأساسية، والكشف عن جميع أشكال الفساد والإبلاغ عنها، وتحميل القادة المسؤولية؟
الإجابة	المادة ١٥ من الدستور، والمادتين ٣ و ٤ من قانون المطبوعات والنشر تعمل على حماية حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة والإعلام حيث ينص قانون المطبوعات والنشر أنه يتوجب على الحكومة أن تضمن لكل الأردنيين – المواطنين والصحفيين والعلماء الباحثين والفنانين والشخصيات الثقافية – حرية الرأي والحق في التعبير بالكتابة والحديث والتمثيل وكافة أشكال التعبير مع مراعاة عدم تجاوز القانون وحفظ النظام، وتشمل هذه الحريات الطباعة والنشر ومختلف وسائل الإعلام بشرط عدم الإخلال بالقانون والأخلاق العامة. كما لا يمكن حجب أي مطبوعة أو وسيلة إعلام أو سحب رخصة دون قرار محكمة بموجب أحكام القانون (المواد ١٩، ٣١، ٣٥ من قانون المطبوعات والنشر). كما تحمي المادة ١٦ من الدستور حق الأردنيين في إنشاء جمعيات على أن تكون سلمية في إطار القانون.[٢٥٣] غير أن المادتين ١٧ و ١٨ من قانون نقابة الصحفيين تنص على عدم اعتراف القانون والسلطات العامة والمؤسسات الأردنية الأخرى بأي صحفي أو أي إعلامي غير مسجل في النقابة وتمنع أي شخص غير مسجل من مزاولة المهنة. وتنص المادة ١٨ من قانون نقابة الصحفيين والمادة ١٣ من قانون المطبوعات والنشر والمادة ١٥ من قانون هيئة المرئي والمسموع على وجوب الحصول على ترخيص قبل الشروع بنشر أي مطبوعة أو ممارسة أعمال البث. ولا يشير أي من قانون المطبوعات والنشر أو المادة ١٥ من قانون هيئة المرئي والمسموع إلى إعطاء الحق لأي متقدم بطلب ترخيص الاعتراض قانونيا في حالة رفضه الرخص اللازمة لنشر صحيفة أو ممارسة أعمال البث. ويخول قانون المرئي والمسموع مجلس الوزراء، وهو الجهة التي تمنح الترخيص، برفض منح رخص البث لأي جهة دون إبداء أسباب الرفض (المادة ١٨). كل واحد من هذه الأحكام يعطي مجلس الوزراء السلطة على الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية التي قد ترغب بكشف أو الإفصاح عن أي من حالات الفساد و غياب المسائلة.[٢٥٤] كذلك الأمر، المادة ٥ من القانون المعدل لقانون الجمعيات رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩ تعطي مجلس الجمعيات، والذي يضم سبعة ممثلين عن الوزارات وأربعة عن المجتمع المدني ويعينهم مجلس الوزراء لسنتين (المادة ٤) الحق بالموافقة على ترخيص مؤسسات المجتمع المدني واتخاذ القرار حول الوزارة التي يناطبها الإشراف على الجمعية. إضافة إلى ذلك، بموجب المادة ١٤ من قانون الجمعيات (القانون رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨) على المؤسسة إشعار الوزارة المشرفة ذات العلاقة بموعد ومكان وبرنامج اجتماع الجمعية العامة للمؤسسة قبل أسبوعين من الموعد المحدد، وخلافا لذلك يكون الاجتماع غير قانوني. وتنص المادة ١٤ أن كافة قرارات الجمعية تكون غير صالحة إلى حين الموافقة عليها من قبل مجلس الجمعيات خلال ٦٠ يوما من تقديمها، وإذا لم تحصل الجمعية على إجابة خلال ٦٠ يوما، تتوصل ضمنيا إلى أنه تم الموافقة على قراراتها. وتمنح هذه الأنظمة أيضا الوزارة المعنية السلطة على ترخيص وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني والتي بدورها قد تسهم في الكشف والإبلاغ عن حالات عدم المسائلة.[٢٥٥] ويحظر قانون المطبوعات والنشر طباعة ونشر أي مواد قد «تؤذي» كرامة المواطن وحرياته الشخصية، أو التي تحتوي على إشاعات أو معلومات غير حقيقية عنهم.[٢٥٦] وبالرغم من أن القانون يتعلق بالتشهير، إلا أن القوانين الخاصة بالمطبوعات والنشر أو قوانين المجتمع المدني لا تحتوي على أي مادة تتعلق بحماية المخبرين والمبلغين من الذين يبلغون أو يفصحون عن معلوماتهم إلى الإعلام أو لمؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في حال صدق ادعاءاتهم حول الفساد. إشارة إلى ما ذكر وإضافة إلى تعديل عام ٢٠١١ على قانون مكافحة الفساد، والذي يعاقب الإبلاغ عن الفساد دون تقديم أدلة ثابتة بالإضافة إلى الغرامات التي يفرضها قانون المطبوعات والنشر (المادة ٤٦) حول جرائم التشهير، كلها تشكل صعوبة أمام الصحفيين في الإبلاغ عن الفساد.[٢٥٧]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٧,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد سياسات أو ممارسات تهدد أو تقوض قدرة الصحفيين والباحثين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على ممارسة حقوقهم الأساسية، والكشف عن جميع أشكال الفساد والإبلاغ عنها، وتحميل القادة المسؤولية؟
الإجابة	من حيث الممارسة تقوم المؤسسات الحكومية في بعض الحالات بتوجيه نقابة الصحفيين أو دائرة المطبوعات والنشر نحو إصدار طلب حكومي رسمي لوقف كافة المطبوعات الخاصة بموضوع معين، ويحق للجهاز القضائي منع نشر المعلومات في القضايا التي تنظر فيها المحكمة، ولقد مارس القضاء هذه السلطة في عدد من الحالات.[٥٨] على المؤسسات الإعلامية أيضا مراعاة أصحاب المصالح، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضييق استقلال الإعلام أو رغبته في النشر حول قضايا الفساد أو غياب الشفافية. ويتسلم وزير الدولة لشؤون الإعلام منصب رئيس مجلس إدارة كل من التلفزيون الأردني ووكالة الأنباء، وهي مؤسسات إعلامية رسمية.[٥٩] ولدى الحكومة الحق بتعيين مجالس الإدارة وتخصيص التمويل وتوفيره لمؤسسات الإعلام الرسمية، والتي تضم وكالة الأنباء بترا، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني، وهيئة المرئي والمسموع. وفيما يتعلق بالمؤسسات الإعلامية الخاصة، فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي مساهمة في كل من صحيفتي الدستور والرأي.[٦٠] ووفقا لرشيد (الشفافية الدولية – الأردن) وتقرير منظومة النزاهة الوطنية، ثمة شخصيات من القطاعين العام والخاص أعضاء في مجالس تحرير مؤسسات الإعلام الخاص، الأمر الذي قد يعيق رغبة هذه المؤسسات وقدرتها في نشر معلومات محايدة حول القضايا الاقتصادية، والتي قد تتضمن قضايا فساد.[٦١] إضافة إلى ما سبق، الرقابة الذاتية من أجل الحفاظ على النظام أصبحت شائعة بين مؤسسات الإعلام، وبموجب المادة ٥ من قانون المطبوعات والنشر والمادة ٢٠ من قانون المرئي والمسموع حول الحفاظ على النظام العام، قامت هيئة الإعلام المرئي والمسموع بتوجيه قنوات فضائية مرخصة ومحطات بث ومواقع الكترونية بالتوقف عن نشر أي معلومات تتعلق بمديرية الأمن العام وموظفيها إلا بطلب رسمي من المديرية.[٦٢] وكانت العقوبة المنصوص عليها في هذه التوجيهات «شهادة الزور»، مما يخلق بيئة غير مواتية للصحفيين لنشر أي محتوى يتعلق بالأمن العام وموظفيه. فإذا حصلت قضية فساد ضمن جهاز الأمن العام خلال سريان هذه التوجيهات، بالتأكيد سوف تمتنع الصحافة عن النشر. ومن الجدير بالذكر أن في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٥، أصدر ديوان تفسير القوانين قرارا ينص على المادة ١١ من قانون الجرائم الالكترونية ، والذي يسمح بالحكم بالسجن على العاملين في قطاع الإعلام، ويطبق على حالات التشهير على الانترنت، ما يعتبر قرارا هاما في ضوء المادة ٤٢ من قانون المطبوعات والنشر والتي تحظر اعتقال الأفراد بسبب التعبير عن الرأي، سواء خطيا أو شفويا أو بأي شكل من أشكال التعبير.[٦٣] من الناحية الايجابية، لقد ضم التقرير الطوعي الأردني للشراكة الحكومية المفتوحة الذي انتهى العمل فيه في تشرين الأول ٢٠١٧ التزام مفصل لتصميم وتنفيذ إطار فني يعتمد على أفضل الممارسات لتعزيز حرية الصحافة في الأردن. ووفقا للتقرير، ستشرف وزارة الشؤون الإعلامية على تنفيذ هذا الالتزام، وسيتضمن إطار عمله مجموعة من التعديلات التشريعية التي ستقدم للبرلمان. وذكر التقرير أيضا أنه من المتوقع أن يؤدي المجتمع المدني دورا رئيسيا في تطوير هذا الإطار من أجل التأكد من تبني أفضل الممارسات وبالتالي تحقيق حرية تعبير أكبر.[٦٤]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٧,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد حالات موثقة لقتل أو اختطاف أو اختفاء قسري أو اعتقال عشوائي أو تعذيب أو هجوم على صحفيين، أو إعلاميين أو أعضاء النقابات أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني أو غيرهم من الأشخاص الذين قاموا بالتحقيق وكشفوا عن الفساد ودافعوا عنه في العامين الماضيين؟
الإجابة	في ضوء أن الصحفيين، والإعلاميين وغيرهم من الناشطين في المجتمع المدني يمارسون الرقابة الذاتية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع بما فيها الفساد، قلما يواجهون مثل هذا النوع من الانتقام.[٦٥] لذلك، لا يوجد حالات قتل أو اختطاف أو اختفاء قسري أو اعتقال عشوائي أو تعذيب أو هجوم في العامين الماضيين.

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٧,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تم التحقيق في أي حالات لهجوم على أعضاء المجتمع المدني أو الصحفيين أو غيرهم من الناشطين في قضايا الفساد أو الذين يحققون في مثل هذه القضايا الناشطين في العامين الماضيين؟ هل تم تحديد الجناة ومحاسبتهم؟
الإجابة	يرجى الاطلاع على الإجابة ١٧,٥.

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٧,٧ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل هناك حالات موثقة للرقابة الحكومية، بما في ذلك الاتصالات عبر الإنترنت أو تدخلات سياسية لا مبرر لها تحد من قدرة الناس نشر المعلومة والتعبير عن أنفسهم عبر الإنترنت في العامين الماضيين؟
الإجابة	ورد في تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٧ عن الأردن أن السلطات ألقت القبض على ثمانية رجال في كانون الثاني ٢٠١٧، بما في ذلك اثنان من موظفين الدولة السابقين رداً على تعليقات خطيرة على الإنترنت متعلقة بالفساد. وتم حجز الرجال بتهمة محاولتهم زعزعة النظام العام و«إضعاف الجهاز السياسي».[٦٦] إلا أنه تم إطلاق سراحهم بعد فترة وجيزة دون تهم. وفي حالة مشابهة، احتجزت السلطات في تشرين الأول ٢٠١٧ فنان كرتون معروف لفترة وجيزة لنشر رسم كاريكاتوري اعتبر أنه مسيء للمسيحيين.[٦٧] وتجدر الإشارة إلى أنه في حزيران ٢٠١٧ انضم الأردن إلى المملكة العربية السعودية ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة في تقليص علاقاته الدبلوماسية مع قطر من خلال إغلاق مكتب الجزيرة في عمان. وأشارت الحكومة الأردنية إلى أن سبب الإغلاق هو الحاجة إلى ضمان الاستقرار الإقليمي وتنسيق السياسة مع الدول العربية الأخرى، بعد "مراجعة الأزمة" بين قطر ودول الخليج المجاورة".[٦٨]

١٨. الحصول على المعلومة

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يعترف الإطار القانوني، بما في ذلك الفقه بالحق الأساسي في الحصول على المعلومة؟ التقييم: ١: يوجد اعتراف دستوري بحق المواطنين في الحصول على المعلومة. ٠,٥: يوج حق دستوري محدود. ٠: لا يوجد حق دستوري في الحصول على المعلومة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ لا ينص الدستور على الحق بالحصول على معلومات، غير أن المادة ٧ من قانون ضمان حق الحصول على معلومات (القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧) تنص على أن "لكل أردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقا لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع."[٦٩]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل ينطبق الحق في الحصول على المعلومة على كافة المواد التي بحوزة السلطات الحكومية أو بالإنابة عنها بأي شكل من الأشكال، بغض النظر عن مصدر إنتاج هذه المواد؟ التقييم: ١: ينطبق الحق في الحصول على المعلومة على كافة المواد التي بحوزة السلطات الحكومية أو بالإنابة عنها دون استثناء. ٠,٥: ينطبق الحق في الحصول على المعلومة على كافة المواد التي بحوزة السلطات الحكومية أو بالإنابة ولكن يوجد استثناء يتعبق "بالوثائق الداخلية أو قاعدة البيانات". ٠: تعريف المعلومة محدود للغاية، ويضم استثناءات متعددة أو واسعة النطاق لا يغطيها الحق. -: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ يطبق حق الحصول على معلومات على كافة المواد التي تملكها السلطات العامة أو من يملكها بالإنابة عنها دون استثناء. ويشار إلى ذلك في المادة ٢ من القانون كما يلي: «أي معلومات شفوية أو وثائق مكتوبة أو مطبوعة أو مختزلة أو مخزنة الكترونيا أو بأي طريقة أو مطبوعة على ورق مشمع أو ناسخ أو أشرطة تسجيل أو الصور الشمسية والأفلام أو المخططات أو الرسوم أو الخرائط أو ما يشابهها والمصنفة على أنها سرية أو وثائق محمية وفق أحكام التشريعات النافذة."[٢٧]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	على أية قطاعات أو مؤسسات ينطبق حق الحصول على المعلومة؟ التقييم: ١: ينطبق الحق في الحصول على المعلومة دون استثناء على السلطات ١- التنفيذية ٢- والتشريعية ٣- والقضائية - ٤- والشركات التي تملكها الدولة، ٥- والسلطات الأخرى بما فيها الهيئات الدستورية والقانونية والرقابية (مثل هيئة الانتخاب أو هيئة إعلامية) ٦- والهيئات الخاصة التي تؤدي أنشطة عامة أو التي تحصل على تمويل حكومي كبير. ٠,٧٥: ينطبق الحق في الحصول على المعلومة على خمسة على الأقل من القطاعات المذكورة أعلاه، دون استثناءات محددة. ٠,٥: ينطبق الحق في الحصول على المعلومة على أربعة على الأقل من القطاعات المذكورة أعلاه، وتستثنى بعض الهيئات. ٠,٢٥: ينطبق الحق في الحصول على المعلومة على ثلاثة على الأقل من القطاعات المذكورة أعلاه، وتستثنى العديد من الهيئات، مثل المخابرات والجيش والشرطة ومكتب الرئيس، الخ. ٠: لا يوجد إطار للحصول على المعلومة، أو لا يوجد مواد واضحة حول الهيئات التي يغطيها الحق، أو ينطبق الحق على أقل من ثلاثة قطاعات مذكورة أعلاه، مع العديد من الاستثناءات مثل المخابرات والجيش والشرطة والرئيس، الخ. -: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ١ كما تنص المادة ٢ في وصف الدائرة، يسري حق الحصول على معلومات على كافة الدوائر والمؤسسات بدون استثناء، إذ تنص المادة ٢ أن حق المواطن الأردني بالحصول على معلومات يشمل «الوزارة أو الدائرة أو السلطة أو الهيئة أو أي مؤسسة عامة أو مؤسسة رسمية عامة أو الشركة التي تتولى إدارة مرفق عام."[٢٧]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد فترة زمنية محددة للرد على طلب، بغض النظر عن تلبية الطلب أم لا؟ التقييم: ١: الفترة الزمنية المحددة هي ١٠ أيام عمل (أو ١٥ يوم، أو أسبوعين) أو أقل. ٠,٥: الفترة الزمنية هي ٢٠ يوم عمل (أو ٣٠ يوم، أو ٤ أسابيع، أو شهر) أو أقل. ٠,٢٥: الفترة الزمنية هي أكثر من ٢٠ يوم عمل (أو ٣٠ يوم، أو ٤ أسابيع، أو شهر). ٠: لا يوجد فترة محددة للرد. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	ينص القانون على الفترة الزمنية القصوى للرد، إذ يشير في المادة ٩ إلى أن «على المسؤول الإجابة على الطلب أو رفضه خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ تقديمه.»[٢٧٢]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٥ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل تتواءم استثناءات حق الحصول على المعلومة مع المعايير الدولية؟ التقييم: تعطى ١٠ علامات ثم تنقص علامة لكل استثناء أ– يقع خارج القائمة المذكورة ب– يتم التقييم بشكل عام ١: ٩ أو ١٠ علامات. ٠,٧٥: ٧ أو ٨ علامات. ٠,٥: ٥ أو ٦ علامات. ٠,٢٥: ٣ أو ٤ علامات. ٠: علامة أو علامتين. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠,٧٥ تنص المادة ١٠ على أنه «لا يجوز طلب المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني أو العنصري أو العرقي أو التمييز بسبب الجنس أو اللون،» وتنص المادة ٣١و أن على المسؤول الامتناع عن الكشف عن «المراسلات ذات الطبيعة الشخصية والسرية سواء كانت بريدية أو برقية أو هاتفية أو عبر إي وسيلة تقنية أخرى مع الدوائر الحكومية أو الإجابة عليها.» وقد يكون الدافع لمثل هذه الأحكام حماية الخصوصية، إلا أن هذا غير مذكور في القانون. إضافة إلى ما سبق، فإن إشارة المادة ٣١ط إلى حقوق النشر عامة للغاية وغير محددة بحقوق النشر الخاصة: "المعلومات ذات الطبيعة التجارية أو الصناعية أو المالية أو الاقتصادية والمعلومات عن العطاءات أو البحوث العلمية أو التقنية التي يؤدي الكشف عنها إلى الإخلال بحق المؤلف والملكية الفكرية أو بالمنافسة العادلة والمشروعة أو التي تؤدي إلى ربح أو خسارة غير مشروعين لأي شخص."[٢٧٣]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٦ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يطبق شرط «فحص الضرر» مما يضمن عدم رفض طلب المعلومات إلا إذا شكل خطرا أو ضررا على مصلحة محمية؟ التقييم: ١: يتم تطبيق شرط فحص الضرر لكافة الاستثناءات. ٠,٧٥: يتم تطبيق شرط فحص الضرر لكافة الاستثناءات ما عدا واحد. ٠,٥: يتم تطبيق شرط فحص الضرر لكافة الاستثناءات ما عدا اثنين. ٠,٢٥: يتم تطبيق شرط فحص الضرر لكافة الاستثناءات ما عدا ثلاثة. ٠: لا ينص القانون على شرط فحص الضرر أو لا ينطبق على أربع أو أكثر من الاستثناءات. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ الاستثناءات الأربعة حسب المعايير الدولية والتي لا ينطبق عليها فحص الضرر في التشريع الأردني فهي ما يلي: الاتفاقيات مع الدول، والأمن الوطني، والعلاقات مع الدول الأجنبية، والتحقيقات القضائية. وحسب ترتيب أحكام القانون، تحظر المادة ١٣ الإفصاح عن معلومات لها علاقة في «الوثائق المصنفة على أنها سرية ومحمية والتي يتم الحصول عليها باتفاق مع دولة أخرى» (المادة ١٣اب)، و» الأسرار الخاصة بالدفاع الوطني أو أمن الدولة ، أو سياستها الخارجية" (المادة ١٣اج)، والتي تتعلق بالأمن الوطني والعلاقات الخارجية وتتضمن استثنائين اثنين، و «لتحقيقات التي تجريها النيابة العامة أو الضابطة العدلية او الأجهزة الأمنية بشأن أي جريمة أو قضية ضمن اختصاصها وكذلك التحقيقات التي تقوم بها السلطات المختصة للكشف عن المخالفات المالية أو الجمركية أو البنكية ما لم تأذن الجهة المختصة بالكشف عنها" (المادة ١٣اح). وأما باقي الاستثناءات، فإما لم ترد في قائمة الاستثناءات التي تتناسب مع المعايير الدولية، أو تنص على شكل من أشكال "فحص الضرر" ولكنها لا تحمل تلك الصفة.[٢٧٤]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٧ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد استثناء إلزامي ما يسمح بالإفصاح عن معلومات عندما يكون الإفصاح في المصلحة العامة حتى لو على حساب ضرر المنفعة المحمية؟ هل يوجد استثناءات صارمة (تطبق دائما)، كالمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والفساد أو الجرائم ضد الإنسانية؟ التقييم: ١: يوجد استثناء إلزامي ما يسمح بالإفصاح عن معلومات عندما يكون الإفصاح في المصلحة العامة وينطبق على كافة الاستثناءات وغير خاضع لأي محددات. ٠,٧٥: يوجد استثناء إلزامي ما يسمح بالإفصاح عن معلومات عندما يكون الإفصاح في المصلحة العامة حتى لو على حساب ضرر المنفعة المحمية وينطبق على كافة الاستثناءات ما عدا واحد أو اثنين وغير خاضع لأي محددات. ٠,٢٥: يطبق فحص الضرر للمصلحة العامة على بعض الاستثناءات فقط. ٠: لا ينص القانون على فحص الضرر للمصلحة العامة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ لا يوجد استثناء إلزامي ما يسمح بالإفصاح عن معلومات عندما يكون الإفصاح في المصلحة العامة حتى لو على حساب ضرر المنفعة المحمية، وفقا للقانون.[٢٧٥]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٨ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد هيئة إعلام مستقلة أو هيئة رقابة مشابهة حيث يمكن للمتقدمين بطلبات تسجيل اعتراض خارجي؟ التقييم: ١: يوجد هيئة إعلام مستقلة ولديها الصلاحيات اللازمة والسلطة للقيام بمهامها، بما فيها مراجعة الوثائق السرية وتفقد مباني المؤسسات الرسمية. ٠,٥: يوجد هيئة إعلام مستقلة ولكن ليس لديها الصلاحية اللازمة لمراجعة الوثائق السرية أو لا تتمكن من تفقد مباني المؤسسات الرسمية. ٠: لا يوجد هيئة رقابة مستقلة. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	التقييم: ٠ تشير المادة ١٧ب من القانون إلى الهيئة التي يمكنها استلام الاعتراضات، وبالتحديد تنص المادة إلى أنه يمكن تقديم مثل هذه الشكاوى ضد المسؤول إلى المجلس ومن قبل رئيس مفوضي هيئة الإعلام في حال «رفض الطلب أو امتنع عن توفير المعلومات المطلوبة خلال المدة المقررة قانوناً." غير أن المجلس م شكل فقط من مسؤولين حكوميين (المادة ٣أ)، إضافة إلى أنه لم يتم الإشارة إلى الآليات اللازمة لتفويض المجلس بتولي سلطته أو القيام بمهامه، بما فيها القدرة على مراجعة الوثائق السرية وتفتيش مرافق المؤسسات الرسمية.[٢٧٦]

البعد	الإطار التشريعي والمؤسسي
رقم المؤشر	١٨,٩ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يحتوي القانون حول الحق بالحصول على المعلومة على المعايير الدنيا المتعلقة بالنشر التلقائي الإلزامي للمعلومات (التلقائي دون تقديم طلب)؟ التقييم: ١: يحتوي القانون الخاص بالحصول على المعلومات (أو أي قانون آخر ذي صلة) على متطلبات النشر التلقائي الإلزامي لبعض المعلومات. ٠,٥: لا يوجد متطلب النشر التلقائي الإلزامي للمعلومات. –: لا ينطبق أو لا تتوفر البيانات.
الإجابة	في حين لا يحتوي القانون حول الحق بالحصول على المعلومة على شرط النشر التلقائي الإلزامي للمعلومات تم إحراز تقدم ملموس في الآونة الأخيرة لتحقيق تقييم مرتفع على هذا الصعيد. لضمان درجة أعلى في هذا المجال. وفقاً لتقرير التقييم الذاتي لشراكة الحكومة المفتوحة الذي أجراه الأردن في تشرين الأول ٢٠١٧، لفقد التزم الأردن بمراجعة إطاره التشريعي وتحديد الثغرات واقتراح حزمة جديدة من التشريعات والتعديلات على البرلمان تعمل على مواءمة سياسات الوصول إلى المعلومات الأردنية مع أفضل الممارسات الدولية.[٢٧٧] إلى جانب خطط تعديل وإضفاء الشرعية على تشريعاتها، التزمت وحدة إنجازات الحكومة في رئاسة الوزراء بإطلاق بوابة إلكترونية مركزية للمواطنين وأعضاء البرلمان والمانحين والمستثمرين لمراقبة أداء الحكومة من خلال متابعة تنفيذ الخطط الحكومية في مختلف الدوائر الحكومية.[٢٧٨] إضافة إلى ذلك هنالك التزام آخر قامت به وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة التي تسهل الوصول إلى البيانات التي في حوزة الحكومة والتي تعد غير السرية والتي لا تسبب انتهاك للخصوصية. ولتحقيق هذه الغاية ، تم إطلاق منصة على الإنترنت (https://jordan.gov.jo/wps/portal/OpenData) ، ويمكن الوصول إلى بيانات ثلاث دوائر حكومية حتى الآن وهي وزارة السياحة والآثار، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الصناعة والتجارة.[٢٧٩]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٨,١٠ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الأردن في مؤشر حق الحصول على المعلومة؟
الإجابة	حصل الأردن في مؤشر حق الحصول على معلومات على معدل ٥٥، ويتراوح التقييم بين ١٣٦ كأعلى معدل و ٣٣ كأدنى معدل، ويأتي الأردن في المرتبة ١٠٥ بين ١١٠ دولة.[٢٨٠]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٨,١١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هي أوجه القصور في الوصول إلى نظام المعلومات؟
الإجابة	يحتوي قانون الحصول على المعلومة على أربعة استثناءات مهمة لا ينطبق عليها فحص الضرر: الاتفاقيات مع الدول الأخرى، والأمن القومي، والعلاقات الخارجية، والتحقيقات القضائية (يرجى الاطلاع على الرد ١٨,٦ لمزيد من المعلومات). كما أنه لا يوجد أي ذكر لإلغاء المصلحة العامة الإلزامية ضمن التشريع (يرجى مراجعة الإجابة ١٨,٧ لمزيد من المعلومات). أيضا، ووفقا للتشريع، يتم منح الحق في طلب المعلومات إلى المواطنين فقط.[٢٨١] وفيما يتعلق بالطعون، يحق للمتقدمين بطلبات تسجيل اعتراضات خارجية لدى هيئة الرقابة الإدارية المستقلة والهيئة القضائية، ولكن لا توجد آليات للاعتراضات الداخلية وفقا للتشريعات القائمة. إضافة إلى ما سبق، لا يذكر التشريع الرسوم المرتبطة بتقديم هذه الطعون ولا يشير إلى بساطة الإجراء، كما أنه لا يوجد أي ذكر فيما لو كانت الحكومة تتحمل عبء إثبات أنها لم تخرق القواعد خلال عملية الطعون.[٢٨٢]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٨,١٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد أية أسباب تجعل من طلب المعلومة أمرا صعبا ومعقدا دون مبرر؟
الإجابة	يمكن الحصول على طلب المعلومة وتقديمه على الموقع الالكتروني لدائرة المكتبة الوطنية، أو يمكن الاتصال مع المكتبة لإكمال الطلب وتوقيعه.[٢٨٣] تتضمن المعلومات المطلوبة في الطلب ما يلي: غرض الوصول إلى المعلومة، وموضوع (مواد) المعلومة، ووسائط المعلومة المطلوبة؛ طبيعة الجهة المتقدمة بالطلب، واسم الجهة المتقدمة بالطلب، ورقم التفويض، واسم التفويض، واسم المندوب إذا كان مقدم الطلب منظمة؛ والاسم الكامل لمقدم الطلب وإثبات هويته ونوعها ورقم إقامته وعنوان العمل ومكان العمل ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان البريدي والعنوان الإلكتروني؛ وتعهد باستخدام المعلومات للغرض الذي تم الوصول إليه فقط ؛ وآلية الملحق الإلكترونية. ينص النموذج على أن المستندات المطلوبة لإكمال الإجراء هي: وثيقة هوية شخصية صالحة وطلب خطي من الجهة الطالبة يتضمن موضوع المعلومات والغرض واسم المندوب.[٢٨٤] من حيث الرسوم، وفقا لنموذج الطلب يتم تغطية رسوم النسخ فقط. وتشمل الرسوم ما يلي: ٢٥ فلساً لكل نسخة A٤، و ٥٠ فلساً لكل نسخة من نسخة A٣، ودينار لكل صورة مطبوعة، ودينار واحد لكل صورة رقمية، وتكلفة قرص مدمج للمعلومات المخزنة، ومقابل ما يزيد عن ١٠ نسخ. وعلى الرغم من رمزية هذه الرسوم، إلا أنها تنهي البعض عن تقديم طلبات المعلومة.[٢٨٥] إضافة إلى ما سبق، يتم قبول الطلب أو رفضه خلال ثلاثين يوما، ويعتبر عدم تلقي أي إجابة خلال الإطار الزمني على أنه رفض، ما يعني أن لدى الدائرة الحق برفض الطلب دون ذكر الأسباب.[٢٨٦]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٨,١٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	كم عدد طلبات المعلومات السنوية التي تم تقديمها إلى السلطات الحكومية خلال العامين الماضيين؟
الإجابة	وفقا لمجلس المعلومات، تم تقديم ١٢،١٠١ طلب عام ٢٠١٦، تم الإجابة على ١٢،٠٧٧ منها، وفي العام ٢٠١٧ تم استقبال ١٣،٣٨٣ طلب، تم الإجابة على ١٣،٣٤٩ منها.[٢٨٧]

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٨,١٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل حدثت أي تطورات في العامين الماضيين تشير إلى تحسن أو تدهور في إطار وصول الجمهور إلى المعلومات و/ أو تنفيذه؟
الإجابة	في كانون الأول من عام ٢٠١٦، أطلق وزير التخطيط والتعاون الدولي الميثاق الوطني للنزاهة وخطة العمل المرافقة له في قمة شراكة الحكومة المفتوحة، والتي تطرقت إلى الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني الخاص بحق الحصول على معلومات.[٢٨٨] لاحقا، قدم الأردن التقرير الطوعي لشراكة الحكومة المفتوحة في تشرين الأول ٢٠١٧ والذي عرض خطط الأردن في مجال تعزيز حق الحصول على المعلومة من الجانب القانوني والجانب العملي، حيث يذكر التقرير أنه يمكن للأشخاص ذوي الإعاقات الحصول إلى المعلومة فيما يتعلق بالوصول إلى المحاكم والاستفادة من الجهاز القضائي.[٢٨٩] وكما نقلت الصحافة الأردنية، أكد رئيس الوزراء في اجتماع مع رئيس ونائب رئيس نقابة الصحفيين ووزير الدولة لشؤون الإعلام ومجلس إدارة النقابة في شهر حزيران من عام ٢٠١٧ أن الشفافية والحق بالمعلومات لكل من الصحافة والمواطن "هي من أهم الحقوق" وأكد التزام الحكومة في الحفاظ على هذه المبادئ.[٢٩٠] كما شارك عدد من الوزراء في جلسة تدريبية نموذجية عقدتها منظمة اليونسكو في شهر أيار من عام ٢٠١٦ حول حق الحصول على معلومات.[٢٩١]

١٩. بيانات الحكومة المفتوحة

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٩,١ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الأردن في باروميتر البيانات المفتوحة الأخير والذي تصدره مؤسسة الشبكة العنقودية؟
الإجابة	حصل الأردن في باروميتر البيانات المفتوحة الأخير والذي تصدره مؤسسة الشبكة العنقودية، والذي صدر عام ٢٠١٥ على ٧٠ علامة، مع العلم أن ١ هو أعلى تقييم بينما ٩٢ هو أدنى تقييم. كان تقييم الأردن ١٠,٣٢، في حين أن ١٠٠ الأعلى في التقييم و صفر الأدنى في التقييم.[٢٩٢]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٩.٢ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	ما هو تقييم الأردن في مؤشر البيانات المفتوحة الأخير والذي تصدره المعلومات المفتوحة الدولية؟
الإجابة	حصل الأردن في مؤشر البيانات المفتوحة الأخير والذي تصدره المعلومات المفتوحة الدولية، والذي صدر عام ٢٠١٥ على ٢٠٪، حيث كان ترتيب الأردن رقم ٨٨ على قائمة ١٢٢ دولة.[٢٩٣]

البعد	تقييم الطرف الثالث
رقم المؤشر	١٩.٣ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل هناك جهود أو مبادرات هامة من الهيئات الحكومية لنشر المعلومات والوثائق تلقائياً عبر الإنترنت (خصوصاً المقروءة آليا وبما يتماشى مع معايير البيانات المفتوحة) ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو اكتشافه؟
الإجابة	كما ذُكر أعلاه، التزمت وحدة إنجازات الحكومة الأردنية في رئاسة الوزراء بإطلاق بوابة إلكترونية مركزية للمواطنين وأعضاء البرلمان والمانحين والمستثمرين لمراقبة أداء الحكومة من خلال متابعة تنفيذ الخطط في مختلف الدوائر الحكومية.[٢٩٤] إضافة إلى ذلك، التزمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ سياسة البيانات المفتوحة لتسهل الوصول إلى البيانات التي في حوزة الحكومة والتي لا تعتبر سرية ولا تنتهك الخصوصية. وقد تم إطلاق منصة على الإنترنت، ويمكن الوصول إلى بيانات ثلاث دوائر حكومية في الوقت الحالي.[٢٩٥] ووفقا لتقرير شراكة الحكومة المفتوحة لعام ٢٠١٧، فقد تم إرسال التوجيهات إلى جميع الوحدات الحكومية تطلب منها تقديم حساباتها المالية إلى وزارة المالية في الوقت المناسب ليتم نشرها بهدف رفع مستوى الشفافية المتعلقة بالإفصاح عن الميزانية ونشر البيانات المالية.[٢٩٦] كما قدم الأردن في العام ٢٠١٧ الوثائق الثمانية الرئيسية المتعلقة بالميزانية للمواطنين عبر الإنترنت ضمن إطار زمني يتفق مع المعايير الدولية (يرجى الاطلاع على الرد ١٤.٣ لمزيد من المعلومات).[٢٩٧] وأخيرا، أصبح الآن نظامي تسجيل الشركات واللوازم الإلكتروني متاحين على الإنترنت (يرجى الاطلاع على الإجابات ٤,٦ و ١٥,٦ لمزيد من المعلومات).

البعد	التنفيذ والامتثال
رقم المؤشر	١٩,٤ =
سؤال/ أسئلة المؤشر	هل يوجد مشاريع أو مبادرات للمجتمع المدني جديرة بالاهتمام تستخدم البيانات الحكومية المفتوحة و/ أو مصادر البيانات الأخرى المتاحة للمواطنين لتعزيز مساءلة الحكومة والمساعدة في مكافحة الفساد و / أو اكتشافه؟
الإجابة	يعنى المجتمع المدني في التخطيط لكافة التزامات شراكة الحكومة المفتوحة وتنفيذها في الأردن. لقد تم إعداد الخطة الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة بمساعدة منظمات المجتمع المدني منذ البداية.[٢٩٨] كما أن المجتمع المدني فاعل في عمليات شراكة الحكومة المفتوحة كمراجعة الإطار التشريعي الأردني حول الحق بالحصول على المعلومة، وتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الجهاز القضائي، وإعداد الخطط الشفافة حول التغير المناخي، وتنفيذ سياسة البيانات المفتوحة ليتم تبنيها في كافة أجهزة الدولة.[٢٩٩]

المراجع

1. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. 2008-2012 National Anti-Corruption Strategy. JIACC.
   Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. 2013-2017 National Anti-Corruption Strategy. JIACC.
   Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. 2018-2025 National Anti-Corruption Strategy. JIACC.
   http://www.jiacc.gov.jo/documents/National-Strategy-for-Integrity-and-Anti-Corruption-2017-2025.pdf,
   http://jiacc.gov.jo/en-us/aboutcomission/anticoruptionna-tionalstrategy/nationalstrategyforcommission20082012.aspx,
2. Ibid.
3. Government of Jordan. Jordan 2025: A National Vision and Strategy. Government of Jordan, 2015. http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/247/Jordan-2025
4. Integrity and Anti-Corruption Law No. 13 of 2016. www.theioi.org/downloads/.../Jordan_Integrity%20Commission_Law_20161113.pdf
5. Ibid.
6. Ibid.
7. The Jordan Times. 2018. "CBJ Issues New Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Regulations." The Jordan Times, June 30, 2018. http://www.jordantimes.com/news/local/cbj-issues-new-anti-money-laundering-and-terrorism-financing-regulations
8. 2018 Amendments to the Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. 13 of 2016.
9. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. Miscellaneous Achievements of the 2017-2025 National Strategy. JIACC. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by JIACC in August, 2018.
10. Ibid.
11. Survey of Jordanian CSOs working in transparency and anti-corruption, conducted in Amman (October, 2018).
12. Ibid.
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan. Rasheed (TI - Jordan), 2016.
16. Interview with the Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
17. Transparency International. 2015 Government Defence Anti-Corruption Index: Jordan. Transparency International, 2015.http://govern-ment.defenceindex.org/countries/jordan/
18. Council of Europe. "Anti-Corruption Digest Jordan." Council of Europe, 2017.https://www.coe.int/en/web/corruption/anti-corruption-digest/jordan?p_p_id=101_INSTANCE_VGjJPm6vhg6W&p_p_lifecycle=0&p_p_state=normal&p_p_mode=view&p_p_col_id=column-4&p_p_col_count=1&_101_INSTANCE_VGjJPm6vhg6W_delta=10&_101_INSTANCE_VGjJPm6vhg6W_keywords=&_101_INSTANCE_VGjJPm6vhg6W_advancedSearch=false&_101_INSTANCE_VGjJPm6vhg6W_andOperator=true&p_r_p_564233524_resetCur=false&_101_INSTANCE_VGjJPm6vhg6W_cur=1
19. Ibid.
20. Anti-Money Laundering and Financing of Terrorism Regulations No. 14/2018 in Banks.
    Instructions for Combating Money Laundering and Terrorist Financing of Exchange Companies No. 70/2018.
    Anti Money Laundering and Terrorist Financing Directives Real Estate Offices Licensed for 2018.
    AML / CFT Regulations for companies that exercise financial leasing for the year 2018.
    AML / CFT Regulations for Postal Service Providers No. 2 of 2018.
21. 2018 Amendments to the Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. 13 of 2016.
22. AMLU report 2017
23. AMLU data reports, reports
24. Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
25. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. Miscellaneous Achievements of the 2017-2025 National Strategy.
26. Ibid.
27. Ibid.
28. Ibid.
29. Ibid
30. Ibid
31. The Jordan Times. "Report Warns of Graft Risk in Public Procurement." The Jordan Times, January, 30, 2018.http://jordantimes.com/news/local/report-warns-graft-risks-public-procurement-process
32. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. "Witness Protection Statistics." JIACC. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by JIACC in August, 2018.
33. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017. https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Jordan_Mid-Term_Self-Assessment_2016-2018.pdf

34. Ibid.
35. Ibid.
36. Ibid.
37. Ibid.
38. Division for Sustainable Development. 2017 National Voluntary Reviews: Synthesis Report. United Nations Department of Economic and Social Affairs, February 2018. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17109Synthesis_Report_VNRs_2017.pdf
39. The Hashemite Kingdom of Jordan. Jordan's Way to Sustainable Development: First National Voluntary Review on the Implementation of the 2030 Agenda. Government of Jordan, September 28, 2015. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf
40. Government of Jordan. 2012 National Integrity Charter and Action Plan. Government of Jordan, 2012. http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/82/smid/420/ArticleCategory/226/2012-National-Integrity-Charter-and-Action-Plan
41. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. 2017-2025 National Anti-Corruption Strategy. JIACC, 2017. http://www.undp-aciac.org/resources/ac/legal.aspx?lc=8
42. The Jordan Times. "Prime Minister launches 2017-2025 anti-corruption strategy." The Jordan Times, December 9, 2016.http://www.jordantimes.com/news/local/prime-minister-launches-2017-2025-anti-corruption-strategy
43. Roya News. "PM Razzaz prioritizes battling corruption." Roya News, June 25, 2018. http://en.royanews.tv/news/14522/2018-06-25
44. The Jordan Times. "Labour Ministry 'coordinating closely' with anti-graft agency, says Ghezawi." The Jordan Times, February 12, 2017.http://www.jordantimes.com/news/local/labour-ministry-coordinating-closely'-anti-graft-agency-says-ghezawi
45. Albawaba Business. "Corruption case reported in Jordan Phosphate Mines Company." Albawaba News, September 8, 2004. https://www.albawaba.com/business/corruption-case-reported-jordan-phosphate-mines-company Luck, Taylor. "Jordanians skeptical of corruption crackdown." The National, August 8, 2018. https://www.thenational.ae/world/mena/jordanians-sceptical-of-corruption-crackdown-1.757914
46. Luck, Taylor. "Jordanians skeptical of corruption crackdown." https://www.thenational.ae/world/mena/jordanians-sceptical-of-corruption-crackdown-1.757914 Jordan Times. "Premier refers tobacco case to State Security Court." Jordan Times, July 24, 2018.http://www.jordantimes.com/news/local/premier-refers-tobacco-case-state-security-court
47. BBC Middle East. "Jordan's ex-spy chief jailed for corruption." BBC News, November 11, 2012. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-20286407
48. The Jordan Times. "CBJ issues new anti-money laundering and terrorism financing regulations." The Jordan Times, June 30, 2018. http://www.jordantimes.com/news/local/cbj-issues-new-anti-money-laundering-and-terrorism-financing-regulations
49. 2018 Amendments to the Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. 13 of 2016.
50. The Jordan Times. "Penalties for violators of public assets on top of expected extraordinary session agenda – official." The Jordan Times, May 6, 2017. http://www.jordantimes.com/news/local/penalties-violators-public-assets-top-expected-extraordinary-session-agenda-—-official The Jordan Times. "Societies, NGOs included in anti-money laundering, terrorism law." The Jordan Times, April 6, 2017. http://www.jordantimes.com/news/local/societies-ngos-included-anti-money-laundering-terrorism-law
51. The enumerated acts of corruption that can be prosecuted by the JIACC are: (1) crimes contrary to job duties and the public trust, as stipulated by the Penal Code, (2) economic crimes as defined by the Economic Crimes Law, (3) illicit enrichment, (4) failure to declare and disclose investments, property, or benefits that may lead to conflict of interest, if the law requires such disclosures, (5) any act or refrainment from acting that wastes public funds, (6) the abuse of power contrary to the law, (7) any act of nepotism or favoritism carried out by the public administration employee, (8) the use of information available ex-officio for personal gain, and (9) any corruption offenses stipulated in international conventions ratified by the Kingdom (Article 16a, Law No. 13 of 2016). Crimes excluded by the Law from the JIACC's jurisdiction are as follows: (1) disputes and complaints between individuals, (2) complaints that fall under the jurisdiction of any other official control body, which is obliged to refer the perpetrator to public prosecution, should the control body become aware of criminal activity, and (3) complaints or grievances that are already subject to administrative and judicial objections. Law No. 13 of 2016, Article 16b.
52. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan. Racheed – TI, 2016.
53. Ibid.
54. Bureau of Democracy, Human Rights and Labor. "Country Reports on Human Rights Practices for 2017." U.S. Department of State, 2017. https://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm#wrapper
55. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
56. Ibid.
57. Ibid.
58. Financial Action Task Force. Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF.
59. Financial Action Task Force. Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF. Anti Money Laundering and Counter Terrorism Financing Law No. 46 of 2007. http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/English/Law%20English%202015.pdf
60. Anti-Money Laundering Unit. Annual Report 2017. AMLU, 2017.

61. The Jordan Times. "CBJ issues new anti-money laundering and terrorism financing regulations."
62. Ibid.
63. Anti-Money Laundering and Financing of Terrorism Regulations No. 14/2018 in Banks.
The Jordan Times. "CBJ issues new anti-money laundering and terrorism financing regulations."
64. Ibid.
65. Anti Money Laundering and Counter Terrorist Financing Instructions No. (51/2010). http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/English/01%20Anti%20Money%20Laundering%20and%20Counter.pdf
Anti-Money Laundering and Financing of Terrorism Regulations No. 14/2018 in Banks.
Instructions for Combating Money Laundering and Terrorist Financing of Exchange Companies No. 70/2018.
http://www.amlu.gov.jo/en-us/.التشريعات/التعليماتوالإرشادات.aspx
66. Ibid.
67. Ibid.
68. Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes. "The 154 members of the Global Forum." OECD. http://www.oecd.org/tax/transparency/about-the-global-forum/members/ Automatic Exchange Portal. "Country-Specific Information on Country-by-Country Reporting Implementation."
OECD. https://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/country-specific-information-on-country-by-country-reporting-implementation.htm
69. OECD. "Signatories of the Multilateral Competent Authority Agreement on Automatic Exchange of Financial Account Information and Intended First Information Exchange Date."
OECD, October 29, 2018. https://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/international-framework-for-the-crs/MCAA-Signatories.pdf
70. International Centre for Asset Recovery. "Basel AML Index."
International Centre for Asset Recovery. https://index.baselgovernance.org/ranking
71. Global Financial Integrity. "Illicit Financial Flows." Global Financial Integrity, 2013.
72. Ministry of Justice. "Statistical Questions for the Ministry of Justice." MOJ. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by the MOJ in October, 2018.
73. Anti-Money Laundering Unit. 2014 Annual Report. AMLU. http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/Reports/%20التقرير%20السنوي%20انجليزي.2014pdf
74. Anti-Money Laundering Unit. 2015 Annual Report. AMLU. http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/Reports/Annual%20Re- port%20 2015%20English%20Final.pdf
Anti-Money Laundering Unit. "AMLU Report Answers." AMLU. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by JIACC in September, 2018.
75. Anti-Money Laundering Unit. Annual Report 2017.
76. Interview with Anti-Money Laundering Unit, in Amman (Jun. 22, 2017).
77. Interview with Anti-Money Laundering Unit, in Amman (Jun. 22, 2017).
Anti-Money Laundering Unit. "The Unit's Participation in the Egmont Working Groups Meetings." AMLU.
http://www.amlu.gov.jo/LatestNews/NewsDetails/tabid/350/ArticleId/400/language/ar-JO/The-Units-participation-in-the-Egmont-Working-Grou- ps-Meetings.aspx =
78. Council of Europe. "Anti-Corruption Digest Jordan."
79. Anti-Money Laundering Unit. Annual Report 2017.
80. Council of Europe. "Anti-Corruption Digest Jordan."
81. Cyprus Mail Online. "Jordan Ahli Bank fined for anti-money laundering shortcomings." Cyprus Mail Online, January 9, 2018. https://www.marketscreener.com/JORDAN-AHLI-BANK-20699091/news/Jordan-Ahli-Bank-fined-for-anti-money-laundering-shortcomings-25778557/
82. Anti Money Laundering and Counter Terrorism Financing Law No. 46 of 2007.
83. Ibid.
84. Ibid.
85. Anti Money Laundering and Counter Terrorist Financing Instructions for Entities Exercising and of the Financial Activities Stipulated in Item (5) of Paragraph (a) of Article (13) of the Anti Money Laundering and Counter Terrorist Financing Law.
http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/English/14%20Instructions%20No.(3)%20for%20the%20year%202011.pdf
86. Banking Law, Articles 70-71 (Inspection and Auditing).
https://www.sdc.com.jo/english/index.php?option=com_content&task=view&id=286Jordanian
Companies Law, Articles 273-277 (Supervision Over Companies).
https://www.sdc.com.jo/english/index.php?option=com_content&task=view&id=247&Itemid=63
Companies Law (Licensing, Registration and Monitoring).
https://www.sdc.com.jo/english/index.php?option=com_content&task=view&id=91&Itemid=120
87. Companies Control Department website. http://www.ccd.gov.jo
88. Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
89. Companies Control Department website.
90. Companies Control Department, E-Services. http://www.ccd.gov.jo/ar/home/e-services
91. Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
92. Open Corporates. "Open Company Data Index: Jordan."
Open Corporates. http://registries.opencorporates.com/jurisdiction/jo

93. Companies Control Department,Company Registry. http://www.ccd.gov.jo/ar/home/e-services/companies-query
94. Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
95. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
96. Ibid.
97. Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
98. 2018 Amendments to the Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. 13 of 2016.
99. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. 13 of 2016. www.theioi.org/downloads/.../- Jordan_Integrity%20Commission_Law_20161113.pdf
100. Ibid.
101. Ibid.
102. Ibid.
103. Council of Europe. "Anti-Corruption Digest Jordan."
104. Council of Europe. "Strengthening the Jordanian asset recovery framework." Council of Europe, March 6, 2016. https://www.coe.int/en/web/corruption/-/strengthening-the-jordanian-asset-recovery-framework
105. Stolen Asset Recovery Initiative. "Arab Forum on Asset Recovery: About the Forum." STAR. https://star.worldbank.org/star/ArabForum/About
106. MENAFATF, MENAFATF Members. http://www.menafatf.org/about/Members-Observers/members
107. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. 2014 Annual Report. JIACC, 2014. http://jiacc.gov.jo/Portals/0/AnnualReport2014.pdf
108. Jordan Integrity and Inti-Corruption Commission. 2015 Annual Report. JIACC, 2015. Provided to Rasheed-TI by the JIACC.
109. Roya News. "Jordanian tax officials charged with graft." Roya News, June 6, 2018. http://en.royanews.tv/news/14496/2018-06-21 The Jordan Times. "14 people's assets frozen in connection with Wadi Musa investment fraud probe." The Jordan Times, January 26, 2017. http://www.jordantimes.com/news/local/14-people's-assets-frozen-connection-wadi-musa-investment-fraud-probe
110. Transparency International. People and Corruption: Middle East and North Africa Survey 2016 Global Corruption Barometer. TI, May 2016.
111. Jordan Public Security Directorate, Transparency and Human Rights Bureau. https://www.psd.gov.jo/index.php/en/transparency-bureau
112. IRZ. "Seminar on 'Fighting organised crime' with the Office of the Public Prosecutor General in Amman." IRZ, April 21, 2018. https://www.irz.de/index.php/en/jordan/1538-seminar-on-fighting-organised-crime-with-the-office-of-the-public-prosecutor-general-in-amman
113. Roya News. "Jordan tops neighbouring countries in combating human trafficking: Minister." Roya News, April 18, 2014. http://en.royanews.tv/news/14047/2018-04-18
114. The Associated Press. "Jordan Says It Foiled 'Massive' Terror Plot Linked to Islamic State." Bloomberg, January 8, 2018. https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-01-08/jordan-says-it-foiled-massive-terror-plot-linked-to-is
115. Albawaba. "Jordan Minister Stress 3 Killed 5 Arrested on Terror Cell Raid in Salt." Albawaba, August 13, 2018. https://www.albawaba.com/news/jordan-minister-stress-3-killed-5-arrested-terror-cell-raid-salt-1172622
116. Ibid.
117. Ibid.
118. Official Gazette, Issue 4960 at p.2078 (Protocol gazetted).
119. ATT: Status of Ratifications and Accessions. https://s3.amazonaws.com/unoda-web/wp-content/uploads/2018/08/ATT-status-table-as-at-16-August-2018.pdf
120. Transparency International: Defence and Security. " Government Defence Anti-Corruption Index 2015: Jordan Country Recommendations." TI, 2015. http://government.defenceindex.org/generate-report.php?country_id=6301
121. Ibid.
122. The Jordan Times. "House Refers Draft Constitutional Amendments to Legal Committee." The Jordan Times, August 19, 2014. http://w- ww.jordantimes.com/news/local/house-refers-draft-constitutional-amendments-legal-committee#sthash.TgVgMDr0.dpuf Human Rights Watch. "The General Intelligence Department and Rule of Law." Human Rights Watch, September 2006. http://www.hrw.org/re- ports/2006/jordan0906/3.htm
123. Ibid.
124. Ibid.
125. Ibid.
126. Ibid.
127. Ibid.
128. Ibid.
129. Ibid.
130. Jordan Customs, The Rights and Obligations of the Department's Officials. https://www.customs.gov.jo/CustomsLawsEn/Law_Sec11.aspx
131. The Official Site of the Jordanian e-Government. "Jordan Customs: General Information." The Hashemite Kingdom of Jordan. https://jordan.gov.jo/wps/portal/Home/GovernmentEntities/Ministries/Ministry/Ministry%20of%20Finance/Jordan%20Customs?current=true&nameEntity=Jordan%20Customs&entityType=sub
132. Transparency International. "Global Corruption Barometer: Citizens' Voices from Around the World." TI, November 14, 2017. https://www.transparency.org/news/feature/global_corruption_barometer_citizens_voices_from_around_the_world

133. Transparency International. "50 Million People in the Middle East and North Africa Paid Bribes Last Year." TI, May 3, 2016. https://www.transparency.org/news/feature/50_million_people_in_the_middle_east_and_north_africa_paid_bribes_last_year
134. Transparency International. "Global Corruption Barometer: Citizens' Voices from Around the World."
135. Transparency International. 2013 Global Corruption Barometer: Jordan. TI, 2013. https://www.transparency.org/g- cb2013/country/?country=jordan
136. Transparency International. People and Corruption: Middle East and North Africa Survey 2016. TI, 2016.
137. Transparency International. 2013 Global Corruption Barometer: Jordan.
138. Transparency International. People and Corruption: Middle East and North Africa Survey 2016.
139. United Nations Office on Drugs and Crime. Legal Library: Jordan. https://track.unodc.org/LegalLibrary/Pages/home.aspx?country=Jordan
140. Ibid.
141. Ibid.
142. The Jordan Times. "Penalties for violators of public assets on top of expected extraordinary session agenda –official."
143. United Nations Office on Drugs and Crime. Legal Library: Jordan. United Nations Convention Against Corruption. https://www.unodc.org/documents/brussels/UN_Convention_Against_Corruption.pdf
144. United Nations Office on Drugs and Crime. Legal Library: Jordan.
145. Ibid.
146. Ibid.
147. Ibid.
148. Ministry of Justice. "Statistical Questions for the Ministry of Justice." MOJ. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by the MOJ in October, 2018.
149. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
150. Ibid.
151. The Jordan Times. "Labour Ministry 'coordinating closely' with anti-graft agency, says Ghezawi."Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
152. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. 2017-2025 JIACC Strategy.
153. Ibid.
154. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
155. Ibid.
156. Ibid.
157. Ibid.
158. Ibid.
159. Ibid.
160. Ibid.
161. Ibid.
162. Ibid.
163. United Nations Office on Drugs and Crime. Legal Library: Jordan.
164. Competition Law no. (33) of the Year 2004 as amended by the Law No. (18) of the year 2011. https://www.mit.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/Departements/Compition/Competition%20Law.pdf
165. Ibid.
166. Competition Law no. (33) of the Year 2004 as amended by the Law No. (18) of the year 2011.
Competition Directorate. 13th Annual Report. Jordan Competition Directorate, 2015.
https://mit.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/CompetitionReport/%202015للمنافسة%20السنوي%20التقرير.pdf
Competition Directorate. 12th Annual Report. Jordan Competition Directorate. 2014.
https://mit.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/CompetitionReport/2014المنافسة%20تقرير.pdf
Competition Directorate. 11th Annual Report. Jordan Competition Directorate. 2013.
https://mit.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/CompetitionReport/2013المنافسة%20تقرير.pdf
167. Hetham Hani Abu Karky. "Jordan: Competition Directorate." GCR, December 22, 2015.
https://globalcompetitionreview.com/insight/the-african-and-middle-eastern-antitrust-review-2016/1066970/jordan-competition-directorate
168. Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
169. Interview Companies Control Department, conducted in Amman (July, 2018).
170. ARDD – Legal Aid. "Policy Brief on Jordan's 2016 Parliamentary Elections." ARDD, 2016.
https://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/policy_brief_on_jordans_2016_parliamentary_elections.pdf
171. Law on Political Parties No. 39 of 2015.
https://iec.jo/sites/default/files/7%20Political%20Parties%20Law%202015%20EN%20%281%29_0.pdf
172. Ibid.
173. The Jordan Times. "Cabinet Approves Bylaw to Regulate Support for Political Parties." The Jordan Times, July 27, 2016.
http://w- ww.vista.sahafi.jo/art.php?id=c5c45e09a7debf808bcb4a45d09419b886b95fc4
174. Ibid.

175. Law on Political Parties No. 39 of 2015.
176. Independent Election Commission Executive Instructions No. 7 of 2016 on Guidelines for Electoral Campaigns Publicity. https://iec.jo/sites/default/files/EI7%20Campaign%20EN.pdf
177. Ibid.
178. Ibid.
179. Ibid.
180. Ibid.
181. Law on Political Parties No. 39 of 2015.
182. Independent Election Commission Executive Instructions No. 7 of 2016 on Guidelines for Electoral Campaigns Publicity
183. Law on Political Parties No. 39 of 2015.Independent Election Commission Executive Instructions No. 7 of 2016 on Guidelines for Electoral Campaigns Publicity.
184. Ibid.
185. Consolidated Law on the Independent Election Commission (Law No. 11 of 2012 and Law No. 46 of 2015). https://iec.jo/sites/default/files/4%20Consolidated%20Law%20on%20the%20Independent%20Election%20Commission%202015%20EN%- 20%281%29_0.pdf
186. Ibid.
187. Law on Political Parties No. 39 of 2015
188. The Jordanian Code of Conduct in the Public Sector. http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/English/TheJordanianCodeofConductinthePublicSector.pdf
189. Ibid.
190. Ibid.
191. The Jordanian Code of Conduct in the Public Sector.
192. Anti-Corruption Commission Law No. 62 of 2006 and subsequent Amendments (Law No. 10 of 2012 and Law No. 16 of 2014). http://jiacc.gov.jo/en-us/knowledgebase/anticorruptioncommissionlaw.aspx#_ftn4
193. Ibid.
194. Financial Declaration Law No. 54 of 2006
195. Illicit Enrichment Law of 2014.
196. United Nations Office on Drugs and Crime. Legal Library: Jordan.
197. The Jordanian Code of Conduct in the Public Sector.
198. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
199. The Jordanian Code of Conduct in the Public Sector.United Nations Office on Drugs and Crime. Legal Library: Jordan.
200. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
201. United Nations Office on Drugs and Crime. Legal Library: Jordan.
202. Ministry of Justice. "Statistical Questions for the Ministry of Justice." MOJ. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by the MOJ in October, 2018.
203. The Jordanian Code of Conduct in the Public Sector.
204. Ibid.
205. Illicit Enrichment Law of 2014.Financial Declaration Law No. 54 of 2006.
206. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. "Achievements of the National Strategy 2017-2025." JIACC. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by the JIACC in September, 2018.
207. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
208. Ibid.
209. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. "Achievements of the National Strategy 2017-2025." JIACC. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by the JIACC in September, 2018.
210. Ammon News. "Razzaz Provides Financial Disclosures." Ammon News, June 19, 2018. http://en.ammonnews.net/article.aspx?articleno=38251
211. The Jordan Times. "Razzaz Discloses Personal Finances." The Jordan Times, June 19, 2018. http://jordantimes.com/news/local/razzaz-discloses-personal-finances
212. The Budget Organic Law No. 58 of 2008.
213. The Jordanian Constitution. http://www.parliament.jo/en/node/150Financial Bylaw No. 3 for 1994.
214. International Budget Partnership. "Open Budget Index Rankings: The Open Budget Index 2017." International Open Budget Partnership, 2017. https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/open-budget-index-rankings/
215. International Budget Partnership. "Open Budget Survey 2017." International Open Budget Partnership, 2017. https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/jordan-open-budget-survey-2017-summary-english.pdf
216. Ibid.
217. Law No. (1) for the Year 2018, General Budget Law for the Fiscal Year 2018. http://www.gbd.gov.jo/GBD/en/Budget/Ministries/general-budget-law-2018?previousSessions=Law-Ministry
218. Government Procurement Regulations No. 32 for 1993. https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/- jor_e/WTACCJOR19_LEG_4.pdf

219. Government Works Bylaw. www.gtd.gov.jo/usersfile/upload_files/13209041891331932416.doc Government Procurement Regulations No. 32 for 1993.
220. Government Works Bylaw. Government Procurement Regulations No. 32 for 1993.
221. Ibid.
222. Government Procurement Regulations No. 32 for 1993.
223. Government Procurement Regulations No. 32 for 1993.Government Works Bylaw.
224. Government Procurement Regulations No. 32 for 1993.
225. Government Procurement Regulations No. 32 for 1993.Government Works Bylaw.
226. The World Bank Group. Benchmark Public Procurement 2015. The World Bank Group, 2015. http://bpp.worldbank.org/~/media/WBG/BPP/Documents/Reports/Benchmarking-Public-Procurement-2015.pdf?la=en
227. OECD. "Mechanism for complaints and disputes relating to public procurement in Jordan." OECD. https://www.oecd.org/mena/governance/40426698.pdf
228. Ibid.
229. The Jordan Times. "Report Warns of Graft Risk in Public Procurement Process." The Jordan Times, January 30, 2017. http://jordantimes.com/news/local/report-warns-graft-risks-public-procurement-process
230. Ibid.
231. General Supplies Department. JONEPS. https://www.joneps.gov.jo/ep/awrd/selectDetailAwrdAL.do
232. Bylaw No. 62 of 2014.
233. Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. 13 of 2016.
234. Ibid.
235. Bylaw No. 62 of 2014.
236. Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. 13 of 2016.
237. Ibid.
238. Integrity and Anti-Corruption Law No. 13 of 2016.
239. Bylaw No. 62 of 2014.
240. Integrity and Anti-Corruption Law No. 13 of 2016.
241. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. Electronic Services: Send A Form. http://jiacc.gov.jo/en/form/send-inform
242. Integrity and Anti-Corruption Law No. 13 of 2016.
243. Bylaw No. 62 of 2014.
244. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
245. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. "Witness Protection Statistics." JIACC. Provided to Rasheed (TI - Jordan) by JIACC in August, 2018.
246. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. Annual Reports. http://www.jiacc.gov.jo/annual-reports
247. Email correspondence with Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission, conducted in Amman (August, 2018).
248. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission. News. http://www.jiacc.gov.jo/en/news
249. Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission Facebook page. https://www.facebook.com/AntiCorruptionCommission/
250. Transparency International. TI People and Corruption: MENA Survey 2016 – Global Corruption Barometer. Transparency International, 2016.
251. Freedom House. "Freedom in the World 2018." Freedom House, 2018. https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018
252. Reporters Without Borders. "2018 World Press Freedom Index." Reporters Without Borders, 2018. https://rsf.org/en/ranking#
253. Press and Publication Law of 1998 and its Amendments. http://www.medialegalsupport.jo/?q=en/node/86The Jordanian Constitution.
254. Press and Publication Law of 1998 and its Amendments.Audio Visual Media Law Provisional Law No. 71 for the Year 2002. http://www.global.asc.upenn.edu/fileLibrary/PDFs/AVC_Law_en.pdf
255. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.Law No. 22 of 2009 Amending the Law on Societies. http://www.icnl.org/research/library/files/Jordan/22-2009-En.pdf
256. Press and Publication Law of 1998 and its Amendments.
257. Freedom House. Freedom of the Press 2018: Jordan. Freedom House, 2018. https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/jordanPress and Publication Law of 1998 and its Amendments.
258. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
259. Ibid.
260. The New Arab. "The Slow Death of Jordan's Newspapers." The New Arab, April 22, 2015. https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2015/4/23/the-slow-death-of-jordans-newspapers
261. Rasheed (TI - Jordan). The National Integrity System (NIS) Jordan.
262. Ibid.
263. The Jordan Times. "TV Presenter Detained 'Over Facebook Post.'" The Jordan Times, November 3, 2015. http://www.jordantimes.com/news/local/tv-presenter-detained-over-facebook-postFreedom House. "Freedom of the Press 2016: Jordan." Freedom House, 2016.

264. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
265. Freedom House. "Freedom in the World 2018." Freedom House, 2018
266. Human Rights Watch. "Jordan: Events of 2017." Human Rights Watch, 2017. https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/jordan
267. Ibid.
268. Reporters Without Borders. "Jordan." Reporters Without Borders, 2018. https://rsf.org/en/jordan
Committee to Protect Journalists. "Jordan revokes Al-Jazeera license amid Qatar tension."
Committee to Protect Journalists, June , 2017. https://cpj.org/2017/06/jordan-revokes-al-jazeera-license-amid-qatar-tensi.php
269. RTI. "Global Right to Information Rating: Jordan." RTI, December 2016. https://www.rti-rating.org/country-data/Jordan/
270. Ibid.
271. Ibid.
272. Ibid.
273. Ibid.
274. Ibid.
275. Ibid.
276. Ibid. Department of the National Library. Information Council Secretariat. http://www.nl.gov.jo/En/InfoCouncilSecretariat.aspx
277. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
278. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
279. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
The Hashemite Kingdom of Jordan. Open Data Site. https://jordan.gov.jo/wps/portal/OpenData#/manageDataSets
280. RTI. "Global Right to Information Rating: Jordan."
281. Ibid.
282. Ibid.
283. Department of the National Library. Deposit Center Services. http://www.nl.gov.jo/En/OnlineServices.aspx
284. Department of the National Library. Information Council – Information Request Application Form. http://www.nl.gov.jo/En/infoRequestE.aspx
285. Ibid.
286. Ibid.
287. Email correspondence with the Information Council, conducted in Amman (September, 2018).
288. The Jordan Times. "Fakhoury Outlines Jordan Reforms at Global Summit." The Jordan Times, December 7, 2016. http://www.jordantimes.com/news/local/fakhoury-outlines-jordan-reforms-global-summit
289. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
290. The Jordan Times. "Mulki Vows Government Support to Media Sector." The Jordan Times, June 16, 2017. http://www.jordantimes.com/news/local/mulki-vows-gov't-support-media-sector
291. Support to Media in Jordan. "UNESCO Organizes Pilot Training on Access to Information Law." STMJO, May 19, 2016. http://stmjo.com/en/2016/05/19/unesco-holds-pilot-training-on-access-to-information-law/
292. Open Data Barometer. "Global Report." Open Data Barometer. https://opendatabarometer.org/3rdedition/report/#executive_summary
293. Global Open Data Index. "Place Overview." Global Data Index, 2015. http://2015.index.okfn.org/place/
294. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
295. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017. https://jordan.gov.jo/wps/portal/OpenData#/manageDataSets
296. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
297. International Budget Partnership. "Open Budget Survey 2017: Jordan." International Budget Partnership, 2017. https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/jordan-open-budget-survey-2017-summary-english.pdf
298. Government of Jordan. Self-Assessment Report National Action Plan 2016-2018. Government of Jordan. October, 2017.
299. The Hashemite Kingdom of Jordan. Open Data Site.

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

RASHEED رشيد
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية - الأردن

معاً للقضاء على الفساد
TOGETHER TO END CORRUPTION

عمان–الصويفية، شارع علي نصوح الطاهر
عمارة رقم 22 الطابق 2
هاتف 28 25 585 6 962+ فاكس 28 25 581 6 962+
صندوق بريد: 852806 عمان 11185 الاردن
ايميل info@rasheedti.org www.rasheedti.org

RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo